معهد التخطيط القومي

سلسلة حلقات المتابعات العلمية

٢٠١٦/٢٠١٥

المشرف العلمي علي النشاط

إعداد وتحرير

ا.د.عزيزة عبد الرزاق

استاذ -مركز دراسات السياسات الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يُعد نشاط المتابعات العلمية أحد أهم أنشطة وفاعليات معهد التخطيط القومي، ويهدف هذا النشاط إلى متابعة التطورات والمستجدات من تقارير وإصدارات محلية وإقليمية ودولية، بالإضافة إلى كل ما هو جديد في مناهج البحث العلمي والتطور المعرفي والوقوف على الأساليب الحديثة في مجالات التخطيط والتنمية، وبما يساعد على تبادل الخبرات والمعارف بين كل من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد .

هذا، إلى جانب الاستفادة وتبادل الخبرات مع المسئولين والمتخصصين والمهتمين من خارج المعهد من خلال الحوارات والمداخلات، حيث يعقد نشاط المتابعات بمقر معهد التخطيط القومي في شكل ندوات علمية، يعرض فيها أعضاء الهيئة العلمية موضوعات علمية، تطرح للنقاش والمداخلات لعرض وجهات النظر المختلفة من قبل الحضور سواء من داخل أو خارج المعهد، ويتم استخلاص الدروس المستفادة مع وضع توصيات تعرض على متخذي القرار بالدولة.

ويعرض الكتاب الحالي عدد من القضايا تعتبر من أهم القضايا المعروضة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، حيث بدأ الموسم بعرض تقريرين دوليين، ووثيقتين للأمم المتحدة هي: الانكتاد– تقرير التجارة والتنمية 2015، البنك الدولى– تقرير تطوير التمويل الدولى 2015–2016، الأمم المتحدة – أجندة عمل أديس أبابا، والأمم المتحدة – مبادئ لإعادة هيكلة الديون. وناقشت الحلقة الثانية قضية من قضايا المرأة في مصر من خلال عرض كتاب بعنوان "تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر". وفي الحلقة الثالثة تم مناقشة قضية المياه في مصر وأفريقيا من خلال استعراض التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعنوان "سد النهضة الأثيوبى العظيم: فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاث (أثيوبيا ، السودان ، مصر)"، كما تناولت الحلقة الرابعة نشأت وتطور بعض المؤسسات الإقليمية من خلال العرض وتحليل "التقرير الاقتصادى لمنظمة الاتحاد الأفريقى" الصادر فى يناير 2015، وأخيراً وليس آخراً ، قام مجموعة من شباب الهيئة العلمية بالمعهد بعرض خبراتهم المكتسبة من خلال الاشتراك في المهمات العلمية، حيث تم عرض خبرات حول كوريا الجنوبية مثل التعريف بالمعهد الكورى للتنمية، وتجربة كوريا الجنوبية فى إصلاح المالية العامة، وخبرات أخرى حول مفهوم الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات.

ويتقدم فريق العمل بنشاط المتابعات العلمية بالشكر والتقدير لإدارة المعهد على الاستمرار في دعم هذا النشاط ووضعه على سلم أولويات المعهد وذلك بتوفير كافة المتطلبات المالية واللوجيستية، والشكر موصول لكل السادة أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة ممن ساهموا في النشاط كمتحدث رئيسي أو معقب رئيسي أو من خلال إثراء الحوارات والمناقشات بتقديم مداخلات قيمة تساعد متخذي القرار في رسم السياسات في مختلف المجالات.

قائمة المحتويات

الحلقة	الصفحة
الحلقة الأولى – الأربعاء 2016/1/27 عرض تقريرين دوليين ، ووثيقتين للأمم المتحدة كالتالى : – الانكتاد– تقرير التجارة والتنمية 2015، البنك الدولى– تقرير تطوير التمويل الدولى 2015 –2016 . – الأمم المتحدة – أجندة عمل أديس أبابا، الأمم المتحدة – مبادئ لإعادة هيكلة الديون . المتحدث : أ.د. إبراهيم العيسوى – الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية	1
الحلقة الثانية – الأحد 2016/2/28 عرض لكتاب : " تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر " المتحدث : أ.د. سلوى العنترى – مدير عام البحوث الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي سابقا – البنك الأهلي المصري المعقب : أ.د. إجلال راتب – الاستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	17
الحلقة الثالثة – الأربعاء 2016/3/23 عرض "التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعنوان "سد النهضة الأثيوبى العظيم ، فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاث (أثيوبيا ، السودان ، مصر)". المتحدث : أ.د. عبد العزيز إبراهيم – الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات	40
الحلقة الرابعة: الأربعاء 2016 /4/20 عرض نتائج تقرير شبكات التواصل الاجتماعى وأثرها على التنمية المحلية 2015. المتحدث: أ.د. فريد عبد العال – مدير مركز التنمية الإقليمية والأستاذ بالمعهد.	60
الحلقة الخامسة – الأحد 2016/5/15 عرض التقرير الاقتصادى لمنظمة الاتحاد الأفريقى الصادر فى يناير 2015 المتحدث : الأستاذ الدكتور / مجدى خليفة – الأستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	69
الحلقة السادسة : الأثنين 2016/5/23 عرض تقارير عن بعض المهام العلمية لشباب الباحثين بالمعهد خلال عام 2015 المتحدثون : د. أحمد عاشور – المدرس بمركز دراسات السياسات الكلية د. أمل زكريا – المدرس بمركز التنمية الاقليمية – تجربة كوريا الجنوبية فى إصلاح المالية العامة : موازنات البرامج والأداء ودورها فى تحقيق التكامل بين الموازنة العامة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية د. داليا إبراهيم – المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية – الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات	82

الحلقة الأولى – الأربعاء 2016/1/27

عرض تقريرين دوليين ، ووثيقتين للأمم المتحدة كالتالى :

- **الانكتاد– تقرير التجارة والتنمية 2015 .**
- **البنك الدولى– تقرير تطوير التمويل الدولى 2015 -2016 .**
- **الأمم المتحدة – أجندة عمل أديس أبابا .**
- **الأمم المتحدة – مبادئ لإعادة هيكلة الديون .**

المتحدث :

أ.د. إبراهيم العيسوى

الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

المشرف العلمى والمنسق العام لنشاط المتابعات العلمية

كلمة أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

بدأت الحلقة الأولى من نشاط المتابعات العلمية بالمعهد لموسم 2016/2015 بقيام أ.د. عزيزه على عبد الرزاق بتوجيه الشكر إلى أ.د. أشرف العربى – وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وكذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد سامي القصاص – رئيس المعهد ، والفريق المعاون ، على رعاية نشاط المتابعات العلمية لهذا الموسم .

كما تم الترحيب بالسادة الحضور جميعاً ، والتهنئة لأسرة معهد التخطيط القومى على تطوير مبنى المعهد والجهد المبذول فى ذلك ، وتم الترحيب أيضاً بـ أ.د. إبراهيم العيسوى الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية .

عرض أ.د. إبراهيم العيسوى

استعرض أ.د. إبراهيم العيسوى أربعة إصدارات متميزه متكاملة ومترابطة ، ووثائق تعالج قضية التمويل عموماً وتمويل التنمية بصفة خاصة أو تمويل التنمية المستدامة ، وتم عرض الوثائق التالية :

- **تقرير التجارة والتنمية لعام 2015 ، الصادر عن الأنكتاد ، "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".**
- **تقرير البنك الدولى عن تطور نظام التمويل العالمى 2016/2015 – ومن القضايا الرئيسية التى تناولها تقرير التجارة والتنمية ، قضية التمويل الدولى طويل الأجل بالتحديد .**
- **والوثيقة الصادرة عن مؤتمر "التمويل من أجل التنمية" ، وهو المؤتمر الثالث والصادر بتاريخ يوليو 2015 – والمسمى أيضا بأجندة أديس أبابا AAAA (Addis Ababa Action Agenda)، وهو الحلقة الثالثة من سلسلة مؤتمرات عقدت من أجل أهداف الألفية .**
- **والاصدار الرابع ، وهو قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية الحكومية .**

وقد أشار أ.د العيسوي إلى أن هناك تداخل كبير بين التقريران والوثيقتان ، حيث أن القضايا المطروحة تركز على أن نظام التمويل الدولى يعمل لصالح التنمية .

وتم استعراض عدد من القضايا الأساسية ، وليست كلها ، حيث أن تقرير التجارة والتنمية ، ولأنه تقريرا سنويا ، فإنه يستعرض حالة الاقتصاد العالمى فى بداية التقرير ، ويتناول الموضوعات التالية :

أولاً : هناك ركوداً فى الاقتصاد العالمى وهذا منذ فترة وقد يستمر لبعض الوقت .

ثانياً : استفحال ظاهرة " الأموله" أو FinancialiZation .

ثالثاً : الاختلالات فى النظام النقدي العالمي .

رابعاً : الاصلاحات ، و التى كان قد أتفق عليها بعد أزمة سنة 2008 .

خامساً : أزمة الديون الخارجية ومعظمها ، لم يعالج ونخص بالذكر ، الديون السيادية الحكومية .

سادساً : التمويل الدولي طويل الأجل من أجل التنمية ، والتى يعالجها تقرير البنك الدولى ، حيث يستعرض التقرير بعض الحقائق والمفاهيم والبيانات عن التمويل طويل الأجل ويظهر إلى أى مدى يعتبر شحيحا خاصة بالنسبة للدول النامية ، ويستعرض أيضا ، الأسواق التى تتيح هذا النوع من التمويل والمشاكل المختلفة للتمويل طويل الأجل (Long Term Finance – LTF) المتصله به وكذلك المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ، وبالنسبة لمؤتمر أديس أبابا، وهو التمويل من أجل التنمية AAAA ، فقد صدرت عنه وثيقة ، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك فى يوليو 2015 – وتتضمن تلك الوثيقة ، بعض التعهدات للدول ، بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة – وقد تم توزيع هذه التعهدات على سبعة مجالات "تعهدات الدول بشأن تمويل SDGS" .

والمجالات السبعة تتضمن الآتى :-

1. تعبئة الموارد العامة المحلية .
2. دور القطاع الخاص المحلى والأجنبي (أو التمويل من جانب القطاع الخاص والمحلى) .
3. التعاون التنموي الدولى (Official Development Asistance, ODA) أو المعونات الرسمية للتنمية .
4. التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي .
5. الدين الخارجى واستدامته .
6. القضايا المنظومية (Systemic Issues) والمتعلقة بما يسمى بالحكومة الاقتصادية العالمية وقضايا أخرى .
7. العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات .

وجهة نظر أ.د. إبراهيم العيسوى ليست تعهدات بالمعنى المفهوم للكلمة .

وأستهل أ. د. إبراهيم العيسوى فى عرضه التفصيلى بعد المقدمة السالفة الذكر ، وبالربط أو ما أسماه التشبيك بين الإصدارات الأربعة ويطرح سؤالاً هاماً ، **وهو لماذا كل هذا الاهتمام الآن ، بقضية التمويل الدولى؟؟ ويجيب على ذلك** بأن هناك سبعة عوامل أدت إلى ذلك .

1 – ظاهرة العولمة أو الأمولة : وتعنى بها طغيان المعاملات المالية على المعاملات العينية ، أو عدم التناسب الصارخ الآن بين المعاملات العينية والمعاملات المالية – حيث كان التمويل العالمى في 1980 يعادل ربع الناتج المحلى الإجمالي العالمىGDP – وحاليا التمويل العالمى يعادل ثمانية أضعاف التجارة العالمية وثلاثة أضعاف الناتج المحلى الإجمالي العالمى GGDP .

وقد أدت تلك القفزات ، إلى إحداث اضطراب فى أسواق المال ، خاصة مع ظهور أنواع جديدة من الوساطه المالية ، والتى كان لها دوراً حاسماً فى أزمة عام 2008 – وأثرت تأثيراً كبيراً على فرص الدول النامية فى الحصول على التمويل للتنمية .

2– والعامل الثانى هو الركود فى الاقتصاد العالمي والذى يحتاج الكثير من التمويل ، للوصول إلى معدلات النمو السابقة على أزمة 2008 والتى ما زالت أقل .

3 – والعامل الثالث ، هو قلة التمويل طويل الأجل ، حيث يتعرض له تقرير البنك الدولى (تقرير التجارة والتنمية 2015) .

4 – والعامل الرابع : التدهور البيئى وعلاقته بالتمويل .

هناك تعهدات جديده على المستوى العالمي لمكافحة ظاهرة التغير فى المناخ ، بتمويل إضافى إلى جانب تمويل التنمية لمواجهة التدهور البيئى خاصة بعد مؤتمر باريس .

5 – العامل الخامس ، وهو تمويل أهداف التنمية المستدامه (SDGs) حيث هناك قائمة طويلة من الأهداف، وبالطبع يحتاج تحقيقها الكثير من التمويل ، بالإضافة إلى الحاجة إلى إحداث تغيرات سياسية واجتماعية .

6 – والعامل السادس وهو أزمة الديون ، وقد أصبحت مشكلة الديون من المشاكل الى تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على السواء حيث تحد من قدرة الدول النامية على إحداث التنمية ، حيث يستنزف

موارد خدمة الديون والتى يمكن استخدامها فى عملية التنمية ، و أبرز مثال على ذلك هو مشكلة اليونان وهناك بالطبع الديون السياديه وغير السياديه .

7 – والعامل السابع : هو تفاقم اللامساواه على المستوى العالمي ، ويعد ذلك نتيجة من نتائج العولمة والأمولة ، ويؤكد ذلك التقرير الصادر عن (OXFAM Report Jan 2016) حيث يؤكد هذا التقرير أن نصيب 62 شخص فى العالم (أغنى 62 شخص فى العالم) يعادل نصيب نصف الأقل دخلاً فى العالم .

بمعنى أن 62 شخص نصيبهم يعادل نصيب 3.5 مليار شخص ، وهناك أيضا المليارات العديده والتى تخسرها الدول الفقيره نتيجة التهرب الضريبى . وعلى ذلك فهناك العديد من الأمور تحتاج إلى إصلاحات عديده ، فالتمويل هام وضرورى – و لكنه إلى جانب التمويل لابد أن يكون هناك :

1. إصلاح جوهرى فى نظم التجارة والاستثمار والملكية الفكرية... الخ .
2. إعاده توزيع الدخل والثروة بين الدول وداخل الدول .
3. الحاجة إلى سياسات إجتماعيه – تشمل كل البشر .
4. الدعوة إلى فلسفة اقتصادية وتنموية جديدة تركز على فكرة " الإنسان قبل الأرباح" .

<u>حالة الاقتصاد العالمى فى تقرير الانكتاد :-</u>

<u>يشمل التقرير الآتى :</u>

1. استمرار فى الركود الاقتصادي العالمي ، ويتوقع أن تستمر الأوضاع على هذا الحال المتدني من النمو أو ربما ينخفض عن ذلك .
2. لم تحدث الاصلاحات المطلوبة والتى تم الاتفاق عليها ، من قبل مجموعة العشرين أو المجموعات المختلفه بعد أزمة 2008 .
3. عودة مسببات أزمة 2008 إلى الظهور مره أخرى ، وقد تؤدى سياسات الاقتصاد الحر والعولمة إلى إحداث صدمات للدول النامية نتيجة علاقة التبعية للدول المتقدمة ، إلى جانب تطبيق "توافق واشنطن" ، والتقرير يلقى الضوء أيضا على ظاهره الركود وعلى إنخفاض نسبة الأجور إلى الناتج المحلى الاجمالى ، من ثمانينيات القرن العشرين ، بحوالى عشر نقاط ، وذلك نتيجة تراجع دور الدولة فى كثير من دول العالم ، ويؤكد ذلك ما يطرحه تقرير التجارة والتنميه لعام 2015 – أن هناك ظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي وهى "ظاهرة الركود المزمن" أو الاتجاه طويل المدى نحو الركود .

وهناك عيوب عديدة من وجهة نظر أ. د. العيسوي فى نظام التمويل الدولى أهمها :

1. ظاهرة الأمولة – سبق الحديث عنها .
2. السيولة الموجودة فى الأسواق (قدرة أسواق المال والأسواق عموماً فى تصحيح ذاتها ، وهذا اعتقاد خاطئ ، حيث يضع العقبات أمام الدول النامية فى العثور على التمويل اللازم ، ويؤدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية .
3. ظهور ما يسمى بنوك الظلِ (Shadow Banks) أو نظام مصرفى موازى – لا يخضع لرقابة البنوك المركزية ويؤدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار المالي فى البلاد .
4. تحيز نظام التمويل الدولي إلى التدفقات قصيرة الأجل ، حيث أن عملية التنمية تحتاج بشكل كبير إلى التمويل طويل الأجل للمشروعات الكبرى والبنية الأساسية والصناعية ... إلخ .

وبذلك فإن التقريران سابقى الذكر يرصدان ، أن استفادة الدول النامية من الإندماج فى أسواق المال العالمية محدودة ، وأن نظام التمويل الدولى القائم – لا يمكن التعويل عليه فى تمويل إحتياجات أهداف التنمية المستدامة SDGs (استراتيجية التنمية المستدامة للعالم 2030) .

تقرير الانكتاد ومقترحات الإصلاح :

1. عدم الخلط بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار.
2. تقييد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود .
3. هناك سبل أفضل لإدارة سعر الصرف .
4. إتباع سياسات لتوجيه الائتمان تجاه القطاعات الانتاجيه .
5. مزيد من التعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية .
6. الاهتمام ببنوك التنمية الاقليمية والوطنية .
7. الحذر من تقييمات مؤسسات التقييم الائتماني .
8. إعادة التوزيع لصالح الأجور – ولكن أ.د. إبراهيم العيسوى يؤكد على أن ذلك كان سببا أساسياً فى إحداث الأزمات .

ويؤكد أ.د. إبراهيم العيسوى ، على أن أغلب هذه الاصلاحات قد وردت فى تقارير سابقة للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ، وأنها نوعاً من السياسات الجزئية أو السياسات السطحية والتى لا تصل إلى عمق المشكله .

وأن ما يؤكد عليه تقرير التجارة والتنمية ، أن الدول النامية تحتاج إلى التمويل طويل الأجل – وأن هناك ضرورة لتعبئة الموارد المحلية أو الاعتماد على الذات – وبمعنى أن هذا هو الحل لمأزق تمويل التنمية للدول النامية ، وضرورة تنشيط دور الدولة لتعبئة الموارد خاصة فى الدور الاستثمارى أو الانتاجى للمواءمة بين العائد الاقتصادى والعائد الاجتماعى للمشروعات .

تقرير البنك الدولى :

إذا رجعنا إلى تقرير البنك الدولى فيما يختص بجزئية وردت فى تقرير التجارة والتنمية وهى **التمويل طويل الأجل .**

تعريف التمويل طويل الأجل : يعتبر تقرير البنك الدولي أن التمويل الذى يقدم لمدة سنه وأكثر هو تمويل طويل الأجل ، وهذا يتمشى مع التعاريف ، التى يأخذ بها نظام الحسابات القومية ، ولكن يؤكد التقرير أن مجموعة العشرين تأخذ بتعريف مختلف ، وهو أن التمويل طويل الأجل هو للاستثمارات التى تزيد عن خمس سنوات (خمسه فأكثر) وأهميته أنه يعتبر مقياس لنضج النظام التمويلى ، كلما زاد الوزن النسبي للتمويل طويل الأجل فى نظام التمويل ، يعتبر أن هذا الهيكل أكثر نضجاً من غيره ، وتنبع أهميته فى أن معظم مشروعات التنمية تأخذ وقتاً طويلاً ، وبالتالى تحتاج تمويل على مدى عدة سنوات ، وذلك يعد دليل على ضعف LTF للأفراد والمنشآت فى الدول النامية ، **والرسائل الأساسية للتقرير أنه يقدم أدلة على :**

أولاً : على ضعف التمويل طويل الأجل ، وهو يناقشه هنا على مستويين :

أ. مستوى الأفراد أو الأسر .

ب. مستوى التمويل للمنشآت أو الشركات .

وفى الحالتين يؤكد التقرير على أن هناك ضعف كبير ، والدليل على ذلك بعض الإحصاءات المذكورة منها:

- **أن المؤشر الأول** : نسبة اعتماد الشركات على موارد غير ذاتية أى موارد ليست من أرباحها المحتجزة لتمويل أصولها الثابتة فى الدول النامية حوالي 20% مقابل 40% فى الدول مرتفعة الدخل ، أى الضعف تقريباً .
- **المؤشر الثانى** : أن نسبة اقتراض الأفراد بشراء مساكن وهذا يعد من أنواع الاقتراض طويل الأجل ، حوالى 2.5% فى الدول المنخفضة الدخل ، والدول متوسطة الدخل مقابل 21% فى الدول مرتفعة الدخل – وهكذا نجد مقدار الاتساع بين الدول المنخفضة الدخل والدول المتقدمة .

ثانياً : أن معظم هذا التمويل طويل الأجل يأتى من جانب البنوك وليس من أسواق المال (البورصات) ، مما يشير إلى ضعف أسواق المال فى الدول النامية (الجزء الأكبر من LTF من البنوك وليس من سوق المال) .

ثالثاً : و التى وردت بالتقرير ، أن أزمة عام 2008 ، قد أخذت فى تقليص ما يسمى بالدفع المالى أو الـ Leveraging ، والتى يقاس بنسبة القروض إلى رأس المال ، بمعنى أن نسبة الاقتراض أو الميل إلى الاقتراض ، قد انخفض ، وخاصة الاقتراض طويل الأجل . وذلك بتناقص الاعتماد على القروض طويلة الأجل .

ولذا فهناك عدة اقتراحات أو سياسات تعالج هذا الفشل أو القصور فى هذا التمويل :-

أ. توجيه الاهتمام لبنوك التنمية الوطنية والإقليمية (كما سبق وروده فى تقريري Trade and AAAA & Development Report, TDR) .

ب. لابد من وجود وتعزيز الضوابط والأدوات الرقابية على أسواق المال .

ج. إيجاد سياسات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ، بمعنى خفض معدل التضخم ، وتحسين النظام المصرفى .

د. إيجاد سياسات تعمل أيضا على علاج العيوب المؤسسية ، وعلى رأسها قضية الفساد وتحسين البيئة القانونية ، وتوفير حماية أكثر للمقرضين والمقترضين ، بمعنى كل ما يتعلق بصورة أساسية بالجانب المؤسسي والقانوني .

هـ. إيجاد سياسات أيضا ، لتحسين البيئة المعلوماتية ، بما يسمح بالحد من عدم التكافؤ في حيازة المعلومات، أو عدم القدرة على الوصول للمعلومات أصلاً ، وبالتالى فلابد من توافر الشفافية فى هذا المجال .

<u>الوثيقه الثالثة : كيف عالجت الـ AAAA قضية التمويل ؟</u>

وفيما يتعلق بمؤتمر التمويل من أجل التنمية الثالث للأمم المتحده ، وهو الإصدار الثالث الذى قام أ. د. إبراهيم العيسوى وتفضل بعرضه ، والذى انتج الوثيقة والتى تختص بـ AAAA ، وهى أجندة عمل أديس أبابا Adis Ababa Action plan ، كما ذكرنا سابقا .

وقد أستهدف المؤتمر وضع إطار جديد يساعد على توفير التمويل لأهداف التنمية المستدامة فى ضوء النتائج التى توصل إليها المؤتمرين السابقين (Finance For Development Conference 1 & 2 : FFD1 & FFD2) للتمويل من أجل التنمية وهما مونتريو ، الدوحه – وبلورة بعض السياسات والإجراءات .

ويقيّم هذا المؤتمر نتائج المؤتمرين السابقين ، حيث يذكر أن التقدم الذى أحرزه المؤتمرين السابقين ، يعد محدوداً ، وقد يكون مخيباً للآمال بالقياس إلى الأهداف التى وضعها المؤتمرين .

وقد تكون أحد الأمثلة الصارخه ، أن هناك تعهداً من جانب الدول المتقدمة منذ ستينيات القرن الماضى (العشرين) العقد الأول للتنمية ، برصد 0,7% من دخولهم القومية كمعونات تنمية للدول النامية . وحتى هذا الهدف المتواضع ، لم يتحقق إلا 0,3% – بمعنى أقل من النصف وكان من المفترض أن يزيد عن ذلك بكثير – بمعنى أن تزيد معونات التنمية الرسمية ، وذلك لمواجهة ظاهرة تغير المناخ إلى جانب متطلبات التنمية .

وقد أكدت وثيقة الـ AAAA ، بعض التعهدات الهامة وهى :

- اتخاذ سياسات ، تحقق تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة .
- تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة .
- اتخاذ الاجراءات ، لتشجيع القطاع الخاص ، الاستثمار الأجنبى مع مراعاة حماية حقوق العمال ، وعدم المساس بالبيئة .
- اتخاذ اجراءات لحث القطاع الخاص المحلى والأجنبى للمساهمة فى التنمية المستدامة .
- حث الدول المتقدمة على زيادة معوناتها الرسمية .
- التعهد أيضا بزيادة التعاون ما بين (دول الجنوب – الجنوب) من الدول النامية – وذلك كمكمل وليس بديلاً للتعاون بين دول الشمال والجنوب .
- زيادة المشاركة فى التجارة الدولية ، حيث يؤكد المؤتمر على الدور الهام الذى تلعبه ، ليس فقط فى عمليه النمو ولكن فيما يسمى بالنمو الاحتوائى (Inclusive growth) والذى تعم ثماره على الجميع ويهدف أيضا إلى خفض الفقر .
- حث دورة الدوحه لمنظمة التجارة العالمية ، والتي أُتفق على أنها سوف تنفذ جولة مفاوضات جديدة للتجارة الدولية ، والتى توقفت منذ حوالي عشر سنوات أو أكثر حتى الآن .
- والسعى أيضا لتحسين الحوكمة الاقتصادية الدولية ، وهى المؤسسات الحاكمة والدور الذى تلعبه لزياده دور الدول النامية .

وقد أكد أ.د. إبراهيم العيسوى أن تلك التعهدات والوعود ، قد ذكرت فى منتديات دولية عديده وأنها ليست موضع تنفيذ وأنها مجرد وعود بلا آليات للتنفيذ ، حيث أن القطاع الخاص ، سواء أجنبى أو محلى يستهدف الإعتبارات الإقتصادية وليس العدالة الاجتماعية أو حماية البيئة – فكيف يمكن التعويل على

القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟؟ – وحيث أكد أ.د. إبراهيم العيسوى ، أيضاً أن ما ورد فى تقرير التجارة والتنمية يؤكد على عدم المبالغة فى الثقة فى مؤسسات التقييم الدولية أو التقييم الدولي بصفة عامة ، بل ويحذر من الاعتماد على القطاع الخاص فى تمويل التنمية – وذلك على خلاف ما ذكر فى تقرير البنك الدولى و وثيقة الأمم المتحدة AAAA ، والتى تدعم التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام فى تمويل التنمية المستدامة .

ويحذر تقرير التجارة والتنمية من الاعتماد على القطاع الخاص فى تمويل التنمية للأسباب الآتيه :–

أ. أن القطاع الخاص يستهدف الربحية ، حتى ولو أن هناك مشاركة مع القطاع العام .

ب. الشريك الأجنبى (المستثمر الأجنبى) يعتمد على الإقتراض من البنوك ولا يقدم تمويلاً جديداً فى الأغلب الأعم ، ويلقى بجزء كبير من عبء التمويل على الحكومات ، والتى ربما تتحمل المزيد من الأعباء لتغيير الشروط ، والتى كانت سائده عند توقيع العقد ، مثال ذلك مشروع المطار عند العلمين ، حيث ينص الاتفاق على أنه عند تدنى مستوى الطلب ، عن مستوى معين ، تعوض الحكومة المستثمر إزاء تقلبات سعر الصرف أو ارتفاع نفقات التشغيل ، عما كان متوقعا وقت الاتفاق... الخ ، ولذا فإن القطاع الخاص يحاول بصورة دائمة حماية حقوقه ، وتحميل العبء غالباً لتغير أى ظرف على الحكومات .

ج. ما ذكر فى مؤتمر الأمم المتحدة (التمويل من أجل التنمية) AAAA من أن التجارة الدولية تعمل على الدفع بالنمو عمومى النفع ، وتعمل أيضا على حفض الفقر – مناقض للواقع ، حيث أن مشاكل الدول النامية ناتجة بصورة أساسية ، عن أن نظام التجارة الدولية المطبق وقواعد منظمة التجارة العالمية ليست حقيقية ومنافية للواقع .

د. لا يوجد كيان ضريبي دولى يحكم العالم ، بمعنى أن هناك نظام نقدي دولي ، ونظام تمويلي دولي ... الخ ، ولكن لايوجد نظام ضريبي دولي ، بحيث ينسق السياسات الضريبية بين الدول ، ولا يتيح الفرصة للإفلات من الضرائب في أى مكان .

هـ. الفشل فى وضع آليه لهيكلة الديون السياسية أو تسويتها ، وهذا ما تعتنى به الوثيقة الأخيرة إعادة هيكلة الديون السيادية (الحوكمة) .

وقد سبق ذكر ذلك فى وثيقة تقرير التجارة والتنمية ، حيث أنه منذ أزمة 2008 ، لم تعد مستويات الدين خاصة بالدول النامية فقط ولكن العديد من الدول المتقدمة أيضاً ، أصبحت تعانى من مشكلة الديون ،

وأن النظام الحالى لإعادة هيكلة الديون أو تأجيل السداد ، يتسم بأنه نظام جزئى وغير متكامل ولا يوجد جهة مركزية تتعامل معه ، ولكن هناك هيمنة من الدائنين المقرضين على تلك المستويات .

وهنا يؤكد Stiglitz ، أن هناك آليات تعالج مشاكل الديون داخل الدول ، أو على مستوى الشركات، ولكن لا يوجد على المستوى الدولي تلك الآليات والتى تعالج مشاكل الديون بين الدول (وهى كبار الدول الدائنة) وأن الدول المتقدمة ، قد اعترضت على قرار الأمم المتحدة بإعادة هيكلة الديون السيادية بين الدول ، وإقرار المبادئ التسعة وأن المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولى ، هو المنوط به إعادة هيكلة الديون السيادية وليست الجمعية العامة أو الأمم المتحدة ، وأنه من المؤكد أن وجود آلية دولية لإعادة تسوية الديون بين الدول، هو الأكثر نفعاً للدول وليس مجرد وجود مبادئ عامة – وأن تلك المبادئ ليست ملزمة شأنها شأن قرارات الجمعية العمومية .

وعلى ذلك فالمبادئ التسعة التى أقرت فى وثيقة – UN – General Assembly وهى :

1. **السيادة :** بمعنى الاقرار بحق الدول فى إعادة هيكلة ديونها ولكن ذكر أيضا ، اللجوء إلى ذلك كحل أخير .
2. **حسن النوايا :** التفاوض بين الدائن والمدين لإعادة الهيكلة ، يهدف فى النهاية إلى مساعدة الدول المدينة إلى تجاوز أزمتها وإيجاد التسوية المناسبة للديون .
3. **الشفافية :** الامتناع بين الدول المدينة والدائنة ، عن حجب المعلومات والبيانات المتصلة بتسوية الديون .
4. **الحياد :** يجب على الدول الامتناع عن التأثير ، على عملية إعادة الديون ، أو التأثير على أصحاب المصالح الأخرين (أى أطراف أخرى) أو المشاركة فى اجراءات من شأنها أن تؤدى إلى تضارب فى المصالح أو الفساد .
5. **المعاملة المنصفة :** عدم التميز بين الدائنين ، بمعنى عدم استبعاد أى من الدائنين من عملية الهيكلة بل المساواه فيما بينهم .
6. **الحصانة السيادية :** لا يجب اللجوء إلى المحاكم المحلية فى الدول الأجنبية .
7. **الشرعية :** احترام سيادة القانون فى هذه المفاوضات وأن يبقى العمل بالعقود الأصلية الخاصة بالديون ، إلى ان يتم التوصل إلى تقنية إعادة هيكلة تلك الديون .
8. **الاستدامة :** للاتفاق على إعادة الهيكلة لابد أن يتضمن مساعدة الدول المدينة فى القدرة على تحقيق النمو الاقتصادى المستدام والشامل ، وعدم استنزاف مواردها فى أعباء إعادة هيكلة الديون .

9. **ومبدأ الأغلبية** : إذا تم اتفاق أغلبية الدائنين ، فلا يحق للأقلية أن تعترض على هذا الاتفاق .

رأى أ.د. إبراهيم العيسوى فيما ورد بهذه الاصدارات الأربعة :

هناك فجوه واسعة بين تعهدات ووعود الدول المتقدمة للدول النامية سواء فى التقارير أو المؤتمرات أو الوثائق ... إلخ ، وأيضا هناك فجوه وتناقض فى تعهدات الدول المتقدمة لشعوبها وأيضا تعهدات الدول النامية لشعوبها ، حيث أن دول العالم توقع على هذه الوثائق كما ذكر AAAA أو SDGs ، ولكنها لا تفى بما ورد بها – حيث أن هناك أصحاب المصالح ومجتمع الأعمال المحلى والدولى وهو الذى يؤثر على مجريات الأمور – وفى النهاية ليس هناك أى إلزام من الدول المتقدمة للوفاء بوعودها ، سواء للدول النامية أو حتى إزاء شعوبها.

ويرى أ.د. إبراهيم العيسوى أن الجدوى من الاطلاع على كل التقارير والمؤتمرات هى الآتى :-

أ. ادراك حقيقة العالم الذى نعيش فيه .
ب. ادارك حقيقة متطلبات تنفيذ الأهداف الجيدة .
ج. ادراك أن الأولوية لإصلاح البيت من الداخل .

ولتطبيق ذلك على الواقع المصرى ، فإننا نؤكد على صحة تحذيرات تقرير التجارة والتنمية (TDR) من حيث :

أ – الفشل فى تحقيق الآتى :

- تحقيق النمو الاقتصادى .
- تراجع التصنيع .
- ارتفاع معدلات البطالة .
- الزيادة المستمرة فى النمو السكانى .

ب – الفشل فى تعبئة موارد محلية للنمو والتنمية :

- معدل الادخار المحلى 2015/2014 حوالى 5,9% .
- معدل الاستثمار 2015/2014 حوالى 14,4% والفجوه حوالى 8,5% .

جـ – ضعف النظام الضريبى :

- حيث أن المعدلات تعد منخفضة والضرائب التصاعدية تعتبر هزيلة (22,5%) لشريحة أكثر من 200 ألف جنيه ولذا هناك فجوة تمويل كبيره .
- القاعدة الضريبية ضيقة للغاية ، وهناك استبعاد لبعض أنواع من الضرائب .
- ضخامة التهرب الضريبي فى الداخل واللجوء إلى الملاذات الضريبية فى الخارج .
- المتأخرات تبلغ حوالى (76 مليار جنيه فى نهاية 2015) .

د – ضعف نظام التمويل المحلى (سوق المال) :

هى سوق محدوده وصغيره للغاية ، ولا تعمل على إصدار أسهم ، وهى فى حقيقتها مجرد عمليات مضاربة وإستحواذ ، ولذا فمن الصعوبة بمكان إيجاد مستثمر أجنبى يمكنه الدخول .

وقد ذكر تقرير البنك الدولي أن هناك بعض الإحصائيات التى تظهر ضعف التمويل ، وعلى سبيل المثال (نسبة القروض إلىGDP ، أى الاقراض للحكومة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى) حوالى 28,3% وهى نسبة تعتبر منخفضة للغاية .

- هذا بالاضافة إلى أن نسبة البالغين ، الذين لديهم حسابات فى مؤسسات مالية (سواء بنوك – دفاتر توفير إى مؤسسات مالية نظامية ، جمعية تعاونية للاقراض....) لا تزيد عن 10% .
- وأن نسبة الاستثمار الثابت المحول من بنوك وأسهم وسندات كلها حوالى 6% (من واقع بيانات البنك الدولى) .

<u>وإذا اضفنا بيانات البنك المركزي المصري نجد الآتى :-</u>

- نسبة الاقراض والخصم إلى الودائع عام 2015 فى حدود 41% ، وقد كانت منذ خمسة سنوات حوالى 50% .
- الدين المحلى في يونيو 2015 (العجز فى الموازنة يسدد من دين محلى ، دين خارجى) الدين المحلى حالياً 2 تريليون (2,116 مليار جنيه مصرى) .
- الدين الخارجى في يونيو 2010 ، حوالى 48 مليار ويعادل 15% من الـ GDP .
- الدين المحلى والخارجى وينسب إلى الناتج المحلى الاجمالى حوالي 102% ، أى أكثر من الناتج المحلى فى سنة واحدة .

وهناك أيضا مشكلات تمويل الـ SDGs فى مصر :

وهى مشكلات حادة وعميقة ، بل ستتفاقم مع الوقت بإستمرار التمسك بالفلسفة الاقتصادية والتنموية الراهنة والتى لم تتغير حقيقة منذ السبعينات من القرن الفائت ، وهى سياسة الاقتصاد الحر المفتوح والمندمج فى الاقتصاد العالمي وتهميش دور التخطيط .

كيف يرى أ.د. إبراهيم العيسوى الخروج من هذا المأزق ؟؟

وذلك بهجر توافق واشنطن ، وهى سياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتحول إلى فكر اقتصادي تنموى جديد ، والذى وردت بعض ملامحه فى TDR ووثيقة AAAA... إلخ ، SDG 2030 .... وهى وثائق توقع عليها حكومتنا ، وكل هذه الوثائق تؤكد على ما يلي :

- الاعتماد على الذات قطرياً وداخلياً .
- الحكم الديمقراطى .
- تدعيم التنمية المستدامة فى الدول .

وحتى تتحقق تلك الأهداف ، فيرى أ.د. إبراهيم العيسوى ، ضرورة التغير الجذرى فى هياكل الثروة والسلطة ، وهى بداية صعبة ، ولكن بدونها لن تتحقق الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان ، والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية .

وقد توجهت أ.د. عزيزة عبد الرزاق بالشكر للاستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي على هذا العرض الرائع والتفصيلي للوثائق الدولية الهامة الأربعة .

ملخص المداخلات :

- جهد كبير جداً ومتميز للقدرة علي عرض منتجات ومطبوعات لثلاث منظمات دولية مختلفة كالانكتاد والبنك الدولي و الأمم المتحدة مع الأخذ في الإعتبار الموقف المختلف للثلاث منظمات من الدول النامية .
- ما قيل في العرض من حيث إزدواجية المعايير لدي الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الداعمة لها من حيث عدم الإلتزام بالوعود و ما شابه ذلك هو صحيح تماماً و الممارسات العملية تؤكد ذلك . ومن ثم يجب التفكير أولاً في إصلاح الأمر داخلياً في المقام الأول و الوقوف علي إجابات واضحة و محددة فيما يخص ما هو التوجه الأساسي لسياساتنا الاقتصادية ؟ وما هو الهيكل الإقتصادي

المؤسسي للدولة ؟ هل هو الهيكل السليم أم يحتاج لتعديل و تغيير مع التأكيد علي ضرورة أن يحدث تغيير جذري في هيكل الثروة و السلطة.

- ضرورة أن يقوم مركز دراسات السياسات الكلية أو معهد التخطيط القومي بما فيه من خبراء و متخصصين بدراسة كيفية الوصول إلى تشكيل مؤسسي جديد للاقتصاد في مصر مع الأخذ في الاعتبار مبدأ التنمية المستدامة و الحفاظ علي الموارد البيئية المتاحة ، و ما هي السياسات الواجب أخذها في الاعتبار لتحقيق ذلك و تقديمه للدولة بشكل محدد ؟ وما هي الأولويات المختلفة الواجب البدء بها ؟ وما هي المحاذير الواجب تجنبها ؟.
- دراسه إصلاح هيكل الأجور في مصر أصبح متطلب أساسي ورئيسي ، ولكن يجب الأخذ فى الإعتبار فى نفس الوقت ما يثار حول قانون الخدمة المدنية و أثرة علي هيكل الأجور و العمالة و معدلات البطالة . فلابد من توخي الحذر عن إصلاح أو تعديل هيكل الأجور مع القانون الحاكم للعاملين المدنين بالدولة خاصة في فترات الركود مثل التي تعيشها مصر حالياً .
- ضرورة إعادة النظر في قضية فرض ضرائب على المهن الحرة (الطب ، الهندسة ، المحاماة ، والمحاسبة) من الممكن تحقيق دخول وإيرادات كبيرة للدولة في حال دفعهم فقط نسبة 20% ، وخاصة بعد الأخذ في الإعتبار الحصيلة الضعيفة للضريبة العقارية و كذلك الضرائب علي الأرباح الرأسمالية (البورصة) حال العمل بها من جديد .
- لا مفر إذا كانت هناك نية ورغبة حقيقية في التقدم من الاعتماد علي الذات وعدم إنتظار يد العون والمساعدة من الخارج و لنا في الصين واليابان خير مثال علي ذلك .
- ضرورة الاهتمام بقضية ضعف دور سوق المال المصري في توفير مصادر التمويل وما هي سبل تنشيط هذا الدور في الوضع الحالي والذي يقتصر دوره فقط علي مجرد على عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بعد طرحها وليس كمصدر أولي .
- بحث مدي إمكانية أن يقوم معهد التخطيط القومي بالشراكة مع المنظمات والجهات الدولية المختصة مثل منظمة العمل الدولية (ILO) بدراسة موضوع التشوهات الموجودة في هيكل الأجور وسياسات التغلب عليها .
- لابد من إتباع منهج التخطيط التأشيري في رسم سياسات الدولة وتجنب عمل المشروعات الفجائية التي لاتكون مدرجة في الموازنة العامة للدولة . وكذلك تجنب الانزلاق في المشاكل والصراعات السياسية وضرورة التوجه والعمل كأكاديميين وخبراء في رسم السياسيات العامة وتحديد متطلبات العمل بالتخطيط التأشيري .

- ضرورة مراقبة الصناديق الخاصة المختلفة التي يتم إنشاؤها في المحافظات المختلفة بهدف تمويل المحليات ومعرفة تبعيتها وأوجه ومصادر تمويلها .
- ضرورة أخذ مشكلة النمو السكاني التي تواجه مصر بعين الإعتبار ، فكما يقول الاقتصاديون أن النمو الإقتصادي لابد أن يكون ثلاث أمثال النمو السكاني وهذا يعني أننا من المفترض أن نحقق معدل نمو اقتصادي نحو الـ 7% وذلك في ظل 2.6 مليون مولود سنوياً . فكيف يمكن لنا أن نحقق مثل هذا المعدل في ظل عجز الموارد المحلية عن تمويل التنمية ؟ وهل إعادة النظر في قضية الثروة والسلطة يمكن أن تكون جزءاً من الحل ؟
- لابد علي حكومات الدول النامية أن تراجع نفسها في علاقاتها واستجابتها مع منظمات الأمم المتحدة وعلي رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية . وأيضاً كيف سيمكن توفير التمويل اللازم لأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 (SDGs) في ظل الصعوبات والتي تواجه دول العالم النامي بصورة عامة ؟؟

الحلقة الثانية – الأحد 2016/2/28

عرض لكتاب :

" تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر "

المتحدث :

أ.د. سلوى العنترى

مدير عام البحوث الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي سابقا – البنك الأهلي المصري

المعقب :

أ.د. إجلال راتب

الاستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

المشرف العلمى والمنسق العام لنشاط المتابعات العلمية

كلمة أ.د. عزيزة عبد الرزاق

صباح الخير عليكم جميعاً ، السادة الحضور ، ضيوفنا الأعزاء ، أساتذتى وزملائى وزميلاتي ، أبنائي الشباب والشابات من الباحثين والباحثين المساعدين . أهلاً بكم جميعاً ومرحباً فى ثانى لقاء لنا من نشاط وسيمنار المتابعات العلمية لهذا العام ، حيث تعرض لنا أ.د. سلوى العنترى كتابها المتميز بعنوان : "**تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر**" والصادر عن مؤسسة المرأة الجديدة لعام 2014.

والدكتورة سلوى العنترى حاصلة على بكالوريوس الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام 1972 ، دبلوم فى العلوم الاقتصادية والمالية من كلية الحقوق جامعة عين شمس عام 1977 ثم حصلت على درجة الدكتوراة فى الاقتصاد من جامعة باريس / فرنسا عام 1992 ، وللدكتورة / سلوى العنترى العديد من البحوث المنشورة فيما يتعلق بالقطاع المالي ، السياسة النقدية ، الإصلاح الضريبي ، الدعم والتنمية الاقتصادية ، الأوضاع الإقتصادية للمرأة المصرية ، فضلاً عن تقديمها العديد من الاستشارات فى مجال البنوك والأسواق المالية للصندوق الاجتماعى للتنمية ، الأمم المتحدة ، البنك الدولى كما شغلت خلال حياتها الوظيفية منصب مدير عام البحوث الاقتصادية والتخطيط الإستراتيجى فى البنك الأهلى المصرى ، وعضو مجلس إدارة شركة أوراسكوم للتأجير التمويلي ، كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى ، وتعمل حالياً كباحث اقتصادى حر .

يقوم بالتعقيب على هذه الدراسة الهامة الاستاذة الدكتورة / إجلال راتب – الأستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى ، وهى بالطبع غنية عن التعريف .

يتضمن هذا الكتاب فى محتواه من الدراسة أول محاولة على الإطلاق لتقدير قيمة نقدية للعمل المنزلى للنساء فى مصر ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى وينقسم الكتاب إلى أربعة فصول : **الفصل الأول** بعنوان "العمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى" ، **الفصل الثانى** بعنوان "التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع" ، **والفصل الثالث** بعنوان "منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء فى مصر" . ثم يختتم **الفصل الرابع** بتطبيق المنهجية وتحليل النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الهامة .

ما نود التأكيد عليه أن نظام الحسابات القومية التى تلتزم به دول العالم لايزال يستبعد العمل المنزلي غير المدفوع بإعتباره لا يمثل نشاطاً اقتصاديا موجهاً للسوق .

ومع تطور الفكر الاقتصادي والحركة النسوية ، واقتصاديات التمكين للمرأة خلال القرن العشرين ، خاصة منذ السبعينات من هذا القرن أدى ذلك تدريجياً إلى الاعتراف بأهمية العمل المنزلي وأثره على مستوى

رفاهية المجتمع ، بل أسفر فى النهاية بإقرار لجنة الإحصاءات القومية بالأمم المتحدة بضرورة إعداد حسابات تكميلية للحسابات القومية تختص بإحصاءات العمل المنزلي غير المدفوع ، وتوزيع ساعات العمل بين النساء والرجال وذلك لإستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، والتى يعجز مؤشر الناتج المحلى الإجمالي عن التعبير الكامل عنها ، كما يعنى أن المساهمة الكلية للنساء فى النشاط الكلى الاقتصادى مقومة أقل من حقيقتها ، وهو ما يؤدى إلى تأثير سلبى على المكانة الاجتماعية للنساء وقدرتهن على المشاركة فى صنع القرار . كل هذا سوف تعرضه لنا بشكل تفصيلى الدكتورة / سلوى العنترى وتعقب عليه الأستاذة الدكتورة / إجلال راتب .

فلتتفضل الدكتورة / سلوى العنترى .

عرض أ.د. سلوى العنترى

توجهت الدكتورة / سلوى العنترى بالشكر أ.د. عزيزة على عبد الرزاق ومعهد التخطيط القومى بالحضور لعرض الأفكار الأساسية لهذا الكتاب .

ذكرت أ.د. عزيزة على عبد الرزاق ، أن نظام الحسابات القومية حتى الآن والتى تقوده الأمم المتحدة، وتلتزم به الدول المختلفة ، عند إعداد حساباتها القومية يستبعد العمل غير المدفوع ، وبالتحديد العمل المنزلى غير المدفوع ، ويقصد بذلك تحديدا الخدمات ، التى يتم إنتاجها واستهلاكها مجاناً ، داخل الأسرة ، ورغم الاعتراف بأن هذا يؤثر فى مستوى رفاهية المجتمع ككل ومستوى معيشة الأسرة أيضاً – إلا أن هناك دائماً بعض الحجج ، التى تقدم بصوره مستمرة من قبل صاحب القرار لاستبعاده من نظام الحسابات القومية ، وبالتالى يصعب فى النهاية معرفة حقيقة ما يحدث فى الأسواق خاصة الأمور المتعلقة بالتضخم والإنكماش ، وسوق العمل والبطالة والتشغيل ، حيث المشتغل هو الذى يعمل فى السوق بأجر ، ولذا لن يشتمل هذا التعريف على الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر .

وخلاصة القول أن العمل المنزلى غير مدفوع الأجر ، يؤثر بالتأكيد فى مستوى معيشة الأسرة والمجتمع، ولكن مؤشرات نظام الحسابات القومية بالتحديد الناتج المحلى الاجمالى ، لا يلتفت لهذا النوع من العمل .

وكما ذكرت أ.د. عزيزة على عبد الرزاق ، فإن الكتاب ينقسم الى أربعة فصول أساسية .

الفصل الأول ، وهو بعنوان موضوع "**العمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى**" ، وبطرح موقف الفكر الاقتصادى فى المدارس المختلفة من العمل المنزلى غير المدفوع ، والذى يقوم بالجزء الأكبر من هذا العمل النساء فى كافة المجتمعات .

وقد تطورت عملية إعداد الإحصاءات القومية ، ففى أواخر القرن التاسع عشر ، وبالتحديد سنة 1890، شكلت لجنة برلمانية فى انجلترا ، لمحاولة تطوير الإحصاءات القومية ، أو تحسين إعداد التعداد السكاني ، وقد تم الاستعانة بالمفكر الاقتصادى الشهير "الفريد مارشال" ، لمواجهة مشكلة التعداد فى ذاك الوقت ، حيث يصنف أعداد كبيرة من المشتغلين أنه "غير مشتغل" أو لا يعمل ، مقارنة بدولة مثل ألمانيا وقد أكد "الفريد مارشال" أن السبب فى ذلك ، هو إدراج الأشخاص الذين يعتمدون اقتصادياً على الغير (مثل الأطفال ، والمرضى ، وكبار السن ، والنساء المتزوجات المتفرغات للعمل المنزلى) ضمن هذه الفئة ، وأن التبويب الصحيح لهذا الفئة من السكان يجب أن يكون فى خانة "غير المشتغلين / المعالين" على غرار ما يتم الأخذ به بالفعل فى تعدادات السكان فى ألمانيا .

وهكذا خرج تعداد السكان فى انجلترا فى عام 1891 ، وقد أدرج النساء المتزوجات غير العاملات بأجر فى خانة "غير المشتغلين / المعالين" مكتفياً بالإشارة إلى أنه تم استبعاد جميع الأعمال المنزلية غير المدفوعة للنساء ، وإذا تم إضافة هذه الأعمال ، لكانت نسبة النساء العاملات قريبة من نسبة الرجال العاملين.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، خرج التعداد السكانى فى عام 1900 باستبعاد المتقاعدين والمرضى ، والأطفال ، والنساء المتزوجات ، واللاتى لا يعملن بأجر فى السوق من الحسابات الاقتصادية ، وأطلق عليهم مصطلح "غير المستقل / التابع UnIndependent" حيث صارت تبعية النساء الاقتصادية للرجال ، وحيث أن الرجال لهم كل الحق فى المطالبة بأجور أعلى ، لأنهم يعولون زوجاتهم وأطلق عليهم مصطلح "Bread winners" أو من يكتسب العيش حيث أن النساء لسن بحاجة إلى أجر يتعيشن منه ، أما الرجال فلهم الحق فى المطالبة بأجور أعلى لأنهم يعولون زوجاتهم .

وقد كانت أخر المحاولات الجادة ، فى تطوير الحسابات القومية ، وإدخال عمل المرأة المنزلى غير مدفوع الأجر فى تلك الحسابات ، عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، حيث إتضح من المؤشرات الأخرى أن الاقتصاد يسير بشكل مطمئن ، إلا أن الواقع كان مختلفاً ، ولذا فقد تفجرت الأزمة المالية العالمية بشكل غير متوقع ، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر فى المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها ، وكيفية

إعادة النظر فى حسابها ، بحيث تعكس الأداء الاقتصادى بصورة واقعية ، ولذا فقد تكونت لجنة ، عرفت بلجنة " Stiglitz " وأساتذة أكاديميين من الجامعات والمؤسسات العلمية المرموقة وعضوية أيضاً " أمارتيا سن" من الحائزين على جوائز نوبل فى الاقتصاد ، بطلب من الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى فى عام 2008 ، لتحديد أوجه القصور فى الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر على الأداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، وتوضيح المعلومات الإضافية التى قد تكون مطلوبة لإنتاج مؤشرات أكثر دلالة بشأن التقدم الاجتماعى .

وأكد التقرير على ضرورة التحول من التركيز على قياس الانتاج الاقتصادى إلى قياس جودة حياة البشر ، حيث أن مستوى جودة الحياة (أو الرفاهة) يتحدد بمجموعة من العوامل ، تتمثل بصفة رئيسية فى كل من المستويات المادية للمعيشة (الدخل / الاستهلاك والثروة) والصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية، والعلاقات الاجتماعية والظروف الحالية والمستقبلية للبيئة الطبيعية ، وأكد التقرير أن المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادى ، وعلى رأسها الناتج المحلى الإجمالي ، تقصر عن أخذ معظم هذه العوامل فى الاعتبار .

وأكد التقرير على مجموعة من التوصيات تركز على مستوى جوده حياة البشر . وتبرز على وجه التحديد التوصية ، بمد نطاق مؤشرات قياس الناتج المحلى ، لتشمل الأنشطة غير الموجهة للسوق ، وأوضح التقرير ، أن نقطة البدء ، تتمثل فى توفير معلومات متسقه وقابله للمقارنة عبر الفترات الزمنية ، وفيما بين الدول وبعضها البعض ، عن كيفية قضاء الناس لوقتهم اليومى ، وتوفير حسابات مستقله شامله ودورية عن أنشطة القطاع العائلى .

وتبنت الحركات النسوية العالمية ، نفس المطلب ، بضرورة تطوير أساليب تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع ، وتضمينها فى حسابات مكمله للحسابات القومية ، وتبلور ذلك المطلب فى إعلان بكين لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة فى عام 1995 ، والذى دعا الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى القيام بدراسات لتقييم العمل غير المدفوع للنساء ونشر النتائج ، وذلك كجزء من آليات مواجهة ظاهرة "تأنيث الفقر".

وأسفرت عمليه تطوير إعداد الإحصاءات القومية فى النهاية ، عن اعتراف لجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة ، بضرورة إعداد حسابات تكميلية Satellite Accounts للحسابات القومية تختص بإحصاءات العمل المنزلي غير المدفوع على أن تحتوى تلك الحسابات على البيانات التالية :

- متوسط عدد الساعات المنفقة على العمل المنزلي غير المدفوع ، موزعة بين النساء والرجال (مع الفصل كلما أمكن بين أعمال الخدمات المنزلية وأعمال رعاية الطفل) .
- متوسط عدد ساعات الوقت المنفق على العمل المدفوع وغير المدفوع (إجمالي عبء العمل) موزعه بين النساء والرجال ، وحددت لجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة الأعمال غير المدفوعة على النحو التالى :
  - أعمال الخدمات المنزلية Housework .
  - أعمال الرعاية Caring .
  - أعمال خدمة المجتمع والأنشطة التطوعية Community Work Volunteering .

وجاءت الخطوة الكبيرة لإدماج العمل المنزلى بشكل رسمى فى النظرية الاقتصادية "النيوكلاسيكية" فى منتصف الستينيات ، على يد الاقتصادى الأمريكي "جراى ستانلى بيكر" ، والذى نشر مقالاً فى عام 1965 بعنوان "نظرية فى توزيع الوقت A Theory of the Allocation of Time أكد فيه أن الأسرة ، تعد بمثابة منشأة صغيرة يتم فيها استخدام السلع الرأسمالية والمواد لخام والعمل لتوفير خدمات التنظيف والتغذية وخلق بضائع مفيدة ، ولا تختلف هذه المنشأة الصغيرة عن منشآت السوق ، إلا فى أن توزيع ساعات العمل فيها يخضع لإختيارات الأسرة وليس لرقابة صاحب المنشأة .

ووفقاً "لبيكر" فإن أفراد الأسرة يقومون بإستخدام وقتهم اليومى والسلع التى يحصلون عليها من السوق فى أنشطة متعددة ، وبنسب مختلفة ، لكى يقوموا بانتاج السلع التى تحقق لهم إشباعاً مباشراً لإحتياجاتهم وولد فرع جديد من فروع علم الإقتصاد هو "فرع الاقتصاد المنزلى" "New Home Economics" والذى يهتم بدراسة قرارات الأسرة بشأن الانتاج والاستهلاك وتربية الأطفال والإستثمار فى رأس المال البشرى وتوزيع الوقت بين العمل المنزلى والعمل بأجر .

وخلاصة القول ، أن الموقف الحالى للفكر الاقتصادى الرأسمالى من العمل المنزلى هو ما تطرحه أعمال "أمارتيا سن" ، والذى يؤكد على أهمية العمل فى السوق بأجر كسبيل لتدعيم حرية النساء ، وحرية النساء فى اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب ورعاية الاطفال وتغيير تقسيم العمل المستند إلى النوع الإجتماعى ، كل ذلك يرتبط بحرية العمل خارج المنزل مقابل أجر .

أما موقف الفكر الاقتصادى الماركسى التقليدى من العمل المنزلى غير المدفوع ، بأن هذا النوع من العمل يجسد أول أشكال القهر فى تاريخ البشرية ، وهو عمل غير منتج ، بل هو عمل بائس ومهلك للأعصاب، والطريق إلى تحرير المرأة هو ، انخراطها فى العمل بأجر فى السوق لأن هذا هو العمل المنتج.

وفى نهاية القرن التاسع عشر كتب "أنجلز" ، فى أن المجتمع الاشتراكى ، مع انتقال وسائل الانتاج إلى مجال الملكية العامة ، ستتوقف الأسرة المنفردة عن أن تكون وحدة اقتصادية فى المجتمع ، ويتحول العمل المنزلى من عمل خاص ، إلى صناعة مجتمعية ، ويصبح رعاية وتعليم الأطفال من الشئون العامة ، وينتهى الأمر فى النظام الاشتراكى إلى تحرير النساء من تلك الأعمال التى تنتقل مسئولية القيام بها إلى الدولة .

وأصبح أيضاً فى الدول الرأسمالية ، الفكر الاقتصادى الخاص بالتسليع Commodification متزايدا بشكل كبير فى الحياة ، فالأنشطة التى تقوم بها النساء تقليدياً أصبح من الممكن الحصول عليها من السوق بجودة أعلى ، وسعر أرخص ، فضلاً عن أن البيوت أصبحت مجهزة بالعديد من الأجهزة الكهربائية التى تساعد على إنجاز العمل المنزلى ، وبالتالى فإن الظروف المادية لتحرير النساء Women's emancipation قد تم خلقها من خلال تطور الرأسمالية نفسها ، وستصل إلى غايتها بتحقيق الاشتراكية وعندها فى النهاية سيختفى العمل المنزلى .

وتؤكد الدكتورة / سلوى العنترى فى عرضها ، إن ما حدث على أرض الواقع أن العمل المنزلى لم يختفى من حياة النساء الروسيات ، بل أصبح عليهن العمل خارج المنزل بأجر فى السوق ، ثم العودة إلى المنزل لاستكمال الأعمال المنزلية والتى لا تنتهى بدون أجر .

وقد رأى الفكر الإقتصادى النسوى " Femninane Economies " ، أن نظرة الماركسين الأوائل إلى العمل المنزلى بإعتباره عملاً غير منتج ، إنما كانت تعكس التحيز الذكورى فى التيار الرئيسى للفكر الماركسى، فالعمل المنزلى مثله مثل العمل المدفوع فى النظام الرأسمالى ، يسفر عن انتاج قيمه مضافه ولذا فإنه يجب أن يكون له أجر مقابل – وأن العمل المنزلى عملاً منتجاً بشكل غير مباشر حيث ، مع توفير مدخلات ضرورية لأى عملية انتاج ، يعاد انتاج سلعة رأسمالية ضرورية هى "قوة العمل البشرى" وأن البضائع التى يحضرها الرجال إلى المنزل بعد شرائها بما يتقاضونه من أجر ، تحتاج إلى عمل إضافى بالمنزل كى تتحول إلى طعام ، وملبس ومسكن قابل للإستخدام ، وهذا العمل تقوم به النساء ويسهم فى تجديد إنتاج القوة العاملة اللازمة للطبقة الرأسمالية .

والفكر النسوى الماركسى ، إلتفت أيضا إلى الدور الذى تقوم به نساء الطبقة المتوسطة فى المساهمة فى تعليم الأبناء وإستذكار دروسهم فى المنزل – وبذا يترتب على ذلك إعداد القوى العاملة المستقبلية المؤهله تأهيلاً جيداً .

وقانون القيمة ينطبق أيضاً على العمل المنزلى ، ففى الفكر الاقتصادى الماركسى النسوى ، إن السلع والخدمات التى يوفرها العمل المنزلى ، تماثل أو تكاد تماثل السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها من السوق ، حيث أن الرجال والنساء يواجهون قيوداً مالية ، تتطلب منهم أن يكون أيضاً العمل المنزلى بكفاءة عالية ، كما هو الحال فى الإنتاج للسوق .

ورأى الأدبيات الاقتصادية النسوية ، أن الرجال كطبقة رأسمالية وكأزواج هم الذين يحصلون على فائض القيمة ، الناتج عن العمل المنزلى غير المدفوع للنساء ، فالطبقة الرأسمالية تتمكن من دفع أجور منخفضة للعاملين الرجال نظراً للدور الذى تقوم به النساء فى توفير الوجبات وخدمات النظافة وغسل الملابس ورعاية الاطفال مجاناً للرجال ، وبدون هذه الخدمات المجانية كان الرجال سيطلبون أجوراً أعلى . ومن ناحية أخرى فإن الرجال كأزواج يحصلون على فائض القيمة الناجم عن عمل النساء بالقدر ، الذى يتمتعون فيه بمستوى معيشة أعلى مما كانوا سيحصلون عليه إذا تم مكافأة العمل المنزلى لزوجاتهم بشكل عادل .

وخلاصة القول أن الحركات النسائية ، منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كانت تحتج بصورة دائمة على إعتبار أن عمل المرأة المنزلى غير مدفوع الأجر عملاً غير منتجاً .

الفصل الثانى بعنوان "التجارب العالمية لحساب قيمة العمل ، أصبح الوضع المستقر عليه الآن فى الإحصاءات القومية للأمم المتحدة ، هو مطالبة الدول المختلفة ، إدراج إحصاءات العمل غير المدفوع فى حسابات تكميلية Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية ، وذلك لإستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادى والتقدم الإجتماعى ، ورغم الإهتمام المتزايد بإجراء مسوح استخدام الوقت واستخدامها فى قياس عدد ساعات العمل غير المدفوع ، كان الالتزام بتقدير قيمة ذلك العمل وإبرازه فى حسابات تكميلية للحسابات القومية لا يزال مقصوراً على عدد محدود من الدول .

وذلك بالرغم من أن منظمة العمل الدولية ، والأمم المتحدة وكافة منظماتها ، يؤكدون على التمكين الاقتصادى للنساء ، بإعتباره شرط أساسي لمشاركة النساء أو شرط ضرورى لتحقيق مشاركة النساء فى صناعة القرار سواء فى داخل الأسرة أو فى المحيط العام أى مكان العمل أو فى المحيط السياسى ، فهناك ثلاثة شروط أساسية فى هذا التمكين الاقتصادى :

- إزالة القيود على عمل النساء فى السوق بأجر ، أى إزالة كل صور التمييز .
- وكذلك إزالة كافة القيود وصوره ، التمييز على عمل المرأة فى الأعمال ، بما فى ذلك حقها فى تلك الأصول والأرث والنفاذ الى خدمات القروض والخدمات المصرفية والمالية .

- الاعتراف بقيمة العمل المنزلى غير المدفوع ، وبالتالى فإن حوالى 42% من الدول التى تقدم بيانات أو إحصاءات النوع الإجتماعى للأمم المتحدة ، تقيس العمل غير المدفوع وتوزيعه أيضاً بين الرجال والنساء .

وخلاصة القول ، أنه كثيراً ما يزيد إجمالي عدد ساعات العمل اليومية للنساء ، عن عدد ساعات العمل اليومية للرجال ، وأن الفرق هو أن معظم ساعات العمل اليومية للرجال مدفوعة الأجر ، وبالتالى تؤخذ فى الاعتبار وأن ساعات العمل اليومية للنساء غير مدفوعة الأجر ، وبالتالى لا تؤخذ فى الاعتبار– وعلى ذلك فكثيراً ما يزيد إجمالي ساعات العمل اليومية للنساء عن إجمالي ساعات العمل اليومية للرجال ، بحيث تعد ساعات العمل المنزلى ، بمثابة وردية عمل ثانية للنساء والعمل المنزلى غير المدفوع وبدون أجر طبقاً لتعريفه فى الأمم المتحدة ، يشتمل على الخدمات المنزلية ، كما هو متعارف عليها "طبيخ ، وغسيل وكنس وتوصيل المشاوير ورعاية الأطفال ، والمرضى والمسنين ، ويشمل أيضاً العمل التطوعى" .

ووفقاً لهذا المفهوم فى الدول المختلفة والتى يعرض الكتاب تجاربها ، تصل هذه النسبة الى 30% وقد تصل الى 50% فى المتوسط من ساعات اليوم .

وقد طالبت الحركات النسوية ، إبراز هذا الجهد الذى تبذله النساء فى العمل المنزلى غير المدفوع بدون أجر على أساس إقتصادى موضوعى ، وليس فقط من منطلق حقوق النساء .

وبتوالى الضغوط والحركات النسوية فى العالم ، فقد كانت ردود الفعل بدرجات متفاوتة فى العالم ، منها محاولات لإعادة توزيع مسئوليات رعاية الأطفال بين الرجال والنساء داخل الأسرة ، والكتاب يستعرض الكثير من التجارب ، فعلى سبيل المثال فى الدول الإسكندنافية ، الأجازة الخاصة برعاية الطفل ، كانت هناك مطالب بتحويلها من النساء إلى الرجال داخل الأسرة ، وأن يكون هناك "كوته" أو نسبة محدده للرجال تحتسب كأجازة للأسرة تعطى للرجل وتبقى مدفوعة الأجر بدرجة كبيرة قد تصل إلى 70% أو 90% من الأجر ، ولفترات طويلة وأن يكون هناك أيضاً دوراً للدولة ، فى تحمل جزء من الأعباء فى قطاع التعليم ، على سبيل المثال ، والنهوض بهذا القطاع الهام ، لدفع المعاناه عن الأسرة فى الاستذكار مع الأبناء مرة أخرى وتوفير دور الحضانة بالجودة المرتفعة ، والتكاليف المنخفضة ، وأعمال مبدأ الأجر المتساوى عن العمل المتكافىء ، ووجود حد أدنى للأجور بالإضافة إلى أن هناك إتجاهاً عاماً فى بلدان العالم المختلفة أقتسام الثروة داخل الأسرة Separate Property system ، والتى ، هى نتاج العمل خلال فترة الزوجية وإقتسامها عند وقوع الانفصال بين الزوجين ، ويستبعد فى ذلك الثروة الناتجة عن الأرث أو الثروة المتحققة قبيل الزواج ، وهناك دول بالفعل قد طبقت تلك القوانين مثل المغرب وماليزيا وتونس .

وخلاصة القول فللأسف أن مصر ليست من الدول الـ 42% والتى تقيس العمل المنزلى غير المدفوع، أو إجمالى مساهمة النساء فى النشاط الاقتصادى وفقاً لهذا المفهوم .

ويهتم **الفصل الثالث** من الكتاب بـ "منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر" .

وتبدأ خطة العمل فى أن يكون هناك ما يعرف بإحصاءات أو بيانات إستخدام الوقت ، وقد اقتصرت البيانات المتعلقة بإستخدام الوقت فى مسحى 1998 ، 2006 على النساء والأطفال فقط دون الرجال ، أما الدورة الجديدة للمسح التتبعى لسوق العمل 2012 ، فقد شملت كلاً من النساء والرجال والأطفال وهذه هى البيانات التى تم الإعتماد عليها فى تقدير ساعات العمل المنزلى غير المدفوع والعمل للسوق ، وساعات العمل الكلية للنساء والرجال فى مصر ، وذلك فى الشريحة العمرية التى تقع فى تعريف قوة العمل (15-أقل من 65 عاماً) .

والمسح يغطى عينة تتكون من أكثر من ألف أسرة ، وتغطى هذه العينة كافة المحافظات المصرية ويمثل فيها كل من الريف والحضر ، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقاً للنوع ، والمستوى التعليمى ، والسن ، والحالة الاجتماعية (موقف التوظف / البطالة ونوع العمل والدخل ومؤشرات الثروة (المستوى الاقتصادى) .

وطبقاً لإستمارة الاستقصاء يتم توجيه الأسئلة وتسجيل البيانات الخاصة بالأعمال المنزلية غير المدفوعه موزعه على سبعة مجموعات رئيسية ، أنشطة زراعية وتربية طيور...، التسوق للمنزل ، أعمال بناء لمنزل الأسرة ، أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام ، وغسيل الأطباق والملابس وتنظيف المنزل ، جلب المياه ، التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى وأخيراً ، القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت .

ورغم أن هذا التقسيم يشمل كافة أنواع العمل المنزلى التى تستهدف تقييمها ، إلا أنه يثير بعض الصعوبات البحثية منها على سبيل المثال ، مشكلة تتعلق بإختيار أجر السوق الذى يتم استخدامه فى تقييم ساعات العمل المنفق على رعاية الأطفال وكبار السن ، وهو هل أجر مربية أطفال مثلاً ؟ وكيف يتم تقييم الجزء المتعلق بالمساعدة فى الواجبات المدرسية ؟...الخ .

ولذلك فهناك ثلاثة أساليب رئيسية متعارف عليها عالمياً لتقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى، ولكل أسلوب له جوانبه الايجابية والجوانب السلبية :

الأسلوب الأول : تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

وينطلق هذا الأسلوب من فرض أساسي ، هو أن الوقت الذى يتم إنفاقه فى العمل المنزلى غير المدفوع، كان يمكن إنفاقه بدلاً من ذلك فى عمل (وظيفه بأجر) وبالتالى فإنه يمكن تقدير الفئة النقدية لساعات العمل المنزلى ، وفقاً لأجر ساعه العمل البديل الذى كان يمكن الالتحاق به .

وأهم الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب ، أن ساعات العمل المنفق على تنظيف المنزل أو اعداد الطعام، تتطلب فى الغالب نفس الجهد والمهارات سواء أدتها مهندسة أو عامله بسيطة ، فإنه وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة سيتم تقدير أجر أعلى للمهندسة ، فيصبح هناك أجر مميز متساوى لساعه العمل المتكافئ .

والأسلوب الثانى: هو تكلفة العمل المثيل المتخصص

Specialist Market Replacement Cost

ويفترض هذا الأسلوب أن كل خدمة من خدمات العمل المنزلى غير المدفوع ، كان يمكن الحصول عليها أما بشرائها من السوق أو تأجير شخص للقيام بها ، وأن الحصول على هذه الخدمات مجاناً داخل الأسرة يعنى توفير المبالغ التى كان يتعين تحملها فى حالة اللجؤ إلى السوق ، وعلى ذلك يتم حساب قيمة كل نوع من أعمال العمل المنزلى ، وفقاً لمتوسط أجر العمل المماثل فى السوق .

والنقد الرئيسى لهذا الأسلوب من أساليب التقييم ، فى أنه يفترض أن إنتاجية عضو الأسرة بالنسبة للخدمة التى يؤديها مجاناً بالمنزل ، تتساوى مع انتاجية العامل المحترف الذى يؤدى نفس الخدمة فى السوق، وأن كلاهما يعمل فى ظروف متماثلة ، وهو الأمر الذى قد لا يكون منطقياً بالنسبة للعديد من الأعمال المنزلية وأيضاً معضلة توافر البيانات عن كم لا نهائى من الأجور المتعلقة بكم لا نهائى من الخدمات يصعب جداً ، توافرها وإجراء هذه الحسابات – ولذلك لم يستخدم هذا الأسلوب من قبل أى دولة .

والأسلوب الثالث: هو تكلفة العمل المثيل غير المتخصص

Generalist Market Replacement Cost

وللتغلب على صعوبة عدم تماثل الانتاجية ، وإختلاف ظروف العمل فى الأسرة عنها بالنسبة للعامل المحترف فى السوق ، يتم اللجوء إلى متوسط أجر السوق لمديره المنزل Housekeeper على أساس أن عملها يتمثل فى أداء الغالبية العظمى من تلك الخدمات (طبيخ ، تنظيف ، غسيل ، كى ..الخ) (باستثناء المساعدات التعليمية) .

وذلك باحتساب الحد الأدنى للأجر فى القطاع غير الرسمى أو فى القطاع الخاص بإعتبار أن هذا الأجر ، الذى يتعامل به أو يطبق على النساء فى H.K التى تساعد فى أعمال الخدمات المنزلية .

وفى مصر نواجه صعوبة فى تطبيق هذا الأسلوب لإنعدام الحد الأدنى للأجر فى القطاع الخاص ، أو أيضاً فى القطاع غير الرسمى ، وبالتالى توصلت د. سلوى العنترى مؤلفة الكتاب إلى أنه بالرجوع لكافة البيانات التفصيلية فى النشرة السنوية لإحصاءات التوظف ، الأجور وساعات العمل التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وتشمل تفاصيل لفئات كثيرة .

وعلى ذلك ، فقد أرتأت الدكتورة / سلوى العنترى إختيار الأجور التالية للتعبير عن أسلوب المثيل غير المتخصص :

- أجر خدمات الغذاء والاقامة ، كممثل لأجر أعمال الخدمة المنزلية .
- أجر خدمات الصحة وأنشطة العمل الإجتماعى ، كممثل لأجر أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين .

وبالكتاب هناك ملخص للمسميات الرئيسية لمسح استخدام الوقت فى مصر 2012 مقارنة بالمسوح المعدة وفقاً للمعايير الأوروبية .

والفصل الرابع : يرتكز على تطبيق المنهجية وتحليل النتائج فى مصر وقد أسفرت محاولة د. سلوى لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر ، ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى – اعتمادا على بيانات المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012 ، على النتائج الرئيسية التالية :

1. تمثل النساء فى مصر نحو 49% من السكان فى الشريحة العمرية لقوة العمل ويسهمن بنحو 46,2% على الأقل من إجمالى ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع لتلك الشريحة ، وهو ما يدحض مقولة انخفاض مساهمة النساء المصريات فى النشاط الاقتصادى .
2. تراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلى للنساء بين 307,6 مليار جنيه و455 مليار جنيه بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 20,4% و30,2% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012 ، وبأخذ المتوسط البسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالى .
3. تشير نتائج عينة البحث إلى الفجوة الكبيرة بين عدد ساعات العمل المنزلى لكل من النساء والرجال . حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للنساء فى مصر 30,25 ساعة مقابل 4,19 ساعة فقط للرجال .

4. تستأثر أعمال الخدمة المنزلية بالجزء الأكبر من وقت النساء المبذول فى العمل المنزلى غير المدفوع، حيث تستغرق أنشطة الخدمة المنزلية نحو 47% من إجمالى ذلك الوقت بواقع 14 ساعة أسبوعياً (مقابل نحو 0,27 ساعة للرجال) .
5. تعتبر أعمال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى مسئولية النساء بالدرجة الأولى ، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للنساء فى ذلك المجال 10,47 ساعة مقابل ساعة واحدة أسبوعياً للرجال .
6. يتوزع عبء أعمال البناء لمنزل الأسرة أو أعمال الصيانة فى المنزل بشكل شبه متساوى بين النساء والرجال (0,19 ساعة فى الأسبوع للنساء مقابل 0,20 ساعة للرجال) رغم التصور السائد بأن هذه الأعمال تكون عادة من نصيب الرجال ، وخلافاً لما تشير إليه الدراسات المماثلة فى المجتمعات الغربية من اضطلاع الرجال بشكل أساسى بمثل تلك الأعمال .
7. يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء فى الريف نحو 30,75 ساعة فى الأسبوع مقابل 4,50 ساعة فقط للرجال . كما يبلغ متوسط الوقت المنفق فى الريف على أنشطة "جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى" ضعف الوقت المنفق على تلك المهام فى الحضر . وفى تصورنا أن إستمرار وجود تلك المهام أصلاً فى المجتمع المصرى يعكس فى جزء منه ما تكشفه البيانات الرسمية من أن 9,2% من المنازل فى الريف و4,7% من المنازل فى الحضر لا زالت تفتقر إلى مصدر للمياه النقية .
8. يؤدى الزواج إلى زيادة عبء العمل المنزلى غير المدفوع لكل من النساء والرجال ، إلا أن تلك الزيادة تمثل "نقلة نوعية" ضخمة بالنسبة للنساء ، حيث يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى غير المدفوع للنساء المتزوجات نحو 37,27 ساعة فى الأسبوع مقابل 13,80 ساعة لغير المتزوجات . وتتسع الفجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بعبء العمل المنزلى للمتزوجين لتصل إلى ما يزيد عن سبعة أضعاف مقارنة بنحو خمسة أضعاف فيما بين النساء والرجال غير المتزوجين .
9. رغم التصور الشائع بزيادة تقبل الرجال المصريين للمساهمة فى أنشطة الخدمات المنزلية ، تشير بيانات العينة على العكس إلى انخفاض الوقت المنفق على هذا البند بين الرجال المتزوجين ، مقارنة بغير المتزوجين بحيث يؤدى الزواج فيما يبدو إلى نقل أية أعباء كان يتحملها الرجال فى هذا المجال إلى النساء .
10. تؤدى الزيادة فى عدد أفراد الأسرة إلى تزايد عبء العمل المنزلى للنساء ، وتحدث الطفرة الكبيرة فى ذلك العبء عندما يكون عدد أفراد الأسرة ثلاثة أفراد ، حيث يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلى

للنساء من حوالى 13 ساعة فى الأسبوع إلى حوالى 40 ساعة . وإذا افترضنا أن الفرد الثالث يعنى إنجاب طفل ، فإن نتائج عينة البحث تؤكد ما سبق أن توصلت إليه الدراسات المماثلة من أن الزيادة الكبيرة فى عبء العمل المنزلى على النساء المتزوجات تحدث مع الطفل الأول ، ثم تحدث زيادات طفيفة بعد ذلك كلما تزايد عدد الأبناء .

11. يصل متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء إلى أقصاها (حوالى 40,5 ساعة فى الأسبوع) عندما يكون عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد ، وتتراجع لتقتصر على 37,43 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة أكبر من خمسة أفراد . ويتركز هذا التراجع بصفة أساسية فى بند رعاية الأطفال والمسنين والمرضى ، وبند أعمال الخدمة المنزلية ، وهو ما قد يعكس الظاهرة المتعارف عليها فى المجتمع المصرى من مساعدة الأبناء الأكبر فى رعاية الأصغر من ناحية ، فضلاً عن تولى أعضاء الأسرة الأصغر سناً ، ولا سيما البنات مسئولية القيام ببعض مهام الأنشطة المنزلية بدلاً من الأم من ناحية أخرى .

12. تضيق الفجوة فى عبء العمل الكلى بين النساء والرجال المتزوجين بشكل واضح مع زيادة حجم الأسرة . فعند حجم أربعة أفراد بلغ متوسط ساعات العمل الكلى للنساء 48,23 ساعة بما يقترب كثيراً من متوسط عدد ساعات العمل الكلى للرجال الذى بلغ نحو 50,34 ساعة . هذا التقارب فى عبء العمل الكلى لا يعزى فقط إلى ضخامة عبء العمل المنزلى للنساء مقارنة بالرجال ، بل أيضاً إلى الزيادة الملموسة فى متوسط عدد ساعات العمل للسوق بالنسبة للنساء بعد تجاوز صدمة الطفل الأول . وربما تعكس تلك النتيجة أن مسألة البحث عن مصدر إضافى للدخل لمواجهة إزدياد نفقات الأسرة ، وبالتالى ازدياد عدد ساعات العمل فى السوق ، هو أمر لا يقتصر على الرجال ، حيث تؤدى زيادة عدد الأبناء فيما يبدو إلى خروج النساء للعمل لمواجهة الزيادة فى نفقات الأسرة .

13. تعانى النساء المشتغلات فى مصر من الظاهرة المعروفة بوردية العمل المزدوجة ، والتى تتمثل فى وردتى عمل إحداهما فى السوق والثانية فى المنزل . ويترتب على ذلك أن إجمالى ساعات العمل للنساء المشتغلات يبلغ نحو 68,68 ساعة فى الأسبوع مقابل نحو 53,60 ساعة للرجال .

14. على الرغم أن عبء العمل الكلى للنساء المشتغلات فى مصر يزيد عن الرجال ، إلا أن الجزء الأكبر من عمل الرجال المشتغلين (91%) عمل مدفوع الأجر ، فى حين أن جزءاً كبيراً من عمل النساء المشتغلات (46%) هو عمل منزلى غير مدفوع الأجر ، ناهيك عن أنه حتى فيما يتعلق بالعمل فى السوق فإن البيانات الرسمية تؤكد أن 48% من النساء المشتغلات يعملن فى القطاع

غير الرسمى ، وأنه فى ذلك القطاع تصل نسبة العاملات بدون أجر إلى نحو 63% من العاملات فى الريف ونحو 41% من العاملات فى الحضر .

15. على الرغم من التصور الشائع بأن ارتفاع مستوى المعيشة (الثروة) يؤدى إلى انخفاض عبء العمل المنزلى على النساء ، بإعتبار أن ارتفاع مستوى الثروة يعطى الإمكانية للأسرة لتأجير من يؤدى جزءاً كبيراً من ذلك العمل ، فإن نتائج عينة البحث توضح أن هذه المقولة تصدق بصفة أساسية على مستويات الثروة العليا ، وأنه بالنسبة للطبقة المتوسطة يتزايد على العكس عبء الأعمال المنزلية مقارنة بالشريحة الأفقر من النساء .

16. يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلى فى مجال رعاية الأطفال والمسنين والمرضى لنساء الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها (ما يتراوح بين 11 ساعة و 12 ساعة فى الأسبوع) مقارنة بكل من شريحة الفقراء والشريحة العليا (حوالى 9 ساعات فى الأسبوع لكل منهما) ، وهو ما قد يعكس ما ذهب إليه الفكر النسوى الماركسى ، من أن نساء الطبقة المتوسطة يقمن بدور هام فى المساهمة فى تعليم الأبناء ، حيث يفترض نظام المدرسة مسبقاً أن هناك من يساعد الأبناء فى استذكار دروسهم فى المنزل ، وتقوم الأمهات عادة بهذه المهمة . كما يمكن أن يعكس أيضاً تدهور نظام التعليم العام فى مصر وتزايد التركيز على دور المنزل والدروس الخصوصية لتعويض التراجع فى دور الدولة .

17. بالرغم من صعوبة الجزم بأثر تلك العوامل على نتائج عينة البحث ، فى ظل عدم الفصل فى أسئلة المسح بين رعاية الأطفال من جهة ورعاية المسنين والمرضى من جهة أخرى ، فضلاً عن عدم فصل المساعدات التعليمية عن بقية أعمال الرعاية ، إلا أن المؤكد طبقا لإجابات المبحوثين أن مسئولية مساعدة الأطفال فى الاستذكار فى داخل الأسرة تقع بصفة أساسية على عاتق النساء ، حيث أشارت الإجابات إلى الأم فى 61% من الحالات مقابل 12% من الحالات للأب .

18. تؤكد نتائج عينة البحث أكذوبة عزوف النساء عن العمل وتفضيلهن "البقاء فى المنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج" . وتوضح النتائج أن إستمرارهن فى العمل بأجر . فعندما تم توجيه السؤال للمبحوثات اللائى توقفن عن العمل بأجر عن السبب الرئيسى للتوقف ، جاء فى مقدمة الأسباب رفض الزوج أو الخطيب (44,8% من الحالات) فى حين شكلت رعاية الأطفال سبباً لعدم الاستمرار فى العمل فى 15,5% فقط من الحالات .

19. تمثل بيئة العمل "غير الصديقة للأسرة" فضلاً عن صعوبة العثور على عمل بأجر مناسب أو حتى أى عمل ، فى ظل مشكلات الركود الاقتصادى والظروف غير الملائمة فى القطاع الخاص ،

والتمييز ضد النساء ، جزءاً من الأسباب الرئيسية لتوقف النساء عن العمل . فقد شكل عدم وجود عمل مناسب وأجر مناسب أو عدم وجود عمل أصلاً سبباً للبقاء فى المنزل فى نحو 17,7% من إجابات المبحوثات فى العينة .

20. أكدت إجابات المبحوثات سعى النساء المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال ، حتى لو استدعى ذلك التوقف لفترة عن العمل ، مع الاستعداد للعودة حينما تسنح الفرصة. وأوضحت الإجابات استعداد المبحوثات فى أكثر من 60% من الحالات للعودة إلى العمل وإن كان قد تم ربط ذلك فى بعض الأحيان بوجود حاجة للعمل أو الظروف أو نوع العمل المتاح . وتتفق تلك النتيجة مع ما أسفرت عنه نتائج عينة البحث من زيادة عدد ساعات العمل بالسوق للنساء بعد إنقضاء صدمة الطفل الأول ، ومع زيادة عدد أفراد الأسرة كما سلفت الإشارة .

21. تؤكد نتائج البحث أن العمل بأجر ، على أهميته البالغة ، لا يمثل بذاته شرطا كافياً لتحرير المرأة وتعزيز مكانتها وقدرتها على المشاركة فى صنع القرار . فلا يمكن الحديث عن ذلك التحرير إذا كان العمل بأجر يعنى القيام بوردتى عمل إحداهما فى خارج المنزل ، والثانية فى داخله ، أو إذا كان ذلك العمل يتم فى غياب أى حماية قانونية وأى تأمينات إجتماعية ، ناهيك عن الحقوق النقابية . فتؤكد إجابات المبحوثات المشتغلات أن أكثر من 47% منهن يعملن بدون تأمينات اجتماعية وبدون تأمين صحى ، و17,5% منهن يعملن بدون عقود ، كما أن مدة العقود تبلغ سنة فأقل فى أكثر من 75% من الحالات فضلاً عن أن أكثر من 70% منهن لا تتمتعن بعضوية أية نقابة مهنية أو عمالية .

إن تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى وإجمالى المساهمة الحقيقة للنساء المصريات فى النشاط الاقتصادى مقارنة بإجمالى مساهمة الرجال يمثل ، على أهميته ، مجرد خطوة لإرساء أساس موضوعى لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحقهن فى المشاركة فى صنع القرار وفى تحقيق التوازن بين مسئوليات الحياة / العمل . وفى تصورنا أن خارطة الطريق فى هذا الشأن تشمل عدداً من المهام العاجلة على صعيد الإحصائيات القومية وعلى الحركة النسوية لعل من أبرزها :

1. ضرورة اعتراف الأجهزة الإحصائية الرسمية بأهمية العمل المنزلى غير المدفوع والإلتزام بتضمين إحصائيات النوع الاجتماعى ببيانات الوقت المنفق على ذلك العمل ، فضلاً عن إعداد تقييم دورى شامل للأنشطة المنزلية وإدراجها فى حسابات تكميلية Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية ، وذلك على النحو الذى حددته الأمم المتحدة .

2. تطوير مسوح استخدام الوقت التى تعد دورياً ضمن المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ، بالتعاون بين منتدى البحوث الإقتصادية ERF و الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، لكى تتضمن مزيداً من التفاصيل المتعلقة بأنواع العمل المنزلى ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع أعمال الرعاية لكل من الأطفال من جهة ، والمسنين والمرضى من جهة ثانية ، وتوضيح نصيب الأعمال المتعلقة بالمساعدات التعليمية ضمن أنشطة رعاية الأطفال من جهة ثالثة .

3. تطوير مسوح استخدام الوقت على النحو الذى يكفل الإحاطة الدقيقة بكل صور عمل النساء للسوق فى الريف المصرى ، خاصة فى القطاع غير الرسمى ، ولدى الأسرة ، وفى إطار المساعدات المتبادلة ضمن آلية "المزاملة" .

4. تطوير مسوح استخدام الوقت على النحو الذى يوسع مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع ليشمل أيضاً العمل التطوعى ، بما يعطى صورة أدق لحجم ذلك العمل ومساهمته فى مستوى رفاهية المجتمع ، ويوفر إمكانية أكبر للمقارنة مع البيانات العالمية المماثلة .

5. قيام الحركة النسوية فى إطار منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية بما يلى :

أ- التوعية المجتمعية بدور العمل المنزلى غير المدفوع فى رفاهية المجتمع والمساهمة الحقيقية للنساء فى النشاط الاقتصادى .

ب- الضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة فى قانون العمل ، بما يضمن بيئة عمل "صديقة للأسرة" فيما يتعلق بأجازات الوضع ورعاية الطفل ، وإمكانيات العمل نصف الوقت .

ج- الضغط لتعديل قانون العمل ليشمل خدم المنازل والعمالة الزراعية ، كخطوة أساسية لتوفير الحماية القانونية والتأمينية للنساء العاملات فى هذين المجالين .

د- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء دور الحضانة فى المنشآت التى يعمل بها حد أدنى محدد من النساء .

هـ- توعية النساء العاملات بأهمية إنشاء والإنضمام إلى النقابات المهنية والعمالية للدفاع عن حقوقهن، وتوفير المعلومات والتدريب اللازمين لهن فى هذا الشأن .

و- تفعيل النصوص الدستورية بخصوص عدم التمييز ، واستصدار التشريعات التى تكفل حظره وتجريمه ، واستحداث وتفعيل آليات المتابعة اللازمة .

ز- الضغط لتطبيق الحد الأدنى للأجور فى القطاع الخاص .

ح- مقاومة أية تعديلات فى قانون التأمين الصحى يترتب عليها الانتقاص من/أو رفع تكلفة الرعاية الصحية الإنجابية للنساء .

ط- تعديل الصورة الذهنية عن علاقة كل من النساء والرجال بالعمل المنزلى ورعاية الأطفال ، فى الكتب الدراسية ، والإعلانات التجارية والأعمال الدرامية .

ك- تضمين خطط تطوير التعليم التوسع فى إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال لما قبل سن التعليم الرسمى .

ل- تضمين خطط تطوير وتحسين التعليم توسيع نطاق الأنشطة المدرسية خلال نهاية الأسبوع والأجازات الرسمية وعطلة الصيف .

م- تطوير معاش المرأة المعيلة ليخرج من مفهوم المساعدات الاجتماعية إلى مفهوم الحق فى حماية تأمينية تتحملها الدولة مقابل مساهمة النساء المعيلات فى تكوين رأس المال البشرى وإعداد القوى العاملة للمجتمع ككل .

ن- استصدار التشريعات الخاصة باقتسام الثروة بين الزوجين مع الإسترشاد بتجارب بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا ، وبعض الدول العربية مثل تونس والمغرب .

وقامت أ. د. عزيزة عبد الرزاق ، بتقديم الشكر والتقدير للدكتورة / سلوى العنترى ، على هذا العرض الشيق ، والكتاب المتميز والذى أضاف لرصيد البحوث والدراسات فى قضايا تمكين المرأة ، حيث يعد هذا الكتاب محاولة أولى لتقدير قيمة المساهمة الفعلية للنساء فى النشاط الاقتصادى فى مصر ، ولتقدير إجمالي المساهمة الفعلية للنساء المصريات فى النشاط الإقتصادى ، مقارنة بإجمالى مساهمة الرجال – وقد أسفرت النتائج على المساهمة الكبيرة للعمل المنزلى فى رفع مستوى معيشة المجتمع والأسرة المصرية ، وأيضاً أن تربية النشىء يعد استثماراً بشرياً مستقبلياً تستفيد منه الأسرة والمجتمع ككل – وترتبط قضايا تمكين النساء فى مصر ، ارتباطاً وثيقاً بالفرص المتكافئة للحصول على عمل والفرص المتكافئة لاكتساب الفرص المؤهلة للعمل، والتى تتاح للرجال بصورة أكبر حيث ساعات التعليم الأكثر وأيضا ساعات التدريب وكما ذكر (أمارتيا سن) أن الوضع الخاطىء أو الإحساس العام للمرأة بذاتها يتدنى عندما تمارس الأعمال المنزلية ، حيث نظرة المجتمع الخاطئة وذلك ينعكس أيضاً على قدرتها فى إتخاذ القرار ومساهمتها بصورة فاعلة فى النشاط الاقتصادى .

تعقيب أ.د. اجلال راتب :

شكراً الأستاذة الدكتورة / عزيزة عبد الرزاق ، وكل عام وحضراتكم جميعاً بخير .

أولاً : أتوجه بالشكر والتقدير إلى مركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد ، وأخص بالذكر أ.د. عزيزة على عبد الرزاق على اضطلاعها بمهمة تفعيل نشاط من الأنشطة الهامة فى المعهد ، وهو المتابعات العلمية، وأشكرها أيضاً على اختيارها موضوع هذه الحلقة الهامة ، وذلك لأنها تجدد اهتمام معهد التخطيط القومى بقضايا المرأة والتى أهتم بها المعهد لسنوات طويلة من خلال "وحدة تخطيط وسياسات النوع الاجتماعى" ، تلك الوحدة التى أسست عام 1994 ، بقرار من رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى فى ذاك الوقت والتى كانت بمبادرة من نخبة من أساتذة المعهد ، هذا المعهد العريق ، تلك النخبة التى استشعرت أهمية النهوض بشئون المرأة المصرية ، وخاصة فى مجال التخطيط والتنمية وإتخاذ القرار ، وقد يكون من دواعى الوفاء لمؤسسى هذه الوحدة أن أذكرهم بالأسم ولتسمحوا بذلك المرحومة أ.د. عزة عبد العزيز سليمان ، أ.د. هدى صبحى ، والمرحومه أ.د. علا الحكيم ، أ.د. سيد عبد المقصود متعه الله بالصحة ، والمرحومة أ.د. محاسن مصطفى رحمة الله عليها ، والمرحوم أ.د. سيد كيلانى والعبدة الفقيرة إلى الله أ.د. إجلال راتب العقيلى .

وأتوجه بالشكر أيضاً لـ د. سلوى العنترى على كتابها القيم الذى قدم اليوم ، والواقع أننى لا أعتزم تقييم هذا الكتاب ، ولكن لدى بعض الملاحظات والتى يمكن أن تكون بداية للمداخلات والمناقشات . والتى تسهم فى العمل بالنهوض بأحوال المرأة المصرية .

1. بالنسبة لقضية العمل المنزلى غير المدفوع الأجر للنساء فى مصر بدأت د. سلوى العنترى ، بسرد تطور الفكر العالمى بخصوص هذه القضية سواء فى الفكر الرأسمالى أو الفكر الاشتراكى ، وكذلك دور المنظمات والحركات النسوية فى هذا الموضوع ، وهنا يمكن التساؤل ، لماذا لم تناقش د. سلوى هذا الموضوع من منظور الفكر والفقه الإسلامى ؟ ، حيث أن لنا فى رسول الله (ﷺ) أسوة حسنة، فى المشاركة فى أعمال المنزل ، ولم يكن يجد غضاضه ما فى تلك المشاركة ومساعدة زوجته – والفقه الاسلامى يؤجر المرأة على كل الأعمال المنزلية التى تقوم بها – وعلى العناية بالأطفال وتربيتهم و إرضاع الصغير .
2. والقضية الأساسية فى هذا الأمر ، أنه لا يقتصر الأمر على عمل المرأة المنزلى غير مدفوع الأجر ، وعدم إحتسابه عملاً منتجاً ولذا فهو لا يتضمن فى حسابات الناتج القومى ، بل أيضاً كافة أعمال

القطاع غير الرسمى ، فهو أيضاً خارج منظومة الحسابات القومية ، وكلنا نعلم تضخم القطاع غير الرسمى يوماً بعد يوم ، وأنه يضم جزء كبير من القوى البشرية أغلبها من العمالة النسائية .

3. ضرورة أن تشتمل مؤشرات الناتج القومى الأنشطة غير الموجهه للسوق ، ولابد أن يكون هناك آلية ومؤشرات لقياس الناتج من الأنشطة التى لا تدخل السوق ، فى ضوء تشوه سوق العمل ، وتلك صعوبة ومدخل هام لضبط الأسواق وعلى متخذ القرار سرعة حسم هذا الأمر الهام .

4. مع الضغوط المستمرة للحركات النسوية ، فقد بدأت بالفعل تؤتى ثمارها ، متمثلة فى أن لجنة الاحصاء بالأمم المتحدة ، قد أبرزت فكرة أهمية وجود حسابات تكميلية Sataitle Accounts– ولكن للأسف لم تضاف بالفعل للحسابات القومية ، وأنما ظلت كحسابات إسترشادية أو تأشيرية .

5. والتطور الفكرى ، فى هذا الموضوع ، قد انعكس فى المناهج المختلفة فى التعامل مع النوع الإجتماعى ، والتى رسمت فكرة تطور المرأة فى التنمية إلى المرأة و التنمية هي أ.د. هدى صبحى ، بمعنى مساهمة المرأة فى التنمية وفى عملية الانتاج والتنمية ، وصولاً إلى فكرة النوع الاجتماعى والتنمية – والذى يشتمل على الكثير من علاقات المرأة على سبيل المثال علاقتها بالرجل وجميع مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

6. والدراسة أيضاً ناقشت التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع الأجر ، وتعرضت د. سلوى لعرض الأساليب الثلاثة لتقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى غير المدفوع الأجر وأوجه النقد لتلك الأساليب واستخلاص أسلوب يتناسب مع ظروف النساء فى مصر ، بالرغم من محدودية أو ندرة الدراسات فى هذا الموضوع وعدم حداثة البيانات الخاصة بإستخدام الوقت فى مصر – وبالرغم من الدراسة الهامة عن تقدير المساهمة الاجمالية للنساء فى النشاط الاقتصادى مقاساً بإجمالى ساعات العمل ، وبالرغم من الإجتهاد الكبير فى هذا الإتجاه ، وأن مساهمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الاجمالى – إلا أن أوضاع النساء فى مصر مازالت متدنية ، ومقهورة من قبل الرجال ومازال المجتمع المصرى يعتبر مجتمعاً ذكورياً .

7. وبالرغم من أن المسح المستخدم ، قد أوضح أهمية توزيع ساعات العمل المنزلى بين الرجل والمرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها ، إلا أن العينة ، لا تمثل حقيقة الأوضاع فى الريف المصرى والقهر الحقيقى المادى والمعنوى ، الذى تتعرض له المرأة فى صعيد مصر على سبيل المثال . وما زالت النظرة المتدنية للأعمال المنزلية ، مقارنة بالعمل فى السوق بأجر ، حتى فى المجتمعات الغربية –

ولذا فهناك ضرورة لتعديل القوانين الخاصة بالأجور والمعاشات بالنسبة للنساء ، وضرورة تغير قوانين العمل .

8. دور الدولة ، فى المساعدة لقيام النساء بالأدوار المنوط بهم سواء داخل المنزل أو خارجه ، وفى توفير دور الحضانة القريبة من مكان عمل المرأة ، وقد أحرزت الدول الغربية تقدماً واسعاً فى هذا المجال خاصة فى ألمانيا .

9. حيث يعود الطفل من المدرسة إلى البيت الساعة الخامسة ، وينتهى من مدرسته الساعة الثانية ومابين الثانية والخامسة ، هناك رعاية من قبل أساتذة المدرسة للمعاونة فى استذكار الدروس .

10. وهناك أهمية أيضاً للمجتمع المدنى والأعمال التطوعية لمساعدة المرأة فى القيام بالأعباء الملقاه على عاتقها .

11. فكرة اقتسام الثروة بين الزوجين عند الانفصال وبالرغم من تطبيقها فى تونس والمغرب – إلا انه فى مصر لم يحدث على أرض الواقع هذا التطبيق – بل أن النساء المطلقات فى مصر ، يعانين الأمرين من الزوج السابق ومن نظرة المجتمع ككل .

12. هناك تغير فى فكر الرجل حالياً فى بعض الشرائح الاجتماعية ، ولكن مازالت النساء فى مصر ، يعانين عن أنه بالفعل متوسط عدد ساعات العمل للمرأة داخل وخارج المنزل قد تجاوزت فى أحيان كثيرة متوسط عدد ساعات العمل للرجل ، ومازال مسلسل القهر والظلم للمرأة ، خاصة فى مجتمعاتنا الشرقية .

وفى النهاية أتوجه بالشكر إلى د. سلوى العنترى على هذا الكتاب القيم ، وأشكر أ.د. عزيزة عبد الرزاق وأشكر الحضور الكرام .

وقامت أ.د. عزيزة على عبد الرزاق بشكر أ.د. اجلال راتب على هذا التعقيب الثرى والشامل .

وتذكر أ.د. عزيزة عبد الرزاق ، أن الكاتب التركى الساخر عزيز ينسان كتب حول المرأة :

كلما قدمتم للمرأة شيئاً تعيدها إليكم مضاعفاً مرات عديدة فإن قدمتم لها نطفه تعيدها لكم طفلاً ، وإن قدمتم لها بيتاً تعيده إليكم عشاً دافئاً ، وإن قدمتم لها خضاراً تعيده إليكم طعاماً شهياً ، وإن قدمتم لها ابتسامة تعيدها إليكم قلباً نابضاً بالحب والسعادة .

ملخص المداخلات :

- التأكيد علي أنه كما قال (امارتيا سن) أن التنمية حرية ، فأيضاً ينبغي القول بأن تعليم المرأة هو الحرية، فلن تستطيع المرأة الحصول علي حقوقها ودورها الكامل في المجتمع دون التعليم .
- من الضروري مراجعة منهجية تقدير الأعمال المنزلية وخاصة بعد الأخذ في الإعتبار ما يسمى بـ "الأعمال الجندرية" Gender Roles للمرأة مثل تربية الأطفال والطهي والتنظيف وما إلي ذلك .
- لابد من تسليط الضوء علي قضية عمل المرأة في القطاع غير الرسمي وبدون أجر في بعض الأحيان، والذي من الممكن أن يؤدي بدوره لتحويل الحسابات التكميلية Satellite Accounts إلى واقع .
- من المهم جداً كما أنه توجد في الطبيعة أمور كثيرة لايمكن تقديرها بثمن مثل كمية المياة العذبة التي تصل إلينا دون مقابل مع الأخذ في الإعتبار تكلفة تحلية اللتر الواحد من مياه البحار وكذلك أشعة الشمس وما تولدة من طاقة وما إلي ذلك من هذة الأمور . أيضاً ينطبق الأمر علي عمل المرأة في منزلها أو تربيتها لأطفالها وما إلي ذلك فهذه الأشياء قيمتها أعلي بكثير من مجرد محاولة إيجاد قيمة نقدية تقديرية لها .
- المشكلة في الحقيقة أعمق بكثير من مجرد محاولة إيجاد تقدير لعمل المرأة ، ولكن الإشكالية الحقيقة تكمن في قضية تهميش دور المرأة العاملة في دول العالم الثالث . ورغم كل ذلك ستظل المرأة هي السكينة ، هي الحنان ، هي الحياة والتاريخ سيظل شاهداً علي ما قامت به أمثال (سيزر نبراوي / هدي شعراوي / هند سلامة وغيرهم من الكثيرات) .
- القضية في الحقيقة هي مشكلة تقديرات قيمة العمل ويرجع ذلك بالأساس إلي ضعف قاعدة البيانات في الدول النامية . وعلي الرغم من ذلك أصبحت معظم المنظمات الدولية تأخذ في إعتبارها قضية المساواة بين الجنسين في التعيينات ومختلف القواعد الإدارية والتنظيمية حتي يصل الأمر إلى إمكانية أن يحصل الرجل علي إجازة رعاية الأطفال بديلاً عن المرأة إذا كان دخلها يفوق دخل الرجل إعتباراً لمصلحة الأسرة .
- ينبغي التدقيق في أن حساب أو تقدير قيمة العمل المنزلي سوف تؤدي بالضرورة إلي تحسين في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك لأن كثير من محاولات التصحيح والإضافة قد تمت وكانت المحصلة النهائية أن التقديرات المعدلة لم تختلف كثيراً عن تلك المعتادة .

- هل بالفعل ما تحتاجه المرأة لرفعة مكانتها الإجتماعية هو فقط تقدير نقدي للأعمال المنزلية التي تقوم بها وإخضاعها لمبدأ التسعير السوقي ؟ وهل يصح التعامل مع الزواج كما لو كان شركة تجارية تخلو من العلاقات الإنسانية والمودة والرحمة...؛ بالطبع لا فكل هذه الأشياء لا يمكن أن تقاس أو تقدر بثمن .
- لا أحد يستطيع أن ينكر أنه نعم لم تعد هناك ممارسات للتمييز أو القهر ضد المرأة في الدول المختلفة ولكن مهمة إثبات الذات تكون أكبر وأصعب للسيدات في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وذلك لطبيعة هذة البلاد وماتتميز به من موروثات وعادات مختلفة تحد من هذا الأمر .
- لابد من العمل الجاد لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين بين الفئات المختلفة خاصة تلك الموجودة في الريف والصعيد المصري ، خاصة أن هناك بعض الأسر مازالت تحرم المرأة من حقها في الميراث .
- نحتاج إلي العديد من هذا النوع من الدراسات في الاقتصاد وخاصة الدراسات التي تعمل على محاولة إيجاد قيمة تقديرية لعمل المرأه في الريف ومساعدتها في الأعمال المتعلقة بالنشاط الزراعي .
- ينبغي العمل علي تعميق وتصحيح مفهوم تمكين المرأه السائد لدي البعض بأن يكون لها الصدارة والقيادة والأمر والنهي داخل البيت إلي إتاحة الفرصة المتكافئة للمرأة فقط من تعليم وصحة وقوانين وظروف عمل مناسبة وملائمة حتي تستطيع أن تؤدي دورها داخل المنزل وفي المجتمع بالصورة التي تحقق النفع والصالح العام علي مختلف المستويات .

الحلقة الثالثة – الأربعاء 2016/3/23

عرض

"التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

بعنوان "سد النهضة الأثيوبى العظيم ، فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاث (أثيوبيا ، السودان ، مصر)".

المتحدث :

أ.د. عبد العزيز إبراهيم

الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

المنسق العلمى والمشرف العام على نشاط المتابعات العلمية

كلمة أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

"**وجعلنا من الماء كل شئ حى**" صدق الله العظيم ، صباح الخير وكل سنة وكل سيدات مصر بألف صحة وسعادة .

السادة الضيوف الكرام ، أساتذتي وزملائى شباب الباحثين ، أهلا بكم فى ثالث لقاء للمتابعات العلمية لهذا العام – يستعرض لنا اليوم أ.د. عبد العزيز إبراهيم ، الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بمعهد التخطيط القومى ، التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس MIT للتكنولوجيا ، وهو بعنوان "**سد النهضة الأثيوبى العظيم ، فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاث : أثيوبيا – السودان – مصر**" – حيث أنه ما بين 13 –14 نوفمبر 2014 اجتمعت مجموعة العمل الدولية للخبراء الدوليين المحايدين المتخصصين فى مجال الموارد المائية بالنيل الأزرق فى معهد ماساتشوسس للتكنولوجيا بولاية ماساتشوستس الأمريكية ، لعقد ورشة عمل لمناقشة سد النهضة الأثيوبى العظيم وتأثيراته فى مجال التعاون الإقليمى والتنمية الاقتصادية فى دول حوض النيل . شملت الورشة مجموعة من الخبراء الدوليين ومشاركين فى المنظمات غير الحكومية ، من جميع الدول المشاطئة للنيل الأزرق وبعض الأكاديميين المحليين، نظم الورشة مركز عبد اللطيف جميل لأمن المياه والغذاء العالمى بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كجزء من رسالته فى معالجة المسائل الدولية الكبيرة المرتبطة بشح المياه والغذاء ، ولتنسيق جهود كليات ومراكز ومجموعات معهد ماسوتشوستس للتكنولوجيا للعمل بشراكة مع المؤسسات والمنظمات الأخرى ، ورجال الصناعة والحكومات ، بهدف تقديم حلول مناسبة لأمن المياه والتنمية المستدامة ، عقدت الورشة على مسئولية معهد ماساتشوستس للتنكولوجيا ، ولم تقم أى دولة من دول حوض النيل أو أى دولة أخرى برعايته ، ولم يقم أى من الممثلين الحكوميين لدول حوض النيل بحضوره – وتم تمويل الورشة عن طريق عدة مساهمين ومتبرعين محايدين شمل الخبراء المشاركين فى الورشة . وأخيراً يذكر التقرير أيضاً الهدف منه ليس مساندة دولة على حساب دولة ، بل لتدعيم "سياسات عدم الإضرار No Harm" والتى تتماشى مع كل من القانون الدولى وأفضل الممارسات المهنية على حسب رأى التقرير ، لتقديم تقرير فنى محايد .

وسأترك التفاصيل كاملة للأستاذ الدكتور عبد العزيز إبراهيم ، ليستعرض لنا تفاصيل هذا التقرير الهام، فالماء هو مفتاح الحياة والتنمية أيضاً ، ويستعرض لنا أيضاً تأثير بناء سد النهضة على مصر ، وعلى تدفق وانسياب مياه النيل الأزرق على مصر ، بإعتبارها دولة مصب ، تريد أن تحافظ على مصالحها ومصالح دولة المعبر أيضاً : السودان ، تجاه دولة المنبع : أثيوبيا دون الإضرار بمصالح دولة على حساب

دولة أخرى ، خاصة أن النيل الأزرق يشكل الجزء الأكبر من إجمالى حصة مصر من المياه ، ويحدث هذا التدفق المائى من أثيوبيا إلى مصر أثناء فترة الفيضان ، وليس طوال العام ، مثل تدفق المياه من النيل الأبيض ، والذى يكون جريانه طوال العام ، وبذا تتحكم أثيوبيا فى وصول الحصة ، وكمياتها لأن تشغيل السد يكون فى فترة الفيضانات ، فهل سيتم تغيير ما تعود عليه قطاع الزراعة المصرى ، منذ بدايته لآلاف السنين ؟ أم سيكون أمام مصر السحب من مخزون البحيرة أو تغيير السياسات الزراعية بتقليل المساحة المنزرعة خاصة ، أنه قد تم الإنتهاء من جزء كبير من بناء السد ، والسودان طرف فى المفاوضات ، وهى دولة معبر ، أعلنت تحالفها مع أثيوبيا ووقوفها مع السد ، وتم تحويل أيضاً خطوط ربط كهربائى بين أثيوبيا والسودان .

القضية متعددة الجوانب ، الدبلوماسية والقانونية والفنية أيضاً فى ضوء اتفاق المبادئ العشرة التى وقع عليها رؤساء الدول الثلاثة ، وأخيراً أيضاً الاتفاقيات التاريخية ، وسأترك المساحة كاملة للأستاذ الدكتور عبد العزيز إبراهيم ليستعرض لنا تفاصيل هذه القضية الهامة لحياة كل المصريين والأجيال القادمة .

عرض أ.د. عبد العزيز إبراهيم

بدأ أ.د. عبد العزيز إبراهيم ، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، شكراً لدعوتى لأشارك فى الحلقة الثالثة من نشاط المتابعات العلمية لقد أحضرت معى 61 دراسة عن سد النهضة للمهتم بالتوسع فى الأمر وسأتركها فى مضبطة المجلس لمن يرغب .

الحقيقة أن التقرير الذى أتشرف بعرضه اليوم ، هو تقرير لم يشارك فيه الحكومات الثلاثة (أثيوبيا – السودان – مصر) ولكن تم الرد عليه من قبل الحكومة الأثيوبية والحكومة المصرية ، قد أشتمل رد الحكومة الأثيوبية على رأى علماء متميزين فى أثيوبيا وقبل البدء فى عرض التقرير ، سأبدأ بسؤال عن أهمية النيل الأزرق لمصر ؟ فيعتقد الكثير من الناس أن مصادر المياه فى مصر تأتى من حوضين هما الهضبة الاستوائية وحوض الهضبة الأثيوبية ، وباستعراض الجدول التالي نلاحظ أن حوض النيل يتمتع بهطول الأمطار عليه بحوالى 1600 مليار متر مكعب من المياه – والتي تتجمع فى الأحواض الثلاثة (الهضبة الاستوائية ، بحر الغزال ، والهضبة الأثيوبية) ، ما يصب فى أسوان من المياه حوالى 84 مليار متر مكعب، تساهم الهضبة الأثيوبية بحوالى 71 مليار متر مكعب ، والباقى 13 مليار متر مكعب من الـ 84 مليار متر مكعب تساهم بهم الهضبة الاستوائية .

موقف المياه فى حوض النيل

الحوض	الامطار	الجريان السطحى		الفواقد
	(مليار م^3 سنويا)	(مليار م^3 سنويا)		(%)
		عند المصدر	عند اسوان	
الهضبة الاستوائية	527	15	13	97.53
بحر الغزال	544	0	0	100
الهضبة الاثيوبية	590	79.5	71	88
الاجمالى	1661	94.5	84	95

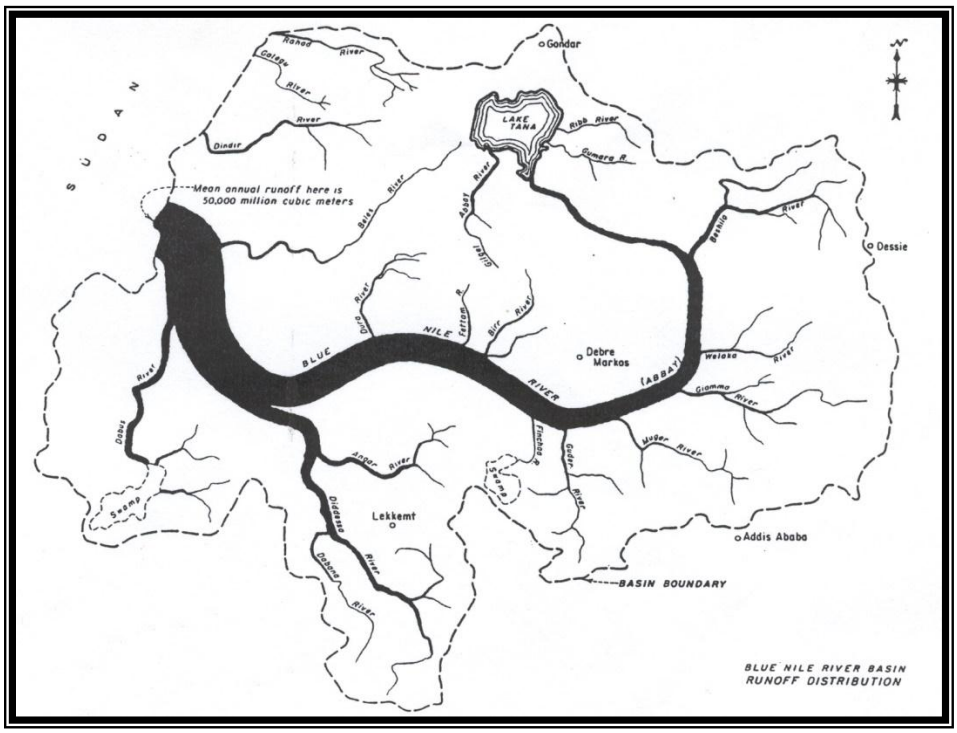

وما يهطل على أثيوبيا من المياه ليس فقط الـ 600 مليار متر مكعب ، لأن بـ أثيوبيا 12 نهراً وهناك أيضاً أكثر من حوض بل العديد منهم ، ولديها الأنهار التى ليس لها علاقة بنهر النيل ، ولذا يهطل أيضاً على أثيوبيا أكثر من 1000 مليار متر مكعب من المياه ، والنيل الأزرق والذى ينتقل من بحيرة تانا يساهم بـ 71 مليار متر مكعب (أنظر الخريطة السابقة) ، ولكن الطاقة الكهربائية فى مصر وفى السودان كبيرة ، وتفتقر أثيوبيا للطاقة الكهربائية حيث أن هناك 80% من الشعب الأثيوبى لا يتمتع بالإمدادات الكهربائية ، وهناك ثلاثة أنهار تصب فى حوض النيل وهم : النيل الأزرق ونهر عطبره ، ونهر السوباط – وإذا نظرنا إلى الخريطة نجد أن النيل الأزرق يشبه "الحية" حيث ينبع عن بحيرة تانا ، مع إستمراره إلى الحدود السودانية ووصوله إلى حدود أسوان ، مع المياه التى تحمل لنا من النيل الأبيض من الهضبة الاستوائية – تصل الكمية إلى 24.5 مليار متر مكعب من المياه ونهر السوباط يساهم بحوالى 13.5 مليار متر مكعب ، يأتى بعده مباشرة الهضبة الأثيوبية فيه نهر عطبره والنيل الأزرق ، حيث أن النيل الأزرق يرسل عند أسوان حوالى 59.5 – 60 مليار متر مكعب ، ونهر عطبره يرسل حوالى 11 مليار متر مكعب من المياه ويصير مجموعهما حوالى 71 مليار متر مكعب .

وبذا نجد أن هناك النيل الأزرق ، ونهر السوباط ، نهر عطبره ، الثلاثة منبعهم من أثيوبيا يساهمون بحوالى 85% من الموارد المائية . هذا هو الوضع المائى ، وترجع جذور المشكلة تاريخيا عندما وقع جمال عبد الناصر اتفاقية 1959 عند شروعه فى بناء السد العالى ، فكان من المحتم الاتفاق مع السودان أيضاً ، وبالرغم من أن السد العالى لم يتضرر منه أى دولة ، ووفر لمصر حوالى 22 مليار متر مكعب بعد خصم البخر (32 متر مكعب) وتم توزيعها حيث كان نصيب السودان الثلثين والثلث لمصر من الـ 22 مليار متر مكعب وقد كان نصيب السودان 22.5 مليار متر مكعب ومصر 55.5 مليار متر مكعب .

وقد أعترضت أثيوبيا فى ذاك الوقت على توزيع المياه بين مصر والسودان فقط ، وكلفت مكتباً أمريكياً بدراسة إمكانية إقامة مجموعة من السدود وكان هناك مشروعين للتعاون بين دول حوض النيل ، لم توافق أثيوبيا على الاشتراك فى كلاهما ، وقد تبنت مصر المشروعين الأول بدأ سنة 1967 والثانى بدأ عام 1992 وظلت أثيوبيا رافضة للانضمام لكلاهما ، وأخيراً وافقت للانضمام بمبادرة حوض النيل Initative of Nile Basin– أما فى"اتفاقية عنتيبى" وما يتبعها من اجتماعات عقدت فى شرم الشيخ ، والأسكندرية – حيث انتهى الاتفاق بعدم توقيع مصر والسودان والكونغو .

وكلفت أثيوبيا مكتب الإصلاح الأمريكى ، ببناء سد النهضة العظيم ، والذى سمى فى البداية بـ Boarder أو "الحدود" وكانت مصر قد وافقت على هذا السد فى البداية لسعته التخزينية المعقوله والتى

كانت 11 مليار متر مكعب – أما سد النهضة الحالى فيحتجز كما ذكرنا حوالى 74 مليار متر مكعب من المياه .

وحاليا هناك حوض النيل الشرقى ويتمثل فى مصر والسودان وأثيوبيا وحوض النيل الجنوبى ، ويتمثل فى الدول التى تشارك فى بحيرة فيكتوريا : رواندا وبروندى .

وقد تمثلت مبادرة النيل الشرقى بين مصر والسودان وأثيوبيا ، فى البداية فى البدء فى انشاء سد الحدود Boarder بالمواصفات التى كانت تطلبها أثيوبيا ، وأيضاً وزارة الرى فى مصر ، وكانت قد أجرت عدة دراسات عن السد فى سنة 2009 ، ومصر أعربت عن موافقتها ، وأجرى بعض الأساتذة أيضاً بكلية الهندسة جامعة القاهرة عدة دراسات مستقلة عن وزارة الرى ، لدراسة آثار سد الحدود Boarder القديم ، وإنتهت الدراسة إلى عدة نتائج ، والذى تطور إسم هذا السد إلى سد الألفية ثم سد النهضة الأثيوبى العظيم – وقامت أثيوبيا بتنفيذ هذا السد وبمواصفات تفوق بكثير المواصفات الأولى لسد الحدود Boarder .

واعترضت مصر والسودان ، إلا أن أثيوبيا أصرت على تنفيذ سد النهضة الأثيوبى العظيم وهو بمواصفات مختلفة تماماً عما أتفق عليه من قبل .

وشكلت لجنة ثلاثية من كل دولة مصر ، السودان ، وأثيوبيا بالاضافة إلى أربعة خبراء من دولتين آخرتين لدراسة موضوع سد النهضة وتقييم هذا السد وآثاره على كل من دول المنبع والمعبر والمصب ولكن النتائج التى ترفعها اللجنة ستكون استشارية وغير ملزمة لأثيوبيا . وتاريخياً هناك العديد من الاتفاقيات لدول حوض النيل ، على سبيل المثال سنه 1906 ، سنه 1929 ، سنه 1934 ، سنه 1959 وحتى عام 1993، وافقت مصر على اتفاق مع أثيوبيا ، لعدم قيام أى من الطرفين ، بأى نشاط يتعلق بمياه النيل ، قد يسبب ضرر للطرف الآخر وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها ، وضرورة احترام القوانين الدولية وضرورة التعاون والتشاور بين الجانبين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد فى المياه .

وخلاصة القول ، أن مجمل الاتفاقيات التى تم عقد معظمها أيام الاحتلال الانجليزى وكانت تنص على عدم القيام بأى أعمال على نهر النيل أو فروعه ، قد يتضرر منها أحد الأطراف سواء من دول المنبع أو دول المصب أو دول المعبر .

أما بالنسبة لمبادرة حوض النيل ، عقد اتفاق تعاون بين دول حوض النيل (التيكونيل) فى ديسمبر 1998 ، وقد تطور هذا التعاون بين دول الحوض ليشتمل على وضع استراتيجية للتحرك على المستوى الإقليمي ، بالنسبة للحوض بالكامل ، وقد تطور هذا الاتفاق ، بعد عدة اجتماعات ، إلى مبادرة حوض النيل

Nile Basin Initiative ، والتى يدعمها البنك الدولى ، وقد كانت الأولوية للتحرك السريع من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات التى تقوم على مبدأ الفائدة للجميع (Win–Win) أو No Harm أى عدم الاضرار بالمصالح المائية لأى دوله من دول حوض النيل .

وقد اهتم معهد التخطيط القومى ، بهذه المبادرة ، وأجريت الدراسات وعقدت الاجتماعات Cross Boarding ، والخاصة بتنمية مجرى نهر النيل من القاهرة إلى بحيرة فيكتوريا والشلالات .... إلخ . وكان الغرض من هذا الجهد ، هو إقامة المشروعات وليست فقط إجراء الدراسات ، وتلك المشروعات ذات الرؤية المشتركة ، تبدأ بدراسات لحوض النيل بأكمله ، ومشروعات الأحواض الفرعية ، وتشمل مشروعات يتم تنفيذها بين مجموعة من الدول ، ومشروعات استثمارية مثل مصر والسودان وأثيوبيا فى الهضبة الأثيوبية .

وبالرغم من كل ما سبق ، فإن اثيوبيا كانت لها رؤية مستقبلية لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ، ضاربة عرض الحائط بمصالح الدول الأخرى (مصر / والسودان) وتم توقيع اتفاقية (عنيتى) وصدق عليها البرلمان الأثيوبي– وبذا انتهى ما يعرف بالحصص المائية التاريخية لكل من مصر والسودان .

خلفية تاريخية :

بدأت أثيوبيا فى دراسة السدود فى حوض النيل الأزرق منذ الخمسينات والستينات من القرن الماضى بمساعدة أمريكية (مكتب الاستصلاح الأمريكى عام 1964) وذلك رداً على القيام ببناء السد العالى فى مصر، وقد كان هناك اطمئنان ، بعدم إمكانية بناء سدود فى الهضبة الأثيوبية ، وذلك لصعوبة العوامل الجيولوجية وطبيعة انحدار الأرض والكثير من العوامل الأخرى .

وفى عهد الرئيس الأسبق مبارك ، تدهورت العلاقات بين مصر ومعظم دول القارة الأفريقية ، خاصة بعد محاولة اغتيال مبارك على الأراضي الأثيوبية سنة 1991 ، وبدأت أثيوبيا تهتم بأحداث تنمية اقتصادية واجتماعية والنهوض بالمواطن الأثيوبي ، وأعادت دراسة السدود فى أحواضها الأثنى عشر ، ومن أهمها حوض النيل الأزرق (أكثر الأحواض من حيث إمكانية توليد الطاقة الكهربائية) وبدأ بالفعل التواصل يعود بين مصر وأثيوبيا على المستوى الفنى فى 1995 وذلك بإطلاق مبادرة حوض النيل ، ثم بدأت الدراسات الفعلية والمشتركة بين دول الحوض ، وحدث تقدم فى العلاقات على المستوى الفنى .

وسارت مفاوضات الاتفاقية الإطارية للمياه فى مسار مواز ، وقد كان من ضمن الدراسات المزمع اجراءها ، دراسة الجدوى لسد الحدود والذى وافقت عليه دول النيل الشرقى (مصر والسودان وأثيوبيا سنة 2008) . وكانت سعته 14,5 مليارم^3 فى موقع قريب من سد النهضة الحالى ثم تعثرت مفاوضات الاتفاقية

الاطارية ، أمام النقاط الأساسية بمعنى ، الحقوق التاريخية لدول المصب ، والاخطار المسبق بالمشروعات واتخاذ القرار أيضاً بالتوافق أم بالأغلبية؟؟؟ وترك هذا الأمر فى النهاية للوفد المصرى كاستراتيجية للتفاوض.

وبتغير القائم على وزارة الرى فى مصر ، استشعرت دول المنبع تغيراً فى التوجهات المصرية ، وقامت عدة دول بالتوقيع على الاتفاقية (أثيوبيا، كينيا ، تنزانيا ، أوغنده ، بوروندى ورواندا) .

وأمهلت دول المصب (مصر والسودان) للانضمام ، ولكن مصر والسودان قامتا بتجميد عضويتهما فى المبادرة ، وعلى أثر ذلك ، تدهورت العلاقات بين مصر وأثيوبيا مرة أخرى .

ولقد صادق البرلمان الأثيوبى على اتفاقية الإطار التعاونى لنهر النيل ، والمعروفة كما سبق القول بأسم (عنتيبى) وهى اتفاقية تنهى الحصص التاريخية لكل من مصر والسودان 55,5 مليار م^3 لمصر ، 18,5 مليار م^3 للسودان ، والتأكيد على أن التعاون بين دول "مبادرة حوض النيل" تعتمد فى الأساس على الاستخدام المنصف والمعقول للمياه لتلك الدول ، وأن المنظومة المائيه لنهر النيل ، يمكن لدول مبادرة حوض النيل ، تطويرها ، وفقاً لرؤيتها للتعبير عن مفهوم (الانتفاع المنصف والمعقول) .

وسعت أثيوبيا لاجراء الدراسات الخاصة بإقامة سد الألفية والذي سمي حالياً بسد النهضة الأثيوبى العظيم ، وفاجأت الجميع بذلك ، وذلك السد سعته التخزينية 64 مليار م^3 والتى وصلت الآن الى 74 مليارم^3.

وبالنسبة للخلفية الفنية :

هناك عاملين رئيسيين لإقامة السدود :

- قدرة خزان السد الإستيعابية ، ونسبة تصرفات النهر أو مايسمى بـ (معامل الإستيعاب) .
- الغرض من إنشاء السد .

وكمثال للعامل الأول ، نجد أن بحيرة ناصر ، تستوعب حوالى 120 مليار م^3 (السعة الحية وذلك بخلاف السعه الميته والتى تنتج من تراكم الطمي) بينما متوسط تصرف نهر النيل ، والتى تم تصميم السد العالى على أساسها حوالى 84 مليار م^3 سنوياً كمتوسط عام خلال الفترة ، ومعنى ذلك أن السد العالى قادر أن يحتجز تصرفات 1,4 سنه تقريباً بالكامل ، وهو ما يجعل السد العالى يخزن المياه من السنوات الوفيرة لاستخدامها فى السنوات الشحيحة .

فى حين أن معامل الإستيعاب لسد النهضة حوالى 1,4 ، حيث تبلغ سعته الكلية حوالى 74 مليار م^3 والسعه الحية حوالى 62 مليار م^3 ، بينما متوسط إيراد النيل الأزرق عند الحدود الأثيوبية السودانية حوالى 48 مليار م^3 سنوياً . وعلى ذلك ، فإن سد النهضة ، يمكنه احتجاز إيراد أو تصرفات أكثر من سنة .

وتتضح أهمية "معامل الإستيعاب" حتى أنه يحدد قدرة الدولة المنشئة للسد على التحكم فى الإيراد الخارج منها لدول المصب ، لو أن معامل الإستيعاب أقل من 1 تكون القدرة ضعيفة ، ولو كان أكبر من 1، يعنى ذلك أن الدولة المنشئة للسد تستطيع حجب التصرفات لشهور أو أكثر ، خاصة إذا كان إيراد النهر شحيحاً (أقل من المتوسط) لرفع المنسوب وتوليد الكهرباء ، وهنا مكمن الخطر .

أما بالنسبة للعامل الأخر وهو الغرض من إنشاء السد ، فإن السد الذى ينشأ ، قبيل أن يعبر النهر الاراضى المتاحة للزراعة ، فهو غالباً سد ، يعتبر هدفه هو تنظيم المياه الداخله للأراضى الزراعية . والتحكم فى الفيضانات . وسد النهضة أقيم قبل أن يدخل مياه النيل الأزرق إلى السودان بحوالى 20 كم ، وبالتالى لا تأثير له على التحكم فى فيضان النيل الأزرق داخل أثيوبيا ذاتها ، وعلى ذلك تعلن أثيوبيا ، أن الغرض من إنشاء السد هو توليد الكهرباء ، وإنه لا يوجد هدف زراعى من إنشاء السد .

ولو أن هناك هدفاً زراعياً ، فذلك يعنى اقتطاع جزء من تدفقات النيل الأزرق ، مما يؤثر على حصص مصر والسودان ، والمفترض بذلك إلا تخشى مصر من إقتطاع حصتها المائية أو الإقلال منها – وهنا تبرز مشكلتان هامتان :

1- قدرة خزان السد الإستيعابية (نسبة تصرفات النهر) .

2- الطريقة التى سيتم ملىء الخزان بها فى أثيوبيا .

اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة :

نظراً لخطورة هذا السد ، فقد تم تشكيل لجنة ثلاثية لتقييم وتحديد مدى تأثيره على حصه مصر والسودان من مياه النيل ، وذلك جراء بناء هذا السد .

وشكلت هذه اللجنة من خبيرين من كل من أثيوبيا والسودان ومصر وذلك بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين من ألمانيا ، وفرنسا وجنوب أفريقيا فى مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية ، والهيدروليكا والبيئة ، والتأثيرات الاجتماعية الاقتصادية للسدود .

وصدر تقرير هذه اللجنة ، وأحتوى على أربعة تحفظات تتعلق بسلامة السد والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة فى مناطق إنشاء السد ، وتحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتى

المصب (مصر والسودان) وقلة تدفق المياه إليهما ، وهذه أمور تحتاج إلى المزيد من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة الأثيوبية ، وذلك لمنع الآثار السلبية للسد ، وبالرغم من ذلك فإن أثيوبيا لم تلتفت إلى تقرير اللجنة ، وشرعت فى تكملة أعمال التشييد والبناء مما أدى إلى توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا مرة أخرى .

ومشكلة مصر مع سد النهضة ، تتمثل فى الآتى :

1- **يعتبر سد النهضة سداً كبيراً جداً** وقدرة خزان السد الإستيعابية ، نسبة تصرفات النهر ، ومعامل إستيعاب 1,3 ، يؤدى ذلك قطعاً إلى أن تستطيع أثيوبيا التحكم بشكل كبير فى تدفقات النيل الأزرق إذ يتحول السد العالى وبحيرة ناصر ، إلى مجازاً (محبساً فرعياً ، وسد النهضة محبساً رئيسياً) .

2- **إذا كان هناك فيضان مائي** ، ستحتجز أثيوبيا المياه الزائده وتطلق فقط التصرفات التى نحتاجها لتوليد الكهرباء ، وهو ما يكفى لمصر والسودان ، وبذلك لن يحدث مشكلة غالباً ، ولكن فى السنوات الشحيحة ، فقد تقوم أثيوبيا ، بتخزين نسبة أكبر من الإيراد لتوليد الكهرباء ، مما يؤثر على تدفق المياه إلى مصر والسودان (مصر حصتها 55,5 مليار م^3 والسودان 18,5 م^3 بالإضافة إلى 10 مليار م^3 من مياه بحيرة ناصر) بإعتبار متوسط الإيراد السنوى للنيل كله 84 مليار م^3 ، ومن ثم تقل الحاجة الى السد العالى كمحبس ، ضد الفيضان (فى السنوات الشحيحة) إلا فى حالة تتابع عدة فيضانات كبيرة وهو عادة إحتمال ضئيل .

وقد دأبت وزارة الرى المصرية ، على تشغيل السد العالى ، عند مناسيب مرتفعة نسبياً ، لزيادة الأمان ضد الجفاف ، ولكن مع بناء سد النهضة فقد تضطر مصر ، لتشغيل السد العالى ، على مناسيب أقل ، مما يقلل من الأمان في السنوات الشحيحة والتى يمكن أن تزداد حدتها ، بوجود إمكانية للتخزين ، كما يقلل من توليد الكهرباء من السد العالى ، ولكن طالما ان سد النهضة يتم تشغيله لتوليد الكهرباء ، فلابد من اطلاق المياه ، عبر التوربينات ، ولذا ففى الأحوال العادية ، لن يتم انقطاع سوى البخر من بحيرة السد (حوالى 2,5 مليار م3) والذى يجب لتعويض تخفيض مناسيب تشغيل السد العالى .

ويجب التنويه أيضاً ، أن أمر التحكم فى تدفق المياه من أثيوبيا إلى دولة المعبر السودان ، يعتبر أكثر تأثيراً عليها عن مصر ، حيث أن سدود التخزين فى السودان صغيرة ، وسوف تتأثر بالتغيرات على المدى القصير .

وبالتالى ، فهناك إحتياج لإتفاق لتنظيم العلاقة بين السدين سد النهضة ، والسد العالى ، وكذلك السدود الموجودة فى السودان ، ولا تمانع أى من الثلاث دول لتنظيم العلاقة ، ولكن مصر ما زالت تطالب بزيادة حصتها المائية وهو ما ترفضه أثيوبيا .

3- والمشكلة الأهم ، **هى الطريقة التى ستملىء بها أثيوبيا الخزان :**

وهو السؤال الملح ، هل ستوقف أثيوبيا مثلاً المياه بشكل كامل لمدة عام ؟ أم ستقلل تصرفات المياه 10% على مدى عشرة أعوام ؟؟ وهل ستحتسب السعه الميته وهى 12 مليار م3 ، أم الاجمالى وهى 74 مليار م3 ، فعلى سبيل المثال استغرقت مصر حوالى خمسة سنوات للوصول إلى الملىء المستهدف لبحيرة ناصر .

وعلى ذلك فإن تصرفات المياه الداخله إلى مصر ، بالطبع ستقل ، وعادة فى الشهور الأولى لملىء الخزان ، ستقوم أثيوبيا غالباً أيضاً بوقف التصرفات الخارجه تماماً لتنظيم كفاءة الملىء ، **فماذا نحن فاعلين فى مصر ؟ .**

وهناك احتمال الحاجه أيضاً الى إعادة الملىء فى حالة توالى عدد من السنوات الشحيحة (مثل الفترة من 1978 – 1987) وكذلك الخطط الأثيوبية لبناء سدود أخرى (ثلاث سدود) .

مشروعات السدود الأثيوبية على النيل الأزرق :

تمثل السدود الأثيوبية ، مكوناً رئيسياً من استراتيجية أثيوبية توصية لتحويل أثيوبيا من دولة من أشد دول العالم فقراً حالياً ، إلى دولة متوسطة الدخل على أقل تقدير ، وذلك بحلول 2020 – 2025 ، وتمتلك أثيوبيا تسعة أنهار كبيرة ، وأكثر من 40 بحيرة ، بينها بحيرة تانا ، إلا أن نصيب الفرد السنوى فيها من المياه المخزنة ، يصل إلى 38 م3 فقط .

وتعتبر أثيوبيا من الدول ، التى بها أدنى معدلات فى الحصول على الطاقة الكهربائية فى العالم ، حيث يصل جملة ما تنتجه أثيوبيا ، أقل من 1000 ميجاوات (80% من السكان يعيشون بدون كهرباء) .

وتمثل السدود المزمع إقامتها فى أثيوبيا حلماً قديماً ، للتحكم فى مياه النيل الأزرق وتحقيق أرباحاً من تصدير الطاقة الكهربائية للدول المجاورة ، وهو مايعتبر ، قفزة اقتصادية واجتماعية لأثيوبيا تعظم دورها السياسى بالقارة الأفريقية ، وحوض النيل كمنتج رئيسى للطاقة فى المنطقة ، وسد النهضة الأثيوبى الذى تضاعف تصميمه إلى ستة مرات حجمه فى البداية يعد أهم أحلام أثيوبيا .

وتحرص أثيوبيا أيضاً على العلاقات الطيبة مع السودان ومصر حتى تؤتى إقامة السدود ثمارها ، فى شراء مصر والسودان جزءاً كبيراً من كهرباء هذه السدود ، وحتى الآن لا يتوافر لأثيوبيا البنية الأساسية والشبكات اللازمة ، لإستيعاب ونقل واستخدام الكهرباء الناتجة عن هذه السدود ، ولذا فمشاركة مصر والسودان فى شراء الكهرباء ، يعد جزءاً أساسياً فى مخطط أثيوبيا ، وأيضاً يتم نقلها عبر السودان ومصر وعدم مشاركة مصر والسودان ، سيؤدى حتماً إلى تعطيل مخطط إنشاء السدود الأثيوبية على الأقل حتى يتم إستكمال البنية التحتية الأثيوبية الكافية لإستيعاب كميات الكهرباء الضخمة التى ستولدها هذه السدود .

وهناك عنصرين رئيسين يتمثلان فى السعة التخزينية للسد وفى استهلاك المياه فى الزراعات المرورية، فكلما زادت السعة التخزينية وزادت المساحة المرورية ، زادت الآثار السلبية ، ومن المتوقع أن تكون التأثيرات المتوقعة من انشاء سد النهضة على مصر الآتى :

1. قد لا تستطيع مصر أن تحصل على حصتها المائية من النيل الأزرق لتصل فقط إلى 34 مليار م^3 سنوياً بدلاً من 55,5 مليار م^3 ، مما سيشكل كارثة محققة فى مصر ، نتيجة للدمار الذى سيصيب قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ، ويوقف مشروعات التنمية لديها ، إلى جانب الآثار البيئية المدمره والجفاف ، مما قد يدفع بالإقليم للدخول فى صراعات عسكرية على المياه أو ما يعرف بحروب المياه.
2. فى حالة الانتهاء من مشروع سد النهضة ، والبدء فى سنوات التخزين سوف يؤدى ذلك إلى نقص فى حصة مصر من المياه ، بنسبة تتراوح مابين 9 – 12 مليار م3 سنوياً .
3. وفى حالة استكمال أثيوبيا ، بناء مجموعة السدود سيؤدى ذلك الى زيادة نسبة النقص فى حصة مصر من المياه حوالى 15 مليار م3 سنوياً وهذا سيؤدى إلى فقدان مصر حوالى 3 ملايين فدان من الأراضى الزراعية وتشريد حوالى من 5 – 6 ملايين مزارع .
4. هناك إحتمال أن يحدث انهيار فى السد وذلك قد يتسبب فى حدوث فيضانات ، قد تطيح ببعض القرى والمدن .
5. الإتهام العام فى جسم السد ، سيؤدى الى إندفاع المياه الهائلة ، خلف السد ، مما سوف يتسبب فى إغراق العديد من المدن مثل الخرطوم .
6. من المتوقع أن يستمر ملىء خزان سد النهضة إلى 6 سنوات ، ويؤدى إلى انخفاض مستوى بحيرة ناصر إلى حوالى 15 مليار م3 بالإضافة إلى الجفاف .

تقرير معهد MIT بعنوان "سد النهضة فرصة للتعاون من أجل الفوائد المشتركة فى حوض النيل الشرقى" :

تفضلت أ.د. عزيزة على عبد الرزاق وذكرت فى البداية أنه فى 13 – 14 نوفمبر 2014 ، اجتمعت مجموعة عمل شرق النيل الدولية ، فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بولاية ماساتشوستس الأمريكية، وذلك لعقد ورشة عمل لمناقشة سد النهضة الأثيوبى (Grand Ethiopian Renaissance Dam – GERD) وآثاره على التعاون الإقليمى والتنمية الاقتصادية فى حوض النيل .

عقد هذا الاجتماع تحت المسئولية الخاصة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويقال أن هذا التقرير محايد ، ولكن سنرى فيما بعد ، ما إذا كان محايداً أم لا ؟؟ (هل هى كلمة حق ويراد بها باطل؟) ، ولم يكن الاجتماع برعاية من قبل أى من حكومات حوض النيل ، وكذلك لم يكن هناك ممثلين رسميين ، من أى من دول حوض النيل أو أى ممثلين حكوميين آخرين .

كان المشاركين فى الاجتماع ، أفراد لديهم عدة عقود من الخبرة فى العمل على قضايا الموارد المائية فى حوض النيل ، وكذلك أعضاء هيئة التدريس بمعهد MIT أصحاب المعرفة الواسعة بسياسة الموارد المائية العالمية وإدارتها ، وغير خافي على الجميع أن معهد ماساتشوستسMIT للتكنولوجيا ، لديه تاريخ طويل فى المساهمة فى قضايا الأنهار العابرة للحدود .

وكانت الجوانب التى ناقشها التقرير متعددة الجوانب وتتلخص فى :

- الجوانب التقنية لتصميم (GERD) سد النهضة الأثيوبي العظيم .
- المزايا المحتملة لتخزين المياه فى أثيوبيا للتنمية الاقتصادية الإقليمية .
- استراتيجيات الملئ والتشغيل للخزان .
- النتائج المحتملة لسد النهضة الأثيوبى العظيم (GERD) على دولتى المصب السودان ومصر .
- الفرص والمخاطر للتعاون المستقبلى على نطاق الحوض والتنمية الاقتصادية .

وركز موجز السياسات بالتقرير على أربعة قضايا هامة :

القضية الأولى : الحاجة إلى اتفاق بشأن عملية تنسيق بين (GERD) والسد العالى فى أسوان (AHD) .

القضية الثانية : المشاكل التقنية المتعلقة بتصميم GERD .

القضية الثالثة : الآثار المحتملة على دولتى المصب ، مصر والسودان وخاصة فى مجال الزراعة .

القضية الرابعة : الحاجة إلى اتفاق بشأن بيع الطاقة الكهرومائية من GERD .

وذكر التقرير أنه عند إجراء هذه التقيميات ، لم يتمكن فريق البحث من الوصول إلى بعض المعلومات ذات الصله حول الـ GERD .

وبالنسبة للقضية الأولى : وهى الحاجه إلى اتفاق بشأن عملية تنسيق بين GERD ، AHD فى أسوان ، فسوف يكون هناك خزانان أثنان كبيران للتخزين على نهر النيل GERD ، AHD ، وعلى الصعيد العالمى ، هناك عدد قليل من الأنهار الدولية والتى لها مرافق تخزين كبيرة ، تؤثر على دول المنبع والمصب المشاطئة فى النهر ومثال لذلك حوض نهر السنغال ، حوض نهر زابيزى ، ويشترك فى نهر كولورادو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، وقياساً على الحالات المماثلة ، لا يوجد فى الوقت الحالى مثل هذا الاتفاق المؤسس ، الذى يحكم الحالة ، التى سوف تتحقق فى المستقبل القريب فى النيل ، حيث سيصبح هناك أثنان من مرافق التخزين الكبيرة جداً نسبة إلى التدفق السنوى للنهر .

ولتحقيق ما تدعى أثيوبيا من أن السد يهدف إلى "عدم الاضرار" أو NO Harm ، من المهم أن يتم تشغيل خزانات GERD ، AHD وسدود السودان ، بالتنسيق من قبل مصر وأثيوبيا والسودان ، وفى هذه الحالة ، وعندما يتم الانتهاء من سد النهضة ، فإن خزان السدين سوف يكون لديهما الحرص على تخزين المياه الزائدة عن الحاجة ، ومن ثم يلزم إختيار مكان التخزين للمياه الزائدة لاستخدامها ، خلال فترات الجفاف التى تمتد لفترات طويلة (درجة الحرارة هناك تجعل النهر أقل ، فيما سطح بحيرة ناصر كبير) فما هى الضمانات لذلك الاتفاق ؟؟

والقضية الثانية : وهى المسائل التقنية المتعلقة بتصميم (GERD) التصميم الحالى لسد النهضة ، يتطلب بناء سد تكميلى ، عبر الإمتداد الشمالى الغربى من حدود الخزان ، ويقع هذا السد التكميلى ، على بعد 10 كم من السد الرئيسى ، ومن المقرر أن يكون عرضه 5 كم ، وأن يصل إرتفاعه الى 50 متراً مما يجعله واحداً من أكبر السدود التكميلية فى العالم ، والهدف الرئيسى من بناء هذا السد التكميلى هو لمنع المياه المخزنة خلف السد GERD من أن تفيض من نهاية شمال غرب الخزان ، وهذا السد التكميلى من المفترض أن يحتجز 89% من التخزين الحى لخزان النهضة الرئيسى وهو يفوق التدفق المتوسط السنوى لنهر النيل الأزرق فى موقع الـ GERD .

وللأسف : ليس من الواضح حتى الآن ، ما إذا كان التصميم الحالى لمنافذ تصريف السد يمكنها الإفراج عن الكمية المطلوبة من المياه فى ظل جميع الظروف ، لتلبية المطالب المعقوله خلف السد والتى تحتاجها مصر والسودان ، وقد قوبل أيضاً بالرفض ، طلب مصر لزيادة عدد وسعة الفتحات السفلية لتصريف المياه من غير مسار التوربينات مما يوحى بعدم الثقة ، فمعظم العوائد المالية من السد ستكون من

انتاج الطاقة الكهرومائية وتحت ظروف التشغيل العادية ، فإن أثيوبيا حريصة فى الحفاظ على تدفقات كبيرة من المياه ، وذلك من خلال التوربينات ، من أجل تعظيم عائدات الطاقة . ولا يمكن أيضاً أن تطلق المياه من خلال توربينات السد ، مالم تكن تجهيزات محطة الطاقة الكهرومائية ، قد تم الانتهاء منها – وبمعنى آخر يمكن تشغيل التوربينات فقط ، عندما تكون خطوط نقل الكهرباء المولدة ، جاهزة للتشغيل لنقل الكهرباء إلى مراكز الاستهلاك فى المنطقة ، بالاضافة إلى أن أثيوبيا لم تعقد أية اتفاقيات لتسويق الكهرباء مع جيرانها حتى الآن.

والقضية الثالثة : الحاجة إلى اتفاق بشأن بيع الكهرباء ، حيث أن تمويل بناء سد النهضة ، يعتمد على التمويل الذاتى من الشعب الأثيوبى ، ومن وجهة نظر أثيوبيا من الضرورى أن يتم بيع الطاقة الكهرومائية فى أقرب وقت وبسعر جيد أيضاً لتعويض الشعب الأثيوبى ، عما تم إنفاقه فى بناء السد .

ومن المعروف أن مقدار الطاقة الكهرومائية المتوقع أن يتولد من سد النهضة ، ما يقرب من 50% أكثر من السد العالى ، وعلى المدى القصير والمتوسط فإن الطاقة المتولدة ، لا يمكن الإستفادة منها كلية فى سوق الطاقة المحلية فى أثيوبيا ، وبالتالى فسوف تحتاج إلى بيعها فى الأسواق الإقليمية خارج أثيوبيا ، وهذا يتطلب أبرام إتفاق تجارة الطاقة قريباً ، وأن يتم بناء خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد العالى إلى كينيا خلال ثلاث سنوات على الأقل ، وإلى السودان ومصر حوالى خمسة سنوات .

وعلى المدى الطويل ، قد يكون لدى أثيوبيا سوق كهرباء محلية كبيرة تستطيع استخدام كل الطاقة الكهرومائية الناتجة عن سد النهضة ، ولكن هذا لن يحدث ، إلا بعد سنوات عديدة فى المستقبل ، وأى تأخير فى موعد حصول أثيوبيا ، على هذه الإيرادات من بيع الطاقة الكهرومائية من سد النهضة ، سيتحمل تكلفته الشعب الأثيوبى .

وعلى ذلك فالمصلحة المشتركة لكل من أثيوبيا ، والسودان ومصر ، تحتم أن يتم التفاوض على إتفاقية تجارة الطاقة فى أقرب وقت ممكن ، لأن عدم وجود اتفاقية لتجارة الطاقة ، يمكن أن يؤثر على كمية المياه التى يمكن أن تطلق من الخزان لدول المصب "مصر" والمعبر "السودان" .

والقضية الرابعة : وهى الآثار المحتملة على دولتى المصب مصر والسودان فى مجال الزراعة ، تغطى الآثار المحتملة لسد النهضة على دولتى المصب فى السودان ومصر مجموعة متنوعة من الشرائح الاجتماعية والاقتصادية قد تكون ايجابية وربما تكون سلبية ، وتؤثر تأثيراً كبيراً على قطاع الزراعة وقد تستفيد السودان من سد النهضة ، حيث سيسمح بمزيد من توليد الطاقة الكهرومائية والحد من الأضرار

الناجمة عن الفيضانات ، والمساعدة على الأقل من تكلفة إزالة الطمى ، وتحسين الملاحة فى نهر النيل الرئيسى والنيل الأزرق .

وتواجه مصر ، آثاراً سلبية محتملة على إمدادات مياه الرى ، توليد الطاقة الكهرومائية والملاحة النهرية فى الفترة من 25 ديسمبر إلى 10 يناير ، وربما يكون هناك آثاراً سلبية على السياحة أيضاً .

ما يثير القلق حقيقة فى مصر ، إحتمالية زيادة ملوحة الأراضى الزراعية ، والخسارة الواسعة النطاق، الناتجة عن تبوير الأراضى الزراعية فى السودان ومصر . ولذا فهناك أهمية كبيرة بسرعة إجراء دراسات ، تتعلق بالآثار المحتملة ، والحلول المقترحة .

فمن المعلوم ان مصر خلال العقدين الماضين ، تحصلت على المزيد من المياه ، عما كان متوقعاً بموجب اتفاق عام 1959 ، ذلك نظراً لأن السودان لم تستخدم مخصصاتها كاملة بموجب الاتفاق ، ولأن إجمالى التدفقات فى النيل كانت أعلى من الـ 84 مليار م3 المنصوص عليها فى الاتفاق .

لذا فقد تمكنت مصر من الحصول على من 60-65 مليار م3 سنوياً من السد العالى حوالى من 10- 15% أكثر من المخصص لها بموجب اتفاق الـ 55,5 مليار م3 – وبذا فقد حافظت مصر على المزيد من التصرفات العالية من مياه الصف الزراعى ، وهو ما ساهم فى زيادة تخلص التربة الزراعية من الأملاح .

وفيما يمكن إيجاز أهم التأثيرات السلبية والإيجابية لسد النهضة وخاصة على من السودان وأثيوبيا ومصر ، وهي التالية :

أ- خلاصة الأمر أن هناك العديد من التأثيرات السلبية على السودان ومصر وأيضاً أثيوبيا :

أولاً : السودان :

1- نقص الخصوبة فى الأراضى الزراعية لعدم وصول الطمى .
2- تغيير التركيبة البيئية فى السودان ، نتيجة التخزين فى بحيرة سد النهضة .
3- فقد كلاً من السودان ومصر لكمية المياه ، والتى تعادل سعة التخزين المبيت للسد .
4- نقص المساحات المنزرعة بالرى الحوضي .
5- فى حالة انهيار السد ، فإن المياه المتدفقة تغرق المدن السودانية وخاصة الخرطوم .
6- النقص المائى فى أثناء فترة الملىء .

ثانياً : على أثيوبيا :

1- التكلفة العالية المقدرة بـ 4.8 مليار دولار (أسعار عام 2011) .

2- إغراق نحو 2/1 مليون فدان من الأراضى الزراعية بحوض النيل الأزرق .

3- تهجير نحو 30 ألف مواطناً أثيوبياً .

4- قصر عمر السد لأسباب نتيجة طبيعة الأراضى (25 – 50 سنة) .

5- زيادة فرص حدوث زلازل نتيجة لوزن مياه التخزين ، ومن ثم زيادة فرص تعرض السد للانهيار .

6- إغراق بعض مناطق التعدين كالذهب ، والحديد والنحاس .

7- زيادة التوتر السياسى مع مصر بسبب إنشاء السد .

ثالثاً : على مصر :

1- قد تفقد مصر كمية من المياه ، تعادل سعة التخزين المثبت للسد ولمرة واحدة فى السنة الأولى – لافتتاح السد ، والعجز المائى الذى سيحدث خلال فترة ملىء الخزان أيضاً ، فإذا كانت الفترة قصيرة من 3-5 سنوات سيكون العجز هائلاً ، إما اذا كانت الفترة طويلة (15 – 20 سنة) سيكون العجز قليلاً .

2- العجز المائى نتيجة لاستخدام مياه السد فى الزراعة فى دولة السد حيث من المخطط أيضاً زراعة مليون فدان من الأراضى بعد أن يتم بناء السد .

3- تأثر برامج استصلاح الأراضى فى مصر .

4- التأثير المباشر فى الطاقة المولدة من السد العالى ، والتى قد تصل إلى نسبة تتراوح ما بين 20 – 40 % .

5- التحكم الاستراتيجى الكامل لأثيوبيا فى مياه النيل الأزرق .

6- نقل تخزين المياه من بحيرة السد العالى إلى الهضبة الأثيوبية .

ب- التأثيرات الإيجابية لسد النهضة الأثيوبى :

أشار تقرير اللجنة الثلاثية إلى بعض الآثار الإيجابية على كل من مصر وأثيوبيا والسودان تتعلق بالطمى ، التبخر ، وتنظيم إيراد النهر ، والاستفادة من الطاقة المولدة ، والحماية من مخاطر الفيضان وأيضاً توفير مياه الزراعة بأثيوبيا والسودان . ومن أهم تلك الآثار ما يلي :

1- تقليل وصول الطمى إلى السودان ، بنسبة 70% وتوفير نحو 12 مليار دولار ، تتحملها السودان سنوياً ، لتطهير وإزالة الحشائش والطمى والحماية من أخطار الفيضانات .

2- تقليل معدلات التبخر من بحيرة السد العالى بنسبة 50% ، بما يوفر 6 مليارات م3 من المياه لمصلحة مصر والسودان .

3- توليد طاقة كهربائية ضخمة رخيصة ، يمكن أن تستفيد منها الدول الثلاثة بالإتفاقيات المشتركة .

ملخص المداخلات والرد عليها :

- لابد من الأخذ في الإعتبار القواعد والضوابط المختلفة التي وضعها القانون الدولي فيما يخص إنشاء المشروعات المائية ولاسيما السدود ، كالمادة الخامسة والسادسة التي حددتهما رابطة القانون الدولي بشأن معايير تقاسم المياة .
- هناك عدة معايير علي الدول النهرية أخذها في الإعتبار عند تقاسم مجاري المياة والأنهار المختلفة كالوضع الجغرافي ، احتياجات السكان الإقتصادية والإجتماعية ، الإستخدامات السابقة والحالية والمستقبلية وكذلك مدي تأثير العوامل المناخية علي الدول محل التفاوض أو النزاع .
- يجب الإستناد إلي المبادئ الدولية المتعارف عليها كمبدأ عدم الإضرار ومبدأ عدم التعسف في إستخدام الحق وكذلك مبدأ الإستخدام المنصف والمعقول في التفاوض علي حصة مصر التاريخية من مياة نهر النيل والتي تستند إلي أصول قانونية . ذلك فضلاً عن مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية وهو مبدأ أصيل نصت علية المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .
- يجب أن نحاول الإجابة عن التساؤل هل الهدف من إنشاء السد في أثيوبيا هو تحقيق التنمية أم إلحاق الضرر بمصر ؟ ولماذا فجأة أصبحت أثيوبيا مصرة علي تجاهل كافة الإعتبارات القانونية والعرفية بشأن إنشاء السدود والمجاري النهرية ؟ ولماذا لا تحول مصر موقفها ليكون بمثابة تفاهم وحوار مع الجانب الأثيوبي لتحقيق مصالح ومنافع مشتركة Win-Win Situation.
- ضرورة الأخذ في الإعتبار الهدف الحقيقي من تعلية السد ، لأنه من الناحية الفنية لن ينتج من تلك التعلية إستفادة توازي التكلفة التي تحملوها ما يشير إلي إمكانية وجود أهداف أخري لديهم من هذا الشأن كالتحكم في المخزون الزائد وراء السد بصورة أكبر .
- هناك نقطة فنية من المهم النظر إليها ألا وهي طريقة بناء سد النهضة ، والتي تختلف في الواقع عن طريقة بناء باقي السدود كالسد العالي علي سبيل المثال ، في أنه من أي ارتفاع يمكن تمرير المياه

علي التوربينات وبالتالي توليد الكهرباء بمقادير منخفضة ، وذلك علي عكس الوضع في سد النهضة والذي لا يتم توليد الكهرباء به إلا حينما يكون السد ممتلئ بأكمله ، ما يعني عدم إستخدام الفتحات السفلي إلا لتمرير المياه في وقت معين بهدف تقليل الخطورة علي التوربينات من ضغط المياه .

- من الضروري عدم الإكتفاء بحل ومناقشة موقف مصر من السد علي المستوي القومي فقط ، ولكن لابد من تصعيد الموقف علي المستوي الإقليمي وجامعة الدول العربية ، الاتحاد الإفريقي ، الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس الأمن بمعني أن تقف كل أطراف المجتمع الدولي عند مسئوليتها .
- هل مصر لديها فائض مائي أم أنها تعاني من عجز مائي ؟ وخاصة بعد النظر إلى بعض الإحصاءات التي يتم الإعلان عنها في بعض الصحف ، فضلا عن ما تم كتابته في بعض الصحف من أننا نواجة لمدة 9 سنوات فياضانات مختلفة وأننا علي وشك مواجهة الفيضان المنخفض العاشر .
- هل من المعقول الحديث عن المفاجأة فيما يخص موضوع بناء السد ، وهو أمر من المؤكد لا يحدث في يوم وليلة إنما الأمر يستغرق العديد من الوقت وإتفاقيات وإستشارات ومكاتب فنية ...إلخ . الأمر الذي يثير تساؤلاً هاماً عن دور أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة والتي من المفترض أن عملها لا يتأثر بأية أحداث أو ظروف مختلفة مرت بها البلاد في فترات معينة .
- لابد من معالجة الأمر ومناقشة قضية السد بصورة أعمق وأشمل من ذلك ، فلا ينبغي أن يقتصر الأمر علي خبراء وزارة الري أو الزراعيين فقط ، ولكن لابد من تشكيل فرق عمل مختلفة لدراسة الموضوع وإبداء الحلول وذلك حتي نتوصل لتوافق مجتمعي وتشكيل وعي عام لدي جميع فئات الشعب ينعكس في البدء بترشيد استخدام المياة وصولاً إلي سيناريوهات مختلفة للتعامل مع هذه الإشكالية .

رد أ.د. عبد العزيز إبراهيم

1. من يدعى أن يكون هناك تحويل لمجرى نهر الكونغو ، فهو ضرب من المستحيل ، ولا تلتفت إليه .
2. لقد إستغلت أثيوبيا جفاء العلاقات بين مصر والدول الأفريقية ، واستفادت مصر سنوات طوال من موارد مائية ضخمة سواء تخصها أو تخص السودان ، وقررت أثيوبيا أن تنهض ببلادها وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، استغلالاً للموارد المائية المتاحة لديها .

3. قد يكون هناك لاعب خفى وهو إسرائيل ، تعمل على الاستفادة من الأوضاع فى القارة الأفريقية ، كجزء من المخطط الشامل للشرق الأوسط الجديد .

4. ليس لدينا فى الواقع العملى فى مصر ، موارد مائية كافية لزراعة ملايين الأفدنة كما هو مخطط والتوسع فى الزراعة ، وقد تقل الموارد المائية الحالية فى المستقبل القريب ، وقد تصاب الأراضى بالجفاف وزيادة ملوحة الأرض .

5. التقرير الذى إستعرضته اليوم ، ليس محايداً ولا تملك مصر الكثير من أوراق الضغط على أثيوبيا ، ولكن هناك حاجة ملحة وسريعة من الباحثين والعلماء لاجراء الدراسات من المتخصصين ، ليس من وزارة الرى فقط وتكوين فريق عمل Cour Team ، لبحث سبل الخروج من هذا المأزق .

6. لا بد من أن يكون هناك هيئة عامة للرقابة على المياة سواء من السلع التى نستوردها أو التى نصدرها ، حتى يتم الإشراف الجاد على ميزان مصر المائى ، وتقدير مدى احتياج مصر من المياه .

7. هناك مشروعات كثيره ، يمكن إقامتها تثبت جدواها الإقتصادية خلافاً للاعتماد على المياه الجوفية فى مصر – ولا بد من التأكد من ذلك فى استراتيجية 2030 ، فلا يجب التوسع فى زراعة الأرز وتصديره .... الخ .

الحلقة الرابعة : الاربعاء 2016/4/20

عرض : نتائج تقرير شبكات التواصل الاجتماعى وأثرها على التنمية المحلية 2015.

المتحدث :

أ.د. فريد عبد العال

مدير مركز التنمية الإقليمية والأستاذ بالمعهد

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزة على عبد الرزاق

المنسق العلمى والمشرف العام على نشاط المتابعات العلمية

كلمة الأستاذه الدكتورة عزيزه على عبد الرزاق

أرحب بالسادة الضيوف الاعزاء واساتذتى وزملائى وزميلاتى وابنائى ، أرحب بكم جميعاً لحضور الحلقة الرابعة من نشاط المتابعات العلمية لهذا العام والتى يقدمها أ.د. فريد عبد العال – مدير مركز التنمية الإقليمية والأستاذ بالمعهد وذلك بعرض نتائج تقرير شبكات التواصل الاجتماعى وأثرها على التنمية المحلية 2015.

ويحتوى تقرير التواصل الاجتماعى على تسعة نقاط أساسية خلاف المقدمة أهمها :

1. تأثير شبكات التواصل الاجتماعى على التنمية المحلية.
2. الدور السياسى لشبكات التواصل الاجتماعى .
3. مساهمة شبكات التواصل الاجتماعى فى الانفتاح على العالم الخارجى (الإيجابيات والسلبيات)
4. تاثير شبكات التواصل الاجتماعى على المجتمع والأسره.
5. الأدوار الاعلامية لشبكات التواصل الاجتماعى.
6. مساهمة شبكات التواصل الاجتماعى فى تنمية المجتمع المحلى.
7. الشبكات الاجتماعية مفتاح لنجاح الشباب.
8. دور شبكات التواصل الاجتماعى فى رسم ملامح الخريطة السياسية المصرية.
9. العولمة بين رحى الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعى.

وقد انتشرت شبكات التواصل الاجتماعى عبر الانترنت انتشاراً سريعاً فى معظم انحاء العالم – وهى احدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات واكثرها شعبية ، ورغم أن هذه المواقع انشئت أساساً للتواصل الاجتماعى بين الأفراد ، إلا أن استخدامها أمتد لتسجل كافة مجالات الحياة – وقد استطاعت تلك الشبكات ان يكون لها دوراً فى التشبيك والمناصره والضغوط والتفاعل والتأثير بقيادات غير منظمة ، وايضا فى تحقيق المسؤلية الاجتماعية واذا ما احسن استثمارها تعمل ايضا على تحقيق التنمية البشرية والتنمية المحلية واستغلالها وتوجيهها بشكل جيد ، وفى نقل وتداول الحدث فور وقوعه قبيل الاعلام المرئى والمسموع – ولكن

ايضا لتلك الشبكات العديد من السلبيات ، من خلق قيم جديده ، وجرأه إبداء الرأى السياسى اذا أسئ استغلالها واستخدامها ايضاً فى نقل الشائعات المغرضه والاحداث الملفقة وغيرها.

وقد بدأ أ.د. فريد عبد العال بعرض نتائج هذا التقرير كالتالى:

عرض أ.د. فريد عبد العال

صباح الخير عليكم جميعاً ، واتوجه بالشكر للأستاذه الدكتوره عزيزه على الرزاق والزملاء بالمعهد – اتوجه فى هذا التقرير ونتائجه التى سأعرضها على حضراتكم للشباب على وجه التحديد ، وهو الهدف فبعد ثورة 2013 تغيرت بعض توجهات الشباب وباتوا أكثر اندماجاً فى الحياة السياسية وبات لديهم تطلعات وآمال ، ويظهر ذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعى على مستوى العالم ، فهناك من يقضى أغلب أوقاته على شبكات الانترنت وهناك من يقضى حوالى20% من الوقت الاجمالى وغيرها من النسب .

وكانت هناك فى الماضى شبكات حقيقية للتواصل الاجتماعى ، بشكل دائم ويومى ، فطبيعة الانسان أنه كائن اجتماعى ، ويتبادل الافكار واطراف الحديث بشكل أو بآخر قبيل شبكات التواصل الاجتماعى الأفتراضية.

وهناك الجانب السلبى لهذه الشبكات الافتراضية ، وهو سهولة اخفاء الهوية ، وذلك قد يدفع البعض إلى تبنى سلوكيات قد تنعكس سلباً على الحياة اليومية ، وهناك أيضا حالة من الادمان يصاب الانسان بها لاستهلاك المعلومات ، ويجعله يمضى أغلب اوقاته فى تبادل المعلومات ويؤدى ذلك إلى التواكل وعدم التفاعل مع الحياة الحقيقية فى المجتمع.

وقد يفقد ايضا القدرة على التركيز ، ويصاب بميول عدوانية ، وقد يصاب ببعض الاضطرابات النفسية والقلق – بالإضافة بالطبع إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية والاسرية المباشرة .

وبالحديث عن التنمية المحلية ، فقد وجدنا أن أغلب المشروعات تنفذ مركزيا ، بمعنى هيمنة السلطة المركزية على المحليات ، مما أفقد التنمية المحلية المستدامة أدواتها ، ولذلك فالمسئولية الاجتماعية ، لابد أن تضطلع بالايمان باللامركزية وحرية المحليات بوضع الخطط وتنفيذها ، حتى تصبح البيئة العامة تتمتع

بالديمقراطية والمشاركة فى عملية التنمية ، ولابد من تأكيد أن نسبة الشباب بلغت فى عام 2015 حوالى 60% من إجمالى سكان العالم ، ويأتى الاهتمام بدراسة شبكات التواصل الاجتماعى حيث يراها بحق الشباب وسيلة العصر للتغيير ودراسة ايضا مدى تأثيرها على الشباب وكيفية تسخيرها لخدمتهم وتطويرهم للارتقاء بأوطانهم متسلحين بالعلم والمعرفة مما سيكون له الدور الكبير للانتقال لمجتمعات المعرفة.

مواقع الانترنت المفضله :-

قدمت مواقع التواصل الاجتماعى معلومات متنوعة تشمل كل مناحى الحياة ، وتتضمن معلومات صحية وثقافية وعلمية ومهارات يدوية وحرفية ، ومعلومات تاريخية وجغرافية وفضائية ، ومواد ترفيهيه وغيرها .... الخ ، ويتم تقديم هذه المعلومات بطرق مختلفة سواء بشكل مباشر أو بشكل تفاعلى مع الزوار ، ومنها ما يقدم بشكل أدوات تعليمية مدعومه بالصورة والصوت والفيديو ، وتساهم هذه المواقع فى حل الكثير من مشاكل المجتمع المحلى ، اذ تقدم هذه المواقع الكثير من الخدمات التى تتميز برخص التكلفة مقارنة مع الاتصالات الهاتفية وبلحظية التواصل وسهولته.

استخدام شبكات التواصل الاجتماعى

أسهمت شبكات التواصل الاجتماعى فى رفع مستوى الوعى لدى المجتمع المحلى ، وتأكيدها على أن الشعوب هى مصدر الشرعيه ، تمنحها لمن تشاء وتزيحها متى بدا لها ذلك ، وأن هذه الشبكات قد افرزت قيما جديده لعل أهمها قبول الآخر فى تنوعه واختلافه وتباينه ، مادامت المطالب موحده والمصير مشترك.

تأثير شبكات التواصل الاجتماعى على تشكيل الوجدان وتنمية الفكر والابداع

تؤثر بالتأكيد هذه الشبكات فى الوجدان والفكر والابداع والامداد بالمعلومات والتعرف على الاخبار واكتساب اصدقاء جدد والتواصل معهم.

دور شبكات التواصل الاجتماعى فى التواصل بين الحكومة والمواطنين

توظف فى كثير من دول العالم شبكات التواصل الاجتماعى فى تواصل مؤسساتها واجهزتها مع المواطنين ، وتقديم العديد من الخدمات اليهم من خلال هذه الشبكات – وقد تساعد على أن يقوم المواطن بدور الرقيب على قرارات وانجازات الدوله.

مساهمة شبكات التواصل الاجتماعى فى الانفتاح على العالم الخارجى

هناك جانب ايجابى لتلك الشبكات فى الانفتاح على العالم الخارجى منها توافر المعلومات والتعرف على ثقافات الاخرين، أما الجوانب السلبية فتتضمن بعضها الكثير من الكذب ، وتقليد الغرب فى العادات السيئة ، بالاضافة ربما إلى التدخل فى شئون الكثير من الدول.

الأدوار الاعلامية لشبكات التواصل الاجتماعى

يشكل الفضاء الافتراضى أهم انجازات ثورة المعلومات والاتصالات التى شهدها العالم فالتطور المذهل لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أسهم فى ظهور جيل جديد لم يعد يتفاعل مع الاعلام التقليدى بقدر ما يتفاعل مع الاعلام الالكترونى يسمى بجيل الانترنت ، مما يجعل من الفرد مؤسسة إعلامية ينشر مواده الاعلاميه البصريه والسمعيه على هذه الشبكات.

حدود المسؤولية الذاتيه والدينية والاخلاقية

برزت الادوار الايجابية لمواقع التواصل الاجتماعى فى المنظومة الاجتماعية حيث أسهمت فى الابقاء على العلاقات الاسريه خاصة المغتربين عن أوطانهم وأهلهم ، وهى تعد اداة جيده للتواصل وتعديل السلوك غير المستقيم ، بحيث تشرك الشباب فى الحوار وتكسبهم مهارات الاقناع بطريقة مباشرة وغير مباشرة وتسهم فى تشكيل عقليه ونفسيه الشباب.

حدود المسؤولية الاجتماعية

وتتيح للشباب فرص التعلم والقيام بمسؤلياتهم الإجتماعية والوطنية المناطه بهم داخل المجتمع وذلك من خلال الادوار التى يقومون بها داخل الاسره والمجتمع – وتبرز أيضا شعورهم بالفخر والإنتماء للوطن.

الشبكات الاجتماعية مفتاح لنجاح الشباب

من خلال التمكين والتحفيز للشباب العربى بعامة والمصرى بخاصة ، وذلك بعد أن اصبحت مبادراتهم وقدراتهم محل إهتمام قطاع الأعمال المتفاعل مع أدوات التواصل الاجتماعى الحديث.

دور شبكات التواصل الاجتماعى فى رسم ملامح الخريطة السياسية المصرية

احدثت بالطبع ظاهرة الاعلام البديل تغيرا كبيرا فى الساحة الاعلامية بما يمتلكه من امكانيات تقنيه هائله اتاحت حالة من التفاعل مع المواطنين بدرجة لم توفرها أى من الوسائل الاعلامية التقليدية وقد اسهمت ايضا فى التحولات السياسية التى تشهدها الكثير من البلدان العربية.

واخيرا العولمة بين رحى الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعى

يعكس مفهوم العولمة تحويل الاشكال التى تقدمها الحضاره البشرية عبر مسيرتها التاريخية إلى سلع ، مستخدمه وسائل الاعلام وشبكات المعلومات فى اختراق الحدود الاجتماعية والثقافية.

المداخلات

- لابد من تحليل الدراسات الميدانية بنوع من الحذر بشكل خاص بعد الأخذ في الاعتبار العينة المستهدفة وطبيعة الأسئلة التي تم استخدامها في الاستبيان، لأنه في كثير من الأحيان تؤدي طريقة صياغة السؤال إلي إجابات متحيزة ومختلفة عن الحقيقة.
- أصبح من الممكن حالياً بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات ، تحليل بيانات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ومعرفة توجهاتهم وتفضيلاتهم دون الحاجة إلي الرجوع إليهم وسؤالهم مباشرة عن نمط الاستخدام أو طبيعة المحتوي الذي يتم التعامل معه.
- نقلة جيدة جداً في طبيعة تقارير التنمية البشرية واهتمامها بقضايا مختلفة علي أرض الواقع ، ولكنها تحتاج إلي مزيد من التطوير ودراسة أليات واضحة ومحددة لتوصيل مثل هذة التقارير إلي متخذي القرار.
- علي الرغم من أهمية شبكات التواصل الاجتماعي وما تحققة من مزايا ونفع للمجتمع وللشباب بصفة خاصة ، ولكن لابد من دراسة الأثار السلبية التي قد تعترض الأطفال في السن الصغيرة جراء انغماسهم بصورة كبيرة في التكنولوجيا (الهواتف المحمولة – الاي باد ...و غيرها من الكثير من وسائل الترفية) الأمر الذي قد يؤثر علي فكرة رأس المال الاجتماعي ويزيد من ظاهرة التفكك الأسري.
- من الضروري دراسة إلي أى مدي يرتبط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بالمناطق الحضرية عن غيرها علي مستوي الجمهورية، وهل بالفعل نمط وحجم الاستخدام يختلف باختلاف المناطق ؟ أم أن شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها لا تعترف بمثل هذة الحدود الجغرافية الفاصلة.
- لا يستبعد إمكانية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لخدمة أهداف بعض الدول الكبري وما قد تقوم به من دور كبير في إطار نظرية المؤامرة ولكنها أصبحت واقعاً ولابد علي الدول والحكومات والأسر والأفراد الانتباه لذلك.

- تطور استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بصورة كبيرة لدرجة أنة أصبح يتم استخدامة الأن بصورة كبيرة في معالجة مشاكل الادمان المختلفة و غيرها من الأمراض الأخري قد يجد فيها المريض حساسية فى التحدث مباشرة عن مرضه.
- لابد من العمل علي توعية الشباب والأطفال بخصوص ما قد يتم تداولة من معلومات وأخبار غير صحيحة و مغلوطة سواء علي مستوي الدولة ، أو بعض العادات الصحية والغذائية و خلافة. وبصورة عامة يجب إيجاد شيئ أخر موازى لشبكات التواصل الاجتماعي يمكنها من العمل علي الحد مما قد ينتج من سلبيات أو أمور غير مرغوب فيها بين الشباب والفئات المختلفة ،وهنا يظهر الدور الكبير للمجتمع المدني و المحليات.
- نحن في حاجة ماسة إلي دراسات أعمق وأشمل عن التأثير الحقيقي لشبكات التواصل الاجتماعي علي التنمية المحلية وكيفية الاستفادة من منها في تعظيم القدرات المتاحة علي مستوي المحافظات والأقاليم.

رد أ.د. فريد عبد العال

هناك مركزية فى وضع الخطط والسياسات ، لذلك هناك ضعف فى الرؤية على مستوى المحليات ، ويلقى ذلك بظلاله على كافة التشريعات الداعية للنهوض والتنمية على مستوى المحافظات والمستوى المحلى.

بالاضافة إلى أن البيئة الداعمة للنهوض والتنمية على المستوى المحلى ، يشوبها الكثير من الفساد والمحسوبية والرشوه – ولذلك لا بد من مشاركة المحليات والشباب على مستوى المحافظات فى وضع الخطط والسياسات ومتابعة تنفيذها ليتسنى للدوله الوقوف على مشاكل المحليات بدقه وشفافيه.

الحلقة الخامسة – الأحد 2016/5/15

عرض :

التقرير الاقتصادى لمنظمة الاتحاد الأفريقى الصادر فى يناير 2015

المتحدث :

الأستاذ الدكتور / مجدى خليفة

الأستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

المنسق العلمى والمشرف العام على نشاط المتابعات العلمية

كلمة أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

استهلت كلمتها ببسم الله الرحمن الرحيم وهنأت الحضور بقرب حلول شهر رمضان الكريم أعاده الله علينا وعليكم باليمن والبركات .

الساده الحضور ، ضيوفنا الأعزاء ، أستاتذتى وزملائى وزميلاتى ، أبناءنا الشباب والشابات

أهلاً بكم جميعاً فى اللقاء الرابع من لقاء نشاط المتابعات العلمية لهذا العام ، حيث سوف يتناول موضوع فى غايه الأهمية عن إفريقيا وتطورها فى ظل العولمة والعالم الاقتصادى الجديد .

معنا اليوم أ.د. مجدى محمد خليفة الأستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد لكى يستعرض معنا أحد أهم التقارير الاقتصادية لمنظمة الاتحاد الأفريقى الصادر فى يناير 2015 والذى أطلق عليه عام تمكين المرأة والذى استخدم كشعار لهذا التقرير .

ولكى نذكر الحضور بالأستاذ الدكتور/ مجدى محمد خليفة والذى عمل خلال العشر السنوات الماضية (2005–2015) كرئيساً لقسم التخطيط والمتابعة وأيضاً لقسم إداره المعارف والتكنولوجية فى منظمة الاتحاد الأفريقى .

أيضاً كان يعمل كمستشار لبنك الانشاء والتعمير الألمانى منذ عام 1989 وحتى 1999 ثم عمل استاذ زائر بجامعة العين – كلية الاقتصاد لمدة عام ثم عمل مستشاراً لهيئة المعونة الألمانية من 2001 وحتى 2004 .

سوف يتناول أ.د. مجدى خليفة تعريفاً وتوضيحاً لتطور منظمة الوحدة الأفريقية وتحولها إلى الاتحاد الأفريقى ثم يستعرض أهم المستجدات فى تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقى على الساحة الأفريقية .

ويتضمن التقرير العديد من المحاور الهامة والإستراتيجية منها :

- السلم والحكم الرشيد والديمقراطية .
- حقوق الانسان .
- الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية .
- الأمن الغذائى .
- التنمية الاقتصادية الشاملة .
- التصنيع وتنمية القطاع الخاص .

- مفاوضات منطقة التجارة الحره القارية .
- التعاون فى مجال الجمارك وتسهيل التجارة .
- الصحة والتعليم والتكنولوجيا والبحث العلمى .
- الاستثمار البشرى .
- تعبئة الموارد لتمكين إفريقيا من الاعتماد على الذات ومصادر التمويل البديلة ومكافحة التدفقات المالية الغير مشروعة .
- القدرات المؤسسية والعلاقات مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية وأجهزة الاتحاد الافريقى .

عرض أ.د. مجدى محمد خليفة :

شكراً لجميع الحضور وشرف لى هذا اللقاء ، واسمحوا لى بالاعتذار لكل من حاول الوصول إلى التقرير ولم يستطع الوصول ولكن ذلك لسببين الأول أنه تم تحديث الموقع ولم يتم تفعيله بالشكل المطلوب ، والثانى أن التقرير حديث ومازال تحت المراجعة نظراً لانتهاء القمة حديثاً ولكن من يريده يمكن الاتصال بى واستطيع إرسال نسخة سواء باللغة العربية أو باللغة الانجليزية على البريد الإلكتروني .

بداية فإننى سوف أتناول موضوع اليوم من خلال نقطتين رئيسيتين الأولى وهى ، تطور منظمة الوحدة الأفريقية وتحولها إلى الاتحاد الأفريقى ، والثانية وهى أهم المستحدثات على الساحة الأفريقية .

لقد تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 بوجود 32 دولة إفريقية كمنظمة سياسية تساعد الدول الأفريقية على التحرر من الاستعمار وأيضاً تساعد حركات التحرر على مواجهة الدول الإستعمارية .

هذا ولقد واجهت منظمة الوحدة الأفريقية صعوبات كثيرة فى بداية تأسيسها والكثير من العقبات المالية والادارية ، ولكن لأن الدول المؤسسة كانت مخلصة فى قيام المنظمة بمهامها فإنها ساعدت فى حل المشكلات المالية والإدارية التى واجهتها حتى أنه تم إنشاء صندوق سمى صندوق مساعدة الدول على مكافحة الاستعمار وتم تحقيق أهداف المنظمة بالكامل عام 1999 حيث تحررت معظم الدول الأفريقية فى عام 1999 ثم البدء فى تطوير شكل منظمة الوحدة الأفريقية وتغييرها إلى منظمة الاتحاد الأفريقى كمنظمة إقتصادية تساعد الدول الأفريقية على النمو الاقتصادى وتطوير الموارد الاقتصادية المتاحة .

لذا فإنه كانت رسالته إلى الدول الأوروبية والتى كانت تحتل الدول الأفريقية وتنهب ثرواتها أنه آن الأوان لكى تقوم هذه الدول بالدور الواجب عليها لتنمية إفريقيا ولهذا فإن ادارة التخطيط الاستراتيجى والتى كانت تتبعها وحدة حشد الأموال من الشركاء قامت بالإضافة إلى عمل منظمة **النيباد** كأحد الأفرع الهامة

التى تساعد الدول الأفريقية على تنمية مواردها وتنمية البنية التحتية الأفريقية بالعمل على حشد الأموال من الدول الأوروبية وغيرها للنهوض بخطى التنمية فى القارة الأفريقية .

وحتى الآن فإن معظم الدول الأوروبية تستورد المواد الخام من الدول الأفريقية لتشغيل مصانعها بما فيها العمالة .

لهذه الأسباب سالفة الذكر كان تأسيس الاتحاد الأفريقى أحد المتطلبات الهامه لتنمية إفريقيا إقتصاديا، ولقد تم تأسيس الاتحاد الأفريقى فى عام 2000 وتم توقيع ميثاق الاتحاد الأفريقي فى مارس 2001 فى قمة **لومى بتوجو** وتم تفعيل الاتحاد الأفريقى فى قمة استثنائية عقدت فى سرت عام 2002 لينتهى العمل نهائياً بمنظمة الوحدة الأفريقية فى 9 يوليو 2002 ليحل محلها الاتحاد الأفريقى بأجهزته .

وأجهزة الاتحاد الأفريقى تتعدد ، وهى كالتالى :

- مفوضية الاتحاد الأفريقى .
- المجلس التنفيذى .
- مجلس الرؤساء .
- اللجنة الدائمة لممثلى الدول الأعضاء .
- اللجان الفنية المتخصصة .
- محكمة العدل الأفريقية ومقرها أروشا – تنزانيا .
- البرلمان الأفريقى ومقره جنوب إفريقيا .
- النيباد ومقرها جنوب إفريقيا .
- مفوضية حقوق الانسان الأفريقية ومقرها بنجول – جامبيا .
- مجلس السلم والأمن ومقره أديس أبابا – أثيوبيا .
- بنك الاستثمار الأفريقى وسوف يكون مقره طرابلس – ليبيا .
- صندوق النقد الأفريقى وسوف يكون مقره ياوندى – الكاميرون .
- البنك المركزى الأفريقى – وسوف يكون مقره أبوجا – نيجيريا .
- المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الأفريقى .

هذه الأجهزة سالفة الذكر كل جهاز له أهدافه ودوره الاقتصادى والتنموى فى إطار اتفاقية أبوجا والتى تم الاتفاق عليها وتوقيعها كخطة إستراتيجية لعمل الاتحاد الأفريقى عام 1991 وتم العمل بها منذ 1994 وحلت محلها الأن أجندة 2063 والتى تهدف إلى الرغبة فى تحقيق الأزدهار والرفاهية لأفريقيا والوحدة

والتكامل من أجل قارة يكون مواطنوها أحراراً وآفاقها واسعة حيث الإمكانيات الكاملة للرجال والنساء والشباب الذكور منهم والإناث مع تحقيق التحرر من الخوف والمرض والعوز .

وكانت اتفاقية أبوجا تهدف إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة بحلول عام 2028 وتم إعداد عدة خطط إستراتيجية أولها الخطة 2004 – 2007 ، ثم الخطة الثانية 2009 – 2012 ، ثم الخطة الثالثة 2014 – 2017 ، إلى أن جاءت أجندة 2063 لتحل محل اتفاقية أبوجا والمعمول بها الآن .

جميع الخطط الإستراتيجية سالفة الذكر تم إعدادها بمجهودات ذاتية داخل المنظمة بعكس أجندة 2063 حيث تم إعدادها بتكلفة بلغت 70 –80 مليون دولار .

والهيكل التنفيذى كما سبق ذكره يتكون من المنظمات سالفة الذكر كل منظمة لها هدف وإستراتيجيات للوصل لهذا الهدف لكى تحقق الهدف النهائى للقارة الأفريقية .

على سبيل المثال لا الحصر مفوضية الاتحاد الأفريقى تم إعادة هيكلتها لكى تتكون من 26 إدارة كل إدارة لها أيضاً هدفها وإستراتيجياتها للوصول للهدف الأكبر لمنظمة الاتحاد الأفريقى وهو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للدول الأفريقية لتحقيق الأزدهار والرفاهية لإفريقيا وأيضاً الوحدة والتكامل الاقتصادى المنشود .

تعقد قمتين سنويتين للإتحاد الأفريقى قمة فى بداية العام غالباً فبراير من كل عام ويكون مقرها إديس أبابا بأثيوبيا ، والأخرى خارج المقر الرئيسى وتكون غالباً فى يوليو من كل عام .

الأولى يتم اعتماد الميزانية واعتماد ما تم إنجازه طوال العام السابق ومناقشتها على مستوى الخبراء – المستوى الوزارى ثم المستوى الرئاسى . **والثانية** فى يوليو لكى يتم متابعة ما تم إنجازه وحل المشكلات التى تواجه عملية التنفيذ وتذليلها وإقتراح حلول لها .

النوع الأول : موظفى المفوضية يتم تقسيمهم إلى موظفين يتم تعينهم بالإعلان من خلال الصفحة الرسمية للاتحاد وهى www.Au.int ويشترط لديهم الكفاءة والمهارة ويتم عمل اختبارات تحريرية وشفوية ثم مقابلات شخصية ثم اختيار ثلاثة من المتقدمين لكى يقوم رئيس المفوضية بإختيار من يراه . أيضاً شرط آخر وهو شرط حصه الدولة حيث يتوقف ذلك على نسبة مساهمة الدولة فى الميزانية الإجمالية للإتحاد الأفريقى مثلاً مصر تساهم بنحو 15% وحصتها فى الموظفين 27 موظف وهكذا ....

النوع الثانى من الموظفين وهم موظفين منتخبين (مفوضين) حيث يقوم كل إقليم بترشيح عدد 2 من المفوضين لكل وظيفة على أن يراعى النوع ، يوجد 8 مفوضين تتلقى المنظمة 64 مرشحاً يتم اختيار منهم

8 مفوضين على أن يكون أربعه رجال وأربعة نساء ، حيث يتم استعراض الخبرات والمهارات لجميع المفوضين للدول الأعضاء ويتم عرضهم على المجلس التنفيذى للانتخاب ثم الاختيار .

أيضاً بالإضافة ألى رئيس المفوضية ونائب رئيس المفوضية يتم الترشيح من الأقاليم الستة 2 مرشح لكل منصب ويتم الاختيار بينهم ثم التصويت ولكن هؤلاء يتم إنتخابهم من المجلس الرئاسى .

المجلس الرئاسى والمجلس التنفيذى يتشكل من الدول الأعضاء الرئاسى 54 رئيس دولة والمجلس التنفيذى 54 وزير خارجية .

واللجنة الدائمة للممثلين الدائمين تتشكل من سفراء الدول الأعضاء الدائمين بأديس أبابا . أى 54 سفير وتجتمع كل شهر تقريباً لمناقشة الخطة التنفيذية وحل مشكلات التنفيذ أولاً بأول .

وعندما تواجه الخطة مشكلة ما يتم عرضها على اللجان المتخصصة لإقتراح حلول لها ثم يتم عرضها مرة أخرى على لجنة المندوبين الدائمين Permanent Representatives' Committee (PRC) لإختيار الحل الأفضل وعرضه على المجلس التنفيذى. ومنظمة النيباد هى أحد الأذرع الهامة التى تساعد الاتحاد الأفريقى على أداء مهمته بتوفير التمويل اللازم والمطلوب خاصة فى المشروعات الكبيرة من خلال حشد الأموال عن طريق الشركاء سواء كانوا شركاء تنمية أم شركاء استراتيجيين . والاتحاد الأفريقى لا يأخذ قروض ولكن مساهمات وتبرعات لتنمية افريقيا . وتهتم منظمة النيباد بمشروعات البنية التحتية ومشروعات النقل وخطوط الطيران والكوارث التى تواجه افريقيا وتحتاج إلى تمويل ذو حجم كبير.

مفوضية حقوق الانسان الأفريقى ومقرها بنجول فى جامبيا حيث تتابع حقوق الانسان والحكم الرشيد من خلال متابعة وزيارة السجون فى أفريقيا ومتابعة حريات الرأى والشفافية وخلافه .

محكمة العدل الأفريقية ومقرها أروشا فى تنزانيا ومهمتها هو محاكمة مجرمى الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحكم فى الدول الأفريقية والتى يتم رفعها إليها من الشعوب الأفريقية وخاصة جرائم الرؤساء أو القيادات العليا التى يصعب محاكمتهم داخل بلادهم مثل قضية حسين حبرى رئيس تشاد السابق وغيره .

مجلس السلم والأمن الأفريقى . يتشكل من 15 دولة خمسة دول دائمة لمدة 3 سنوات وعشرة دول يتم انتخابهم كل سنتين ويجتمع شهرياً وفقاً لجدول الأعمال المعروض والمطلوب إتخاذ قرار به وعرضه على لجنة الممثلين الدائمين لعرضه على المجلس التنفيذى ثم المجلس الرئاسى .

أيضاً بالنسبة للاتحاد الأفريقى كمنظمة يرأسها أحد رؤساء الدول بشكل دورى كل دولة لمدة عام يرأس الاتحاد الأفريقى وجميع منظماته وهى غالباً رئاسة شرفية بين الدول وبين الأقاليم . وهو الذى يدعو لاجتماعات القمة سواء كانت قمة عادية أم قمة استثنائية وتقوم بتحرير الدعوات المفوضية وتنظيم الاجتماعات وإعداد جدول الأعمال وأوراق المناقشة .

بنك الاستثمار الأفريقى ومقترح مقره فى طرابلس ليبيا ، وصندوق النقد الأفريقى مقره ياوندى بالكاميرون والبنك المركزى الأفريقى مقره أبوجا نيجيريا ، وهم ثلاث مؤسسات مالية مازالوا تحت التأسيس والتفعيل . بالرغم من أن الهدف الأساسى من المؤسسات المالية سالفة الذكر هو المساعدة على تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الأفريقية والوصول إلى عملة – أفريقية موحدة عام 2028 .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الأفريقى وهو مجلس المجتمع المدنى ومهمته حشد المجتمع المدنى مع فكرة الوحدة والتكامل الأفريقى وتوحيد رأى المجتمع المدنى تجاه قرارات الاتحاد الأفريقى وتبنيها ، هذا بالاضافة إلى الاتصال بمجتمع الشتات الأفريقى وربطه بالقارة لكى يتم الاستفادة من خبراته وتعميق الولاء .

الهيكل التنفيذى لمفوضية الاتحاد الأفريقى كمفوضية يتشكل من رئيس المفوضية ورئاسة (خمسة) إدارات:

- إدارة التخطيط الاستراتيجى والمتابعة وحشد الأموال .
- إدارة المعلومات والاتصالات .
- إدارة الشتات والمجتمع المدنى .
- مكتب المستشار القانونى .
- إدارة النوع وتنمية المرأة .

نائب رئيس المفوضية ويتبعه خمسة إدارات :

- إدارة الشئون المالية .
- إدارة شئون العاملين .
- إدارة المؤتمرات .
- إدارة المراجعة الداخلية .
- المركز الطبى والخدمات الصحية .

يوجد ثمانية إدارات كل إدارة لها مفوض :

- إدارة السلم والأمن .
- إدارة الشئون الاقتصادية .
- إدارة الشئون السياسية .
- إدارة البنية التحتية .
- إدارة العلوم والتكنولوجيا .
- إدارة الزراعة والتنمية الريفية .
- إدارة التجارة والصناعة .
- إدارة الشئون الاجتماعية والصحيه .

واستعرض الدكتور/ مجدى خليفة التقرير السنوى لمفوضية الاتحاد الأفريقى والذى جاء فى ستة نتائج رئيسية .

النتيجة الأولى : وهى تحقيق السلم والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان ، حيث تم تعزيز الانتخابات الحره النزيهة والسلمية فى العديد من دول القارة مثل مصر – بوروندى – بوركينا فاسو – الكوت ديفوار – أثيوبيا – غينيا – ليسوتو – مدغشقر – نيجيريا – السودان – تنزانيا وزامبيا .

ولقد ساعدت المفوضية الدول بالمساعدات اللوجستية والتدريب ، وأيضاً تم تعزيز النهج القائم على احترام حقوق الانسان وجعل سنه 2016 عام حقوق الانسان وتم انشاء المعهد الأفريقى لحقوق الانسان .

النتيجة الثانية : وهى الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائى حيث تناول التقرير ما تم إنجازه عام 2015 خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الأفريقى الشامل للتنمية الزراعية CAADP من خلال توصيات الأسمدة ومعدلاتها ونوعيتها واستخدام الأسمدة العضوية وإجراءات الصحة النباتية .

أيضاً تم رصد 10 مليارات دولار لتنفيذ البرنامج وتم انفاق حوالى 684 مليون دولار .

أيضاً تم العمل على تنمية الثروة الحيوانية بالتعاون مع الشركاء خاصه من خلال توفير اللقاحات والأمصال التى تحافظ على صحه الحيوان وأيضاً من خلال الدعم اللوجيستى والإصلاحات التشريعية . وذلك من خلال :

- تطوير مصائد الأسماك .
- النهوض بمياه الشرب وتوفيرها للأماكن التى تعانى من نقصها .
- المساعدة على الحد من مخاطر الكوارث والأرصاد الجوية وتغييرات المناخ .

النتيجة الثالثة : التنمية الاقتصادية الشاملة :

- رصد التقرير معدل نحو 4 ، 5% بالرغم من المشكلات المالية فى القارة .
- رصد التقرير أن الصادرات البينية الأفريقية بلغت 50% خلال الفترة من 2010 حتى 2013 وأنها ارتفعت بين الأقاليم بنحو 11.5% وهذا راجع إلى انخفاض صادرات السلع الوسيطة بين الأقاليم .
- تمت الموافقة على انشاء المركز الأفريقى للمعادن للنهوض باستخراج المعادن وتوحيد رؤية التعدين فى القارة .
- رصد التقرير إهتمام القارة بتجارة الخدمات ولذا فإن المنظمة بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية قاموا بعقد عدة ورش عمل للتعريف بأسس التفاوض .
- رصد التقرير اهتمام التجمعات الإقليمية ودورها فى إدارة الهجرة وحرية انتقال الأفراد من أجل التكامل والقضاء على الهجرة الغير شرعية .
- رصد التقرير اهتمام الدول الأعضاء بالمشاريع الصغيرة وإقرار استراتيجية التصنيع وأهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كسبيل للتنمية الصناعية .
- رصد التقرير بدء المفاوضات الجادة والفعالة لإطلاق منطقة التجارة الحره الثلاثية الكوميسا . مجموعة شرق إفريقيا ومجموعة الجنوب الأفريقى فى مؤتمر شرم الشيخ ثم تم تأكيده فى قمة جوهانسبرج 2015 وقد رصد التقرير أن الشركاء دعموا القارة بنحو 18 مليون دولار والدول الاعضاء دعموا بـ 3 مليون دولار لإقامة منطقة التجارة الحره .
- رصد التقرير اشتراك المفوضية فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية بل وتم إستضافة بعض الاجتماعات بإفريقيا– بنيروبى – كينيا .
- أكد التقرير على أهمية تطوير الإحصاءات بإنشاء المعهد الأفريقى للإحصاءات ومقره تونس والمركز الأفريقى للتدريب الإحصائى ومقره ياموسوكرولت بالكوت ديفوار .
- رصد التقرير عده مشروعات للبنية التحتية تتلائم وبرنامج التكامل الاقتصادى المزمع تطبيقه بتكلفة فعلية بلغت 360 بليون دولار ويقوم بهذا التمويل الدول الأعضاء مع الشركاء والنيباد وبنك التنمية الأفريقى وتم البدء الفعلى فى التنفيذ .

يمكن تحقيق ذلك من خلال :

- تطوير برنامج تطوير القدرات للقائمين على تنفيذ خطة البنية التحتية .
- تطوير قطاع النقل الأفريقى .
- تطوير شبكات النقل .
- تطوير البنية التحتية فى ضوء استراتيجية 2040 الخاصه بالسكه الحديدية .
- اتخاذ اجراءات تنفيذ القطار فائق السرعة من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الصين للتنفيذ لربط كينيا – تنزانيا – أوغندا – رواندا وبوروندى فى غرب إفريقيا – أيضاً ربط بنين– ببوركينا فاسو – النيجر – الكوت ديفوار – غانا – نيجيريا وتوجو – مصر – جنوب أفريقيا .
- أيضاً رصد التقرير بداية لتطوير الطاقة الكهرومائية وتم رصد ميزانية لها 200 ألف يورو من الإتحاد الأوروبى وتم تفعيل مشروع دوت أفريكا وعقد منتدى لإدارة الأنترنت بأفريقيا وتفعيل الشبكة الألكترونية الأفريقية للتطبيب والتعليم عن بعد .

النتيجة الرابعة : تعزيز الصحة والرفاهية للجميع إستناداً إلى العلم والتكنولوجيا حيث تمت الموافقة على إنشاء المركز الأفريقى لمكافحة الأمراض المتوطنة وإطلاق مبادرة لمقاومة مرض الإيبولا وتم دعم عدد من دول غرب أفريقيا بالدعم النقدى واللوجيستى .

- دعمت المفوضية التعليم الأساسى والنهوض بالعلم وتعليم النساء والفتيات سواء كان هذا دعماً مادياً أو لوجيستيا أو إعلامياً .
- أوصت المفوضية بالإسراع بإنشاء الجامعة الأفريقية والتى سوف يكون مقرها الكاميرون .
- توزيع الجوائز على البحوث الأفريقية المتميزة والتى من شأنها أن تساعد فى نقل التكنولوجيا وتدعيم الابتكار لدى المواطن الأفريقى .

النتيجة الخامسة : تعبئة الموارد لتمكين إفريقيا من الاعتماد على الذات .

مصادر التمويل : الدول الأعضاء تمول ميزانية التشغيل تمويلاً كاملاً 100% . وتمول أيضاً 25% من ميزانية السلم والأمن .

بلغت ميزانية 2015 نحو 393 مليون دولار منها 143 مليون دولار ميزانية تشغيلية ، 250 مليون دولار ميزانية برامج .

ساهمت الدول الأعضاء فى ميزانية البرامج بحوالى 112 مليون دولار فى حين بلغت مساهمة الشركاء حوالى 138 مليون دولار مضافاً إليه 318 مليون دولار لدعم ميزانية السلم والأمن لاسيما بعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال .

أهم الشركاء للدعم النقدى هم :

الاتحاد الأوروبى – الصين – إيطاليا – البنك الدولى .

النتيجة السادسة : اتحاد الشعوب .

- رصد التقرير إشراك المجتمع المدنى وأصحاب المصالح من المنظمات المجتمعية الحكومية وغير الحكومية ومراكز البحوث فى مناقشة أجندة 2063 .
- رصد التقرير الاجتماعات مع الشركاء التنمويين والاستراتيجيين .
- دمج مجتمع الشتات فى المجتمع الأفريقى .
- دعم من خلال الاتصالات والرؤية الأفريقية وإعادة تصميم الموقع ليصبح www.au.int .
- أهمية تمثيل النوع بشكل رئيسى فى جميع أنشطة الاتحاد الأفريقى .
- المكاتب الاقليمية تلعب دوراً كبيراً فى تعريف الشعوب بالاتحاد الأفريقى وأنشطته .
- أهم المكاتب الاقليمية مكتب واشنطن – مكتب نيويورك – مكتب القاهرة – مكتب لولنجواى – بملوى مكتب بروسكيل – مكتب نيروبى / كينيا للانتاج الحيوانى – مكتب سافجراد فى بوركينا فاسو للأراضى والتصحر – مكتب ديبرازيت للأمصال الحيوانية .

شكر أ.د. مجدى محمد خليفة الحضور على حسن الاستماع .

وقامت الأستاذة الدكتورة / عزيزة عبد الرزاق بشكر الأستاذ الدكتور/ مجدى خليفة على العرض الرائع من خلال خبرته الطويلة فى العمل فى الإتحاد الأفريقى واستعراض الهيكل التنظيمى للاتحاد الأفريقى وتطوره ومستحدثاته بالإضافة إلى استعراض التقرير السنوى 2015 للإتحاد الأفريقى وأهم الإنجازات التى تم إنجازها فى عام 2015 فى ضوء أجندة 2063 ومدى ارتباطها بالخطط الوطنية والإقليمية .

أيضاً مدى قدرة الاتحاد الأفريقى بالتعاون مع الشركاء فى مواجهة خطر مرض الإيبولا القاتل ومنع إنتشاره فى إفريقيا . :ما استعرض أ.د. مجدى محمد خليفة نظام الحصص المتبع فى الاتحاد الأفريقى وفقاً لمساهمة الأعضاء فى ميزانية المنظمة ، وأن دور مصر يعتبر من أدوار الدول الأفريقية الكبرى التى تساهم

بنسبة كبيرة فى الميزانية حيث خمس دول تمول نحو 75% من الميزانية هى مصر – ليبيا – نيجيريا – الجزائر – جنوب أفريقيا حيث تساهم كل منهم بنحو 15% .

ملخص المداخلات :

هل صاحب التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلي الإتحاد الأفريقي أثر ملموس في طبيعة الدور الذي يلعبه وعلي توجه الاتحاد تجاه المشكلات الأساسية التي تواجه القارة الأفريقية وإلي أي مدي كان ذلك واضحاً في سياسات الاتحاد خلال الفترة الأخيرة . وفيما يلي ملخص لمداخلات الحضور :

- هل يمكن أن تكون مصر عضواً في مجموعة دول البريكس ؟ خاصة بعد الأخذ في الإعتبار الدور الكبير والفعال لها فى المنطقة والقارة السمراء خاصة وأن لو نظرنا لوجدنا دولة مثل جنوب أفريقيا عضواً في تجمع دول البريكس الذي يضم حالياً (البرازيل ، روسيا ، الصين ، الهند ، وجنوب أفريقيا)، وما هي أهم العقبات التي قد تقف حائلاً تجاه هذا الأمر ؟
- دور الاتحاد الأفريقي في المشكلات الموجودة في القارة السمراء لابد أن يكون أكثر فاعلية ونشاطاً وخير مثال علي ذلك أزمة سد النهضة المستمرة إلى الآن .
- هل يوجد للإتحاد الأفريقي مقرات في مصر ؟ وما إذا كانت موجودة فما هو الدور الذي تلعبه بالتحديد ؟ بالإضافة إلي ذلك الأمر الغريب هو عدم الإشارة فى التقرير إلي أهم ما تم إنجازه من قبل الإتحاد الأفريقي في القارة الأفريقية وبلورة الدور الذي من المفترض أن يلعبه في هذا الصدد .
- في واقع الأمر ، ينبغي تدارك نقطة هامة الأ وهي نظرة الدول الأفريقية لمصر وهل ينظر إلى مصر كباقي الدول الأفريقية كنيجيريا أو جنوب أفريقيا – علي سبيل المثال – علي الرغم من كل الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها مصر .
- من المفيد أيضاً إلي جانب مثل هذه التقارير التي تصدر من جهات مثل الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية ، التعرض للتقارير التي تصدر من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علي سبيل المثال بحيث تتناول قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية في القارة السمراء بصورة أعمق وأكثر تحديداً .
- لم يكن واضحاً موقف الاتحاد الأفريقي من مصر في عدة قضايا ومواقف مثل ثورة 30 يونيه وتغير موقف الاتحاد بعد ذلك ، وماذا عن موقفهم من أزمة سد النهضة ومشكلات مصر وأثيوبيا وكذلك السودان .

- لابد علي الاتحاد الأفريقي من إظهار المشكلات والصراعات الموجودة داخل القارة الأفريقية وسياساته تجاه حل هذة المشكلات التي تمثل عائقاً أساسياً في مسيرة التنمية داخل القارة ، هذا فضلاً عن قضية الهجرة غير الشرعية وموقفه منها وأخيراً ما هو مبرر الإهتمام المتزايد من الجانب الأمريكي خلال السبع سنوات الأخيرة بالقارة والزيارات المتعددة غير الواضحة الهدف منها وما ورائها؟

الحلقة السادسة : الأثنين 2016/5/23

عرض تقارير عن بعض المهام العلمية لشباب الباحثين بالمعهد خلال عام 2015

المتحدثون :

د. أحمد عاشور – المدرس بمركز دراسات السياسات الكلية

التعريف بالمعهد الكورى للتنمية

د. أمل زكريا – المدرس بمركز التنمية الاقليمية

تجربة كوريا الجنوبية فى إصلاح المالية العامة : موازنات البرامج والأداء ودورها فى تحقيق التكامل بين الموازنة العامة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

د. داليا إبراهيم – المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

المشرف العلمى والمنسق لنشاط المتابعات العلمية

كلمة أ.د. عزيزة عبد الرزاق

أبنائى الشباب والشابات أهلا بكم جميعا ومرحبا فى خامس وآخر حلقة من نشاط المتابعات العلمية لهذا العام ، كل عام وأنتم بخير بقرب حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله عليكم جميعا بالصحة والستر واليمن والبركات .

حلقة اليوم يقدمها لنا ثلاثة من المدرسين الشباب من أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد ، حيث يعرضوا لنا نتائج المهمات العلمية التى قاموا بها والدروس المستفادة من تلك المهمات والخبرات المكتسبة .

التعريف بالمعهد الكورى للتنمية

د. أحمد عاشور

فى إطار إتفاقية التعاون المشترك الذى يربط بين كل من معهد التخطيط القومى وبين معهد التنمية الكورى، قام معهد التنمية الكورى بتوجيه الدعوة إلى معهد التخطيط القومى للتنسيق لورشة عمل تعقد فى العاصمة سيول خلال الفترة 20-26 سبتمبر 2015 .

وفى هذا الإطار قام معهد التخطيط القومى باختيار موضوع ورشة العمل فى مجال موازنات البرامج والأداء ودورها فى تحقيق التكامل بين الموازنة العامة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تعدها الدولة.

وقد تم اختيار فريق العمل الممثل لهذه الورشة بواقع 4 أفراد من معهد التخطيط القومى وهم أ.د. هدى صبحى رئيس فريق العمل وأستاذ الاقتصاد المتفرغ بالمعهد ، ود. هبه الباز نائب رئيس فريق العمل ومدرس الاقتصاد بالمعهد ، ود. أمل زكريا ود. أحمد عاشور مدرسى الاقتصاد بالمعهد ، وثلاثة ممثلين لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وهم م. مصطفى غالى مساعد الوزير لتكنولوجيا المعلومات ، و أ. أية السرسى وأ. منة الله نجيب الباحثتين بقطاع إعداد الخطة والمتابعة ، وممثل عن وزارة التعاون الدولى وهى أ. نوران فرج المسئول عن ملف التعاون الكورى المصرى بوزارة التعاون الدولى .

ولم تكن ورشة العمل السالف الإشارة إليها باكورة التعاون بين جمهورية مصر العربية وكوريا فى تنفيذ برنامج التشارك المعرفى ، بل سبقها قيام وزارة الاستراتيجية والمالية Ministry of Strategy and Finance (MOSF) والمعهد الكورى للتنمية Korean Development Institute, KDI باعتماد برنامج التشارك المعرفىKonwledge Sharing Programme, KSP مع مصر والذى شمل عدة موضوعات

خلال العامين الماضيين متضمنة بالتعاون مع هيئة الطاقة النووية ، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التضامن الاجتماعى .

وقد تضمن برنامج الورشة عدد من الأنشطة التالية :

- زيارات لمعاهد بحثية وهيئات حكومية (وزارة الاستراتيجية والمالية الكورية ، المعهد الكورى للتنمية ، المعهد الكورى للمالية العامة) .
- زيارة المناطق الثقافية والأثرية للتعرف على الحضارة الكورية (مثل : المتحف القومى للتاريخ الكورى المعاصر ، القصر الملكى الكورى) .
- سيمينارات حول الموضوعات التنموية المختلفة متضمنة "**أساسيات التخطيط للتنمية ، السياسات الاقتصادية الكلية ، موازنات البرامج والأداء ، التجربة الكورية فى التنمية**" ، وقد جاءت أهم الموضوعات التى شملتها الورشة ، كالتالى :

1- التعريف بالمعهد الكورى للتنمية وبرنامج التبادل المعرفى .
2- تجربة التنمية فى كوريا ودور التخطيط الاقتصادى والسياسات الاقتصادية الكلية .
3- إصلاح إدارة المالية العامة : إدارة التغيير – الإنجازات –الإتجاهات المستقبلية .
4- القضايا والتحديات المتعلقة بإطار الموازنة متوسطة الأجل فى كوريا .
5- أساليب التخطيط المالي والموازنة المبنية على النتائج .
6- تجربة التنمية الاقتصادية فى كوريا والروابط ما بين التخطيط والموازنة .
7- نظام الموازنة العامة فى كوريا .

وسوف يتناول العرض النقاط التالية :-

أولاً: التعريف بالمعهد الكورى للتنمية :

قبل عام 1960 كانت كوريا تعانى من تبعات الضعف والانقسام الناتج عن الاحتلال الياباني والحرب الكورية ، إلا أنه تم خلال الجمهورية الثالثة (1963 – 1972) تبني برنامج تنمية صناعية موجهة للتصدير تقوده الحكومة . وهنا ظهرت الحاجة إلى معهد بحثي قادر على إجراء تحليل واقعي للمهام الضرورية للتنمية الاقتصادية والمساعدة فى إعداد السياسات والخطط الاقتصادية . ومن ثم تم إنشاء المعهد الكورى للتنمية KDI بمساعدة من المعونة الأمريكية عام 1971 .

ويضم المعهد حاليا 360 باحث و 60 إدارى ويتكون من عدد من الأقسام الإدارية (الإدارة العامة – العلاقات العامة – المكتبة – نظم المعلومات) ، وعدد من الأقسام (سياسات الاقتصاد الكلى – السياسات المالية – سياسات المنافسة – سياسات تنمية الموارد البشرية – اقتصاد الصناعة والخدمات – التمويل العام والسياسات الاجتماعية – اقتصاد كوريا الشمالية) .

ونتيجة لتوسع وظائف المعهد تم تأسيس عدد من المراكز التابعة له (مركز المعلومات الاقتصادية والتعليم Economic Information and Education Center, EIEC – مركز إدارة الاستثمار العام والخاص فى البنية التحتية Public and Private Infrastructure Investment Management Center, PIMAC – مركز التنمية الدولية Center for International Development, CID – مدرسة السياسات العامة والإدارة School of Public Policy and Management – مركز السياسات التشريعية Center for Regulatory Studies, CRS .

وقد اتجه المعهد الكوري فى السنوات الأخيرة بقوة نحو تعضيد علاقات التعاون الدولى من خلال برامجه المختلفة :

- برنامج تبادل التنمية الدولىIDEP : والذى شارك فيه 11263 موظف حكومى من 157 دولة خلال الفترة (1982 – 2014) .
- برنامج التبادل المعرفىKSP : والذى تضمن 735 مشروع تعاون مع 48 دولة خلال الفترة (2004 – 2014) ، لم تحظ فيه مصر سوى بثلاثة برامج فقط .
- بالإضافة إلى 3765 خريج من 113 دولة من مدرسة للسياسات العامة والإدارة خلال الفترة (1998 – 2014) .

ثانياً: النهضة الكورية :

- كوريا هى أول دولة فى العالم تنتقل من كونها متلقية للمنح الإنمائية إلى دولة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية ODA ، حيث انضمت كوريا إلى لجنة مساعدات التنمية DAC فى عام 2009 ، واحتلت المرتبة الأولى فى معدل الزيادة السنوية فى المساعدات الإنمائية الرسمية .
- وقد زاد الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية فى كوريا من 8 مليار دولار عام 1970 إلى 1.1 تريليون دولار عام 2012 مما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالقوي الشرائية المعادلة) من 2.302 دولار عام 1980 الى 14.175 دولار عام 1997 إلى 33.580 دولار عام 2013 .

- وهو ما صاحبه زيادة فى حجم التجارة الدولية ، لتحتل كوريا المركز الثامن من حيث حجم التجارة الدولية بحوالى 1.06 تريليون دولار عام 2012 . حيث مرت التجربة الكورية بعدة استراتيجيات اقتصادية وشهدت عدة تحولات هيكلية فى استراتيجيات التصدير والتى بدأت بالصناعات التقليدية البسيطة ثم صناعة السيارات ثم الصناعات التكنولوجية الحديثة .
- وقد ساهمت عدة عوامل فى إحداث هذا التحول الاقتصادى تمثل أهمها فى القيادة السياسية المؤمنة بالتغيير ، تبنى سياسات وآليات للتخطيط والتنفيذ من خلال مجلس التخطيط الاقتصادى ، الأخذ بنظام خطط التنمية الخمسية ، وغيرها من تلك العوامل التى ساهمت فى تحقيق النهضة الكورية .
- وتعد أهم فترات النمو الاقتصادى التى تحققت خلال فترة حكم الرئيس بارك هى فى السنوات 1962- 1979م حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادى 9.5% خلال تلك السنوات ، كنتيجة لتبنى سياسات صناعبة تعتمد على إحلال الصناعات المحلية محل الواردات وتشجيع الصادرات . والتى أسهمت فى خفض العجز فى الميزان التجارى للدولة الكورية ، وتحول ذلك العجز إلى فائض بدءاً من عام 1974م.
- كان هناك اجتماعات شهرية لتشجيع الصادارات ومتابعة أداء المصدرين وأهم السلع المصدرة إلى الخارج خلال تلك الفترة . كما شهدت الصناعات تطوراً كبيراً حيث تم الانتقال من الصناعات البسيطة المتمثلة فى صناعة المنسوجات إلى صناعة السيارات والمعدات الثقيلة والأجهزة الإلكترونية.
- كما صاحب هذا التطور الهائل إنفاق كبير للغاية على البحث العلمى والابتكار والاختراع ليبلغ نحو 3% من جملة الناتج المحلى الإجمالي بعد أن كان أقل 0.5% عام 1962 . وأضحى للقطاع الخاص دوراً كبيراً فى القيام بالانفاق على البحث العلمى بعد أن تركز فى البداية فى يد القطاع العام. وصاحب النهضة الصناعية الكبرى فى كوريا نهضة اجتماعية موازية تمثلت فى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد فى المجتمع وتراجع مستوى الأمية إلى أقل من 5% عام 2008 بعد أن كانت نحو 78% عام 1945م .

ثالثاً الدروس المستفادة :

- إعادة النظر فى تخصصات المراكز العلمية بالمعهد فى إطار إعداد لائحة المعهد الجديدة مع إيجاد مراكز مختصة بدراسة جدوى المشروعات المدرجة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الجانب الكورى . وإنشاء وحدات خاصة متعلقة بتقييم ومتابعة هذه المشروعات أثناء وبعد التنفيذ .

- إعادة النظر فى تأهيل الكوادر البشرية التى يضمها معهد التخطيط القومى والاستعانة بخبراء من الخارج لرفع الكفاءات الموجودة والاستعانة بالخبراء الخارجيين فى إتمام الأعمال (Out sourcing resources) .

تجربة كوريا الجنوبية فى إصلاح المالية العامة

د. أمل زكريا عامر

الإطار المؤسسى :

النهضة الاقتصادية الكبرى التى شهدتها كوريا الجنوبية كان وراءها أجهزة تخطيط قوية ، ففى عام 1961 تم انشاء مجلس التخطيط الاقتصادى ليصبح المؤسسة المسئولة عن ضمان التنفيذ المستدام لخطط الحكومة ، (وتضمنت سلطاته أعمال وزارة التخطيط وجزء من وزارة المالية والمكتب الإحصائى) ، حيث تمثلت مهامه فى التالى :

- التخطيط للتنمية ووضع أولويات الاستثمار .
- التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية .
- إعداد الموازنة .
- السيطرة على الصرف الأجنبى وتخصيصه .
- إعداد بيانات إحصائية قومية موثوق بها .

وقد استمد مجلس التخطيط الاقتصادى قوته من الدعم السياسى الرئاسى ، ومن السلطات المفوضة له على باقى الوزارات وتأثيره على القطاع الخاص من خلال التخطيط التأشيرى .

واستمر عمل المجلس خلال الفترة (1961 – 1994) ، وفى عام 1994 تم دمجه مع وزارة المالية لتصبح وزارة المالية والاقتصاد ، وفى عام 1999 تم فصل وزارة التخطيط والموازنة عن وزارة المالية والاقتصاد، ثم تم مرة آخرى فى عام 2008 دمج وزارة التخطيط والموازنة مع وزارة المالية والاقتصاد لتصبح وزارة الاستراتيجية والمالية .

الخطط متوسطة الأجل واستراتيجيات التنمية طويلة الأجل :

الخطط الخمسية :

- تم إصدار 7 خطط خمسية ملزمة خلال الفترة (1962 – 1996) .
- تم اتباع أسلوب التخطيط التأشيرى (التخطيط بالحوافز) بمشاركة واسعة من خلال خطط قطاعية من الوزارات المعنية ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص ، وتوافق واسع من خلال المنتديات .

استراتيجيات التنمية طويلة الأجل :

- صدرت بشكل غير منتظم فى أعوام 1978 و 1985 و 2006 (رؤية 2030) ، ولكنها لم تكن ملزمة وتفتقد لخطة التمويل .

الأهداف الأساسية للخطط الخمسية

الخطة	الأهداف الأساسية
الأولى (1962/ 1966)	– التوسع فى البنية الأساسية الاجتماعية – الارتقاء بالصادرات
الثانية (1967/ 1971)	– الاكتفاء الذاتى من الغذاء – الارتقاء بالصناعات الأساسية (كيماويات – حديد – ماكينات)
الثالثة (1972/ 1976)	– التنمية الريفية – الارتقاء بالصناعات الثقيلة والكيماوية
الرابعة (1977/ 1981)	– التنمية الاجتماعية (العدالة التوزيعية) – الاكتفاء الذاتىفى تمويل الاستثمار – التنمية التكنولوجية
الخامسة (1982/ 1986)	– استقرار الأسعار – حفز الكفاءة من خلال الإصلاحات المؤسسية
السادسة (1987/ 1991)	– حفز الكفاءة الاقتصادية:الارتقاء بالمنافسة – السوق المفتوحة – إعادة الهيكلة الصناعية – الارتقاء بالعدالة : تنمية إقليمية متوازنة – رفاهة اجتماعية
السابعة (1992 /1996)	– تقوية النمو الاقتصادى – الإسراع بالعولمة – تحسين بيئة ومعيشة المواطنين

إصلاحات إدارة المالية العامة فى كوريا الجنوبية :

منذ صدور قانون الموازنة والحسابات عام 1961 والذى يعتمد على تصنيف موازنة وفقاً للبنود والتركيز على تعبئة الموارد المالية لمقابلة أولويات السياسة العامة ومتابعة المخرجات ، لم يكن هناك

إصلاحات مالية تذكر .

إلا أنه بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ، أصبحت هناك حاجة ملحة لإصلاحات مالية نتيجة: تضخم الدين الحكومى ، وزيادة متوسط أعمار السكان ، وزيادة الطلب على الرفاهة الاجتماعية .

برنامج إصلاح إدارة المالية العامة

إطار الإنفاق متوسط الأجل MTEF

إعداد الموازنة من أعلى لأسفل (سقوف إنفاق)

موازنة الأداء

تصنيف برامج الموازنة

نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل IFMIS

المحاسبة على أساس الاستحقاق

تتابع إصلاحات إدارة المالية العامة

2000	2003	2004	2005	2006	2007	2010
موازنة أداء تجريبى	إطار إنفاق متوسط الأجل وموازنة من أعلى لأسفل تجريبى	موازنة من أعلى لأسفل (سقوف إنفاق)	إطار إنفاق متوسط الأجل وموازنة أداء	تصنيف برامج الموازنة	نظام إدارة المعلومات المالية	محاسبة على أساس الاستحقاق

تم تقديم كل مكونات إصلاح إدارة المالية العامة خلال فترة رئاسية واحدة (5 سنوات) ، إلا أنه حدثت بعض التأخيرات فى تصنيف برامج الموازنة والمحاسبة على أساس الاستحقاق (منهج الدفعة القوية) .

وقد تمثلت الاتجاهات الأساسية لإصلاح إدارة المالية العامة فى :

- الموازنة المعتمدة على النتائج : تضمين كل بنود الموازنة – التنفيذ المرن للموازنة – الاستفادة من الخطط المالية متوسطة الأجل .
- تحسين كفاءة الموازنة : إعداد دراسات الجدوى – تحديد أولويات الانفاق – التنفيذ الكفء للموازنة.
- تحفيز الشفافية والمحاسبية : إصلاح نظام الصناديق – المحاسبة على أساس الاستحقاق – تقوية الروابط بين إعداد ومراجعة الموازنة .

تمثلت الملامح الأساسية لإطار الإنفاق متوسط الأجل فى كوريا فى وضع الإطار لمدة 5 سنوات والأخذ بمبدأ الترحيل مع التحديث السنوى للإطار ، وشموله لكل موارد الحكومة المركزية بالإضافة إلى الحسابات الخاصة والصناديق العامة ، وتحديد أولويات الإنفاق فى كل القطاعات .

خطوات الإصلاح نحو موازنة الأداء :

- عام 2000 تنفيذ موازنة الأداء بشكل تجريبى على بعض الجهات .
- عام 2003 توسع تطبيق موازنة الأداء لتشمل كل الوزارات والهيئات .
- عام 2005 التقييم الذاتي لثُلث برامج الموازنة سنوياً .
- عام 2006 إختيار برامج من أجل التقييم العميق .
- وفى ديسمبر 2006 تم إصدار قانون المالية العامة ليكون الأساس القانونى لبرامج الإصلاح المالي الأربعة الكبرى حيث تضمن مواد خاصة بموازنة الأداء والتى أصبحت متطلباً أساسياً للوزارات والهيئات وكذلك التقييم الذاتي والتقييم العميق .

يتكون هيكل أهداف الأداء من :

- الرسالة mission : الأدوار والمهام .
- الرؤية vision : الصورة المرغوبة فى المستقبل من خلال أداء المهام .
- الأهداف الإستراتيجية : إتجاهات السياسة فى المدى المتوسط والطويل .
- أهداف البرامج / مؤشرات الأداء .
- الأنشطة والمشروعات / مؤشرات الأداء .

يوجد ثلاثة مستويات من متابعة الأداء ، على النحو التالى :

- **نظام متابعة الأداء:** ويطلب هذا النظام من الوزارات القطاعية وضع أهداف ومؤشرات الأداء فى بداية دورة الموازنة السنوية ، وإعداد خطط الأداء السنوية وتقارير الأداء وإرسالها إلى وزارة

الاستراتيجية والمالية ، ولا تقتصر تقارير الأداء فقط على توضيح إذا كانت الأهداف قد تم الوفاء بها فحسب ولكن تفسير مستوى الأداء وخطط التحسين المستقبلية .

وعندما يكون الأداء ضعيف نتيجة عوامل لا يمكن التحكم فيها مثل التغيرات غير المتوقعة فى الظروف الاقتصادية أو فى القوانين والتشريعات ، فإن البرنامج يتلقى مراجعة مكثفة من السلطات المالية .

- **التقييم الذاتى لبرامج الموازنة (Self Assesment Budget Programme, (SABP** : تم تقديم هذا النظام فى عام 2005 من قبل وزارة الاستراتيجية والمالية لتقوية الروابط ما بين تقييم الأداء ومخصصات الموازنة ، حيث يُطلب من الوزارات تقييم برامجها التى تتجاوز مستويات الإنفاق فيها حد معين ، هذا التقييم من المفترض أن يغطى كل البرامج الوزارية فى غضون 3 سنوات (33.3% من برامج الموازنة الكبرى يتم تقييمها سنوياً) ، وتتم المراجعة للبرامج بناء على قائمة مراجعة موحدة تتضمن 14 سؤال وعدد قليل من الأسئلة الإضافية المحددة لأنواع محددة من البرامج . وتتضمن قائمة المراجعة للتقييم الذاتى ، العناصر التالية :

أ. **التصميم والتخطيط** : غرض البرنامج / المنطق وراء الإنفاق الحكومى / التشابه أو التداخل مع برامج آخرى / كفاءة تصميم البرنامج / الارتباط مع أهداف ومؤشرات الأداء.

ب. **الإدارة** : جهود المتابعة / العوائق أمام تنفيذ البرنامج / التنفيذ وفقاً للمخطط / التحسن فى الكفاءة أو الوفر فى الموازنة .

ج. **النتائج والمحاسبة** : التقييم المستقل للبرنامج / العوائد أو النتائج / رضاء المواطنين / الاستفادة من نتائج التقييم .

- **التقييم العميق لبرامج الموازنة (Indepth Evaluation for Budget Programme IEBP)** : تم تقديم هذا النظام عام 2006 ليتم تطبيقه على بعض البرامج المختارة ، حيث يخضع حوالى 10 برامج للتقييم العميق سنوياً . ويلزم القانون الجهات المعنية أن تُعد تقرير تقييم أداء لمشروعات التشييد التى تكلفتها الكلية تساوي أو تتجاوز 50 مليون دولار .

يفيد نظام المعلومات حول الأداء وزارة الاستراتيجية والمالية فى خفض المخصصات للبرامج غير التى لا تتمتع بالكفاءه وتقديم توصيات حول تحسين الأداء ، كما يفيد جهات الإنفاق فى إعادة التخصيص بين البرامج بناء على نتائجها وإدخال نظام المعلومات فى إدارة البرامج ، كما تستخدم هذه المعلومات فى عمليات التفاوض حول الموازنة .

ولكن هناك بعض الصعوبات التى تواجه مؤشرات النتائج الخاصة بالأداء مثل أن بعض البرامج لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة ، وهناك تداخل بين أهداف العديد من البرامج ، إضافة إلى عدم توافر بيانات كافية للحكم على الأداء .

أهم أسباب النجاح فى الإصلاح المالى :

- قيادة الإصلاح المالى والدعم الحكومى له .
- قدرات ومهام ووسائل الاتصال بين وزارة المالية وباقي الوزارات والهيئات .
- التقنيات والتقديرات العلمية والكمية من قبل المراكز البحثية المتخصصة .
- أجهزة مستقلة ومحايدة للمتابعة والرقابة .

الدروس المستفادة من التجربة الكورية :

- وجود خطة وجدول زمنى ملزم للإصلاحات المالية .
- الدعم السياسي القوى والمتابعة المباشرة لعملية الإصلاح من قيادات الدولة العليا .
- التواصل المستمر والتدريب العملى للتغلب على مقاومة الإصلاح خاصة من الأجهزة الحكومية .
- دور المراكز العلمية المتخصصة Think Tanks فى اقتراح والمساعدة فى تنفيذ الإصلاحات المالية.

الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادىء حوكمة الشركات

د. داليا أحمد على إبراهيم

يسعدنى أن اتحدث اليوم عن موضوع "**الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادىء حوكمة الشركات**" و الذى كان أحد محاور الدورة التدريبية : «**الحوكمة على مستوى الدولة والحوكمة العالمية**» التى نفذها المركز المصرى للحوكمة العالمية و التنمية خلال الفترة 11-21 يناير 2016 ، والتى كانت من اعداد وتنفيذ : أ. د. فائقة الرفاعى و أ.د. حسن سليم .

كانت محتويات هذا المحور كالتالى :

أولا : الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة .

ثانياً : مبادىءالحوكمة المستدامة للشركات : المرصد العالمى للأمم المتحدة .

ثالثاً : مبادىءالحوكمة المستدامة للشركات لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

رابعاً : مؤشرات الحوكمة المستدامة على المستوى الكلى لمنظمة التعاون الاقتصادى و التنمية .

تعريف الحوكمة :

تعنى الحوكمة بصفة عامة رشادة السلطة بما تشمله من إدارة ديمقراطية وسياسات متماسكة رشيدة وقرارات وعمليات وتوجيهات فى إطار من المسئولية .

أولا : الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة : المفاهيم والأهداف ومعايير تحقيقها :

يمكننا تقسيم الحوكمة على مستوى الدولة إلى خمسة محاور :

1. الحوكمة السياسية .
2. الحوكمة الاقتصادية .
3. حوكمة المحليات .
4. حوكمة الشركات .
5. حوكمة التنمية المستدامة .

1- الحوكمة على المستوى الكلى : الحوكمة السياسة :

- يقصد بالحوكمة السياسة على المستوى الكلى تطبيق الديمقراطية فى النظام السياسى بما فى ذلك تواجد مؤسساته .
- تركز الديمقراطية الحديثة على ثمانية أركان أساسية : تداول السلطة ، التعددية الحزبية ، انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ، استقلالية القضاء ، حرية الإعلام ، احترام حقوق الإنسان ، سيادة القانون ، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

2- الحوكمة على المستوى الكلى : الحوكمة الاقتصادية :

- المقصود بالحوكمة الاقتصادية على المستوى الكلى هو إتباع سياسات اقتصادية كلية رشيدة والإفصاح عنها بشفافية : السياسة المالية والممارسة الجيدة لها وشفافية الموازنة العامة وإطار لإدارة الدين العام ، وشفافية السياسة النقدية والمصرفية ، والسياسة التجارية ، والسياسة الاستثمارية ، وسياسات الأجور والأسعار ، وكذا إتباع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومبادىء الرقابة الفعالة والإشراف على الجهاز المصرفى وقطاع التأمين والأسواق المالية . هذا بالإضافة إلى إتباع قواعد مراقبة غسيل الأموال .

- وتعتبر الحوكمة الاقتصادية متطلبات مسبقة لدفع النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ولها فى ذلك أربعة أهداف :

  - تحسين السياسات الاقتصادية الكلية بما يدعم التنمية المستدامة .
  - تطبيق سياسات اقتصادية كلية ذات مصداقية وشفافية يمكن التنبؤ بها .
  - تطوير إدارة المالية العامة بصورة شاملة تتضمن التشريعات والمؤسسات وبناء القدرات .
  - محاربة الفساد فى النواحى الاقتصادية وغسيل الأموال .

3- حوكمة المحليات :

- **اللامركزية للمحليات وتفاعل القيادات مع المواطنين :**

تهدف الحوكمة على مستوى المحليات إلى تعميق المعرفة وتوفير المعلومات بشفافية لجموع الشعب، كما تهدف إلى تنمية قدرات القيادات المحلية وإلى ضمان المصداقية للمسئولين فى الحكم المحلى واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين .

وتتضمن الحوكمة على مستوى المحليات تطبيق الكثير من مبادىء الديمقراطية استناداً إلى أن الارتقاء بالديمقراطية فى المجتمعات المحلية هو من أهم البواعث الدافعة إلى التفاؤل والاستقرار للقوى الاجتماعية الشعبية .

- **برنامج الأمم المتحدة للتنمية :**

يركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى مجال الحوكمة المحلية على عدد من المناحى أهمها العمل على تقوية فرص المشاركة الشاملة وتعزيز مصداقية هيئات الحكم المحلى و ضمان تمتع هذه الهيئات بالقدرة على إدارة المسئوليات المناطة بهم بكفاءة والاستفادة من الفرص التى اتيحت لهم تطبيقا للامركزية .

4- حوكمة الشركات :

- يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة القوانين والقواعد التى تحدد العلاقة ليس فقط بين إدارة الشركة وحملة الأسهم وإنما أيضا بينها وبين أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات – العمال – الموردين – الدائنين – المستهلكين) .

- وفى إطار التطور الحاصل فى نظم العمل أصبح على الأطراف الثلاثة : قطاع الأعمال والحكومة والمنظمات غير الحكومية (منظمات ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدنى) إرساء معايير أخلاقية بما لا يعيق مصلحة المؤسسة والمساهمين فى ملكيتها والمتعاملين معها .
- وهكذا أصبحت حوكمة الشركات من قوانين وقواعد وأخلاقيات العمل عاملان أساسيان لابد من توافرهما والالتزام بهما فى الإدارة وفى القرارات الاستثمارية وتدفقات رأس المال على مستوى العالم .
- ولا شك فى أن ازدياد الإقبال على التمسك بحوكمة الشركات ينبع من الدروس المستفادة حول كيفية تحقيق نمو اقتصادى متنامى من خلال مؤسسات السوق . وإنطلاقاً من ذلك ، فإن التأكيد على محاربة الفساد وإقرار حوكمة الشركات إنما يقوم على المعايير الأخلاقية التى تحمى الحقوق وفى نفس الوقت تقوى من تحسين أداء السوق .
- وفى واقع الأمر ، نلاحظ أنه بينما تشكل الثقافة الأخلاقية داخل العمل جوهر حوكمة الشركات ، إلا أن مفهوم حوكمة الشركات يرتبط فى الأساس بإيجاد هياكل قانونية تحكم وضع القرارات على مستوى مجلس الإدارة وتنفيذها .
- ومن ثم فحوكمة الشركات هى المرجع الموجه للشركة أو المؤسسة الذى يحقق القيم الجوهرية المتعلقة بالشفافية والمسئولية والمصداقية والمحاسبة ، إذ أن مصلحة إدارة الشركة قد تتعارض فى كثير من الأحيان مع مصلحة المساهمين . كما أن الأزمات التى تواجه الشركات المساهمة تؤثر ليس فقط على مجلس الإدارة والمساهمين والمدققين وإنما تؤثر أيضا على الموظفين ومستهلكى السلعة أو الخدمة والموردين وعلى الاقتصاد بشكل عام .
- وفى العادة كانت كل أزمة تمر بها شركة معينة بسبب عدم الكفاءة ، أو الغش والخداع أو سوء الاستخدام تقابل باستحداث أنظمة إدارية جديدة لمنع تكرار هذه الأزمات .
- ولقد بدأ عالم الأعمال فى عصرنا الحديث التسليم بضرورة تطبيق الحوكمة كتحدى وأساس لاستدامة مؤسسات الأعمال فى عالم متغير .

- **الخلاصة :**

- أن حوكمة الشركات تتعلق بمبادىء الأخلاق والقيم التى تستهدف التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين مصالح الأفراد والمجتمع من جهة أخرى **والهدف هو التوفيق قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع فى إطار حوكمة جيد يستهدف :**

- يوفر بيئة تسهم فى التمكين ونظم رقابية فعالة للأنشطة الاقتصادية .
- يضمن أن الشركات تعمل كوحدات مواطنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية والاستدامة البيئية .
- تطوير تطبيق أكواد لأخلاقيات حسنة للأعمال لتحقيق أهداف الشركة .
- التأكد من أن الشركات تتعامل مع جميع الأطراف (المساهمين ، العمال ، المجتمعات ، الموردين ، والعملاء) بصورة عادلة .
- تشجيع مصداقية الشركة ومديريها .

5- حوكمة التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هى خارطة طريق خطة عمل للوصول إلى الاستدامة لأى نشاط يستخدم موارد مطلوبة للأجيال الحالية والقادمة . وهى بذلك تعنى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون إهمال قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، أى حياة أفضل للجميع الآن وفى المستقبل . وهى بذلك تعنى نمو اقتصادى متنامى وتنمية بشرية فى المجتمع مع الحفاظ على نوعية البيئة فكلاهما يدعم الآخر لإيجاد الوسائل لنمو مستمر .

وتوفر **التنمية المستدامة** رؤية للتقدم تقوم على تكامل الأهداف الحالية والأهداف المستقبلية طويلة الأجل ، مع احترام القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معا كمكونات مترابطة للتقدم الإنسانى .

ولحوكمة التنمية المستدامة **هدفان** هما **القضاء على الفقر** و**دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية** . ويندرج تحت هذين الهدفين عدة أهداف فرعية تتمثل أساساً فى تحسين الاعتماد على الذات فى التنمية وبناء القدرات لتنمية ذاتية مستدامة والإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى تنمية مستدامة ومن ثم القضاء على الفقر وتقوية السياسات والآليات والمخرجات فى مجالات التنمية الاجتماعية الرئيسية مثل التعليم للجميع والقضاء على الأمراض المتوطنة وضمان توافر المياه والصرف الصحى والطاقة بصورة عادلة وبأسعار ملائمة والتمويل بما فى ذلك توفير التمويل للمشروعات الصغيرة وتنمية الأسواق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة مناسبة والتقدم فى تطبيق المساواة بين الجنسين خاصة إتاحة التعليم للإناث على كافة المستويات . **وأخيراً** تشجيع المشاركة الواسعة فى التنمية لكل الأطراف وعلى كل المستويات .

ثانيا: مبادىءالحوكمة المستدامة للشركات : المرصد العالمى للأمم المتحدة :

المبادىء العشرة لحوكمة الشركات للمرصد :

استندت المبادىء العشرة لمرصد الأمم المتحدة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية حول المبادىء الأساسية والحقوق فى العمل وكذا على إعلان ريو حول البيئة والتنمية وعهد الأمم المتحدة ضد الفساد . وبناء عليه ، يطلب المرصد من الشركات تبنى ودعم وإقامة مجموعة من القيم الأساسية على النحو التالى :

(1) حقوق الإنسان :

- على شركات الأعمال دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً .
- التأكد من أن شركات الأعمال ليست متورطة فى أعمال تسيء لحقوق الإنسان .

(2) العمل :

- يجب على شركات الأعمال التمسك بحرية الانتماء والاعتراف الكامل بحق التفاوض .
- منع كافة أشكال العمالة الجبرية والقهرية .
- منع عمالة الأطفال .
- القضاء على التمييز فى التوظيف والتشغيل .

(3) البيئة :

- على قطاعات الأعمال العمل على اتخاذ منهج احترازى لمواجهة تحديات البيئة .
- على قطاعات الأعمال الاضطلاع بمبادرات لتطوير أعمق للمسئولية تجاه تحديات البيئة .
- على قطاعات الأعمال تشجيع تنمية التقنيات صديقة البيئة وانتشارها .

(4) محاربة الفساد :

- على قطاعات الأعمال أن تسعى للقضاء على الفساد بجميع أشكاله بما فى ذلك الابتزاز والرشوة.

ثالثا : مبادىء الحوكمة المستدامة للشركات لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

وتتلخص المبادىء العامة لحوكمة الشركات طبقا للمنظمة فى خمسة مجالات رئيسية :

1. **حقوق المساهمين :** حماية حقوق المساهمين فى تسجيل ملكياتهم وتحويلها ونقلها والحصول على المعلومات والمشاركة والتصويت فى اجتماعات الجمعية العامة .

2. **المعاملة المتساوية للمساهمين** : تحقيق معاملة عادلة لكل المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب .

3. **دور أصحاب المصالح** : حماية حقوق أصحاب المصالح التى ضمنها لهم القانون .

4. **الإفصاح والشفافية** : الإفصاح الدقيق وفى التوقيت المناسب فيما يتعلق بالأمور المالية للشركة متضمنة الوضع المالى والأداء والملكية وإدارة الشركة .

5. **مسئوليات مجلس الإدارة** : وتتعلق بتوجيه أعمال الشركة بشكل استراتيجى والرقابة الفعالة على الإدارة ومساءلتها كون مجلس الإدارة هو الوكيل للمساهمين لضمان أفضل تحقيق لمصالحهم .

وفى ضوء هذه **المبادىء الخمسة** ، وضعت المنظمة **ثلاث مجموعات** لمبادىء تحكم الإدارة ، وأخرى تحكم الأعمال لمحاربة الرشوة ، وثالثة تحكم القواعد السلوكية لمحاربة الصفقات التى تنطوى على الإبتزاز والرشوة .

دروس مستفادة من فشل حوكمة الشركات فى دول المنظمة :

- **<u>توصلت دراسة المنظمة لأسباب انهيار شركات عملاقة الى أن الدروس المستفادة تتلخص فى :</u>**
  1. تجنب تعارض المصلحة بفصل حسابات الشركة عن عوائد تقديم استشاراتها للغير .
  2. تقوية المراجعة الداخلية والمحاسبة الخارجية بما فى ذلك البنود خارج الميزانية .
  3. الاهتمام بإدارة فعالة للمخاطر وخاصة مخاطر الأصول .
  4. الإفصاح عن معاملات الشركة مع مساهميها .
  5. تأكيد تحكيم حيادى قوى .

- **<u>كذلك هناك دروس مستفادة من فشل حوكمة الشركات فى دول المنظمة ذاتها ، تتلخص فى :</u>**
  1. المتابعة الذاتية للحوكمة ليست فعالة إذ أنها تولد الشك فى السوق .
  2. قد لا تلحظ المراجعة كل المخالفات .
  3. دعم الشركات بمراجعة ومراقبة السوق من خلال الإفصاح الآنى والشامل والمتسق للمساهمين وذوى المصالح ، وبنية تشريعية ونظم تمكن المساهمين وذوى المصالح من الحصول على حقوقهم .

وهكذا من المهم أن تقوم مبادىءحوكمة الشركات على أساس إيضاح أدوار جميع الجهات المرتبطة بالشركة بما فى ذلك مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والجهات الرقابية والإدارة التنفيذية والمساهمين ، وكذلك علاقة هذه الجهات مع الأطراف الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة الشركات تتطلب مشاركة جهات متعددة مثل مراجع الحسابات الداخلى ومسئولى الحسابات فى الشركة ، وكذا المراجعين الخارجيين وأجهزة تقييم الملاءة الائتمانية والبنوك وهيئات الأسواق المالية وما شابه ، وأيضا لجان المراجعة المنبثقة عن مجالس الإدارة .

رابعاً: مؤشرات الحوكمة المستدامة على المستوى الكلى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

إلى جانب اهتمام منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحوكمة الشركات ووضع مبادىء لاستدامتها ، اهتمت المنظمة أيضا باستدامة الحوكمة على المستوى الكلى . وقد تم نشر مؤشرات الحوكمة المستدامة SGI على المستوى الكلى وتطبيقها على دول المنظمة لأول مرة عام 2009 ، ثم تم تحديثها عام 2011 .

وتعكس هذه المؤشرات بالتحليل مدى الحاجة الى إجراء اصلاح فى السياسات والنظم والقوانين والقواعد فى الدولة ، وكذلك مدى قدرة الدولة على الاستجابة لمجابهة التحديات السياسية والاجتماعية التى تواجهها .

تقييم الحاجة الى الاصلاح وتحليل القدرة على تنفيذه :

تقيم مؤشرات الحوكمة المستدامة للمنظمة حالة الدولة ومدى قدرة الادارة السياسية فيها على تحقيق معايير الاستدامة فى تطبيق الديمقراطية المستندة إلى سيادة القانون والتكامل الاجتماعى والرفاهية .

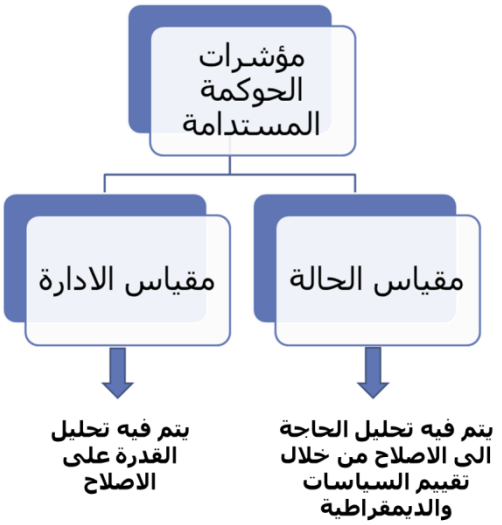

الخلاصة :

أن جودة الحوكمة مهمة للغاية لضمان الوصول لنتائج مستدامة للسياسات ، وأن الدول التى لديها إدارة تنفيذية جيدة الأداء ونظام ديمقراطى قوى ومشاركة مجتمعية فعالة ونظم لوضع السياسات هى الدول الأكثر نجاحا فيما يتعلق بالاستدامة والعدالة الاجتماعية .

ولمزيد من المعلومات ، يمكن الاطلاع على تقرير الـ OECD عن مؤشرات الحوكمة المستدامة على الموقع التالى: http://www.oecd.org/pcd/oecd_paris_0503148_dst_rev.pdf

ملخص المداخلات :

أ.د. على نصار :

- بالنسبة لعرض المعهد الكورى للتنمية كان متكاملاً لكن يفتقد أشياء بسيطة مهمة لمعهد التخطيط أشار لبعضها دون أن يوضح مثل الحضور والانضباط والمحاسبة ... إلخ . وهى أشياء ضرورية جداً . وكيفية اختيار القيادات وعلاقاتهم بالمستويات الأعلى فى مجالس التخطيط ووزارة التخطيط والمالية . ومن الجدير بالاهتمام بهذه النقطة لأن لدينا نقص فيها وكذا نقص فى الدراسات التقييمية، وكذلك اختيار الأشخاص وكيفية المحاسبة وكتابة اللوائح والقوانين وعملية التمثيل .
- بالنسبة لتجربة كوريا فى الإصلاح المالى فقد تم استخلاص دروس واستفادة حقيقية ، وهذا يثير أهمية التخطيط حتى لو كان هناك توجه ليبرالى صرف ومؤسسات رأسمالية أو خاصة ، ومع ذلك يظل التخطيط ضرورة وإلا يحدث خلل كبير جداً فى أشياء عينية أو مالية .
- على الرغم من استخدام تعبير غير ملزم أو تأشيرى فهذا ليس معناه ضد التخطيط او ضد العلم أو ضد الاستفادة بخبرات الإدارة ، ومن الممكن أن يكون التخطيط أكثر ضرورية ، ويبقى الاحتياج فى التطوير بالأدوات والنماذج والأساليب أكثر خطورة ويجب أن تتوجه إليه الآن .
- يقع من ضمن مسئوليات المعهد بشأن التوعية بأهمية التخطيط للاقتصاد وطرح بعض الأراء الجماعية والتعليقات بما يخدم الصالح العام لمصر .
- ظهرة كلمة الحوكمة بمناسبة القرصنة وعادة مع شكل جديد من أشكال القرصنة ! كيف ولماذا تظهر كلمة المستدامة أحياناً وتختفي أحياناً أخرى ؟ ألم نكن نمارس الترشيد والمحاسبة عبر العصور المختلفة؟

- الغرب لا يجمعه تحت أسم الديمقراطية أنماطاً متشابهة للديمقراطية ، دائما ما يأتى الغرب بأطروحة جديدة ويطلب منا تنفيذها ، إلم تكن حضارتنا وهويتنا وأمور كثيرة في حياتنا أكثر تعبيراً عن موضوع الاستدامة البيئية على الأقل ؟ يحاول الغرب فرض مؤشرات وبدائل كثيرة حتى يلهينا عن التفكير فى نظريات أو مؤشرات التنمية أو خبرات الدول النامية فى التنمية وأن هناك بدائل ضد التنميط ، يقوم الأداء فيها على الاعتزاز بالهوية والابداع الشخصى . ينبغى أن يكون لنا مشروعنا الخاص بالديمقراطية والتنمية وأن يكون لنا المؤشرات التى تمثلنا وألا ننساق لما يحاول أن يفرضه الغرب علينا .

د. مجدة إمام

- من الهام التعرض للدروس المستفادة من التجارب الأخرى ففى كوريا تم وضع خطط خمسية ترتكز على أهداف محددة ، فهل نستطيع تطبيقها فى مصر أم لا ؟ وهل هناك مقترحات فى هذا الشأن ؟ وبشكل عام ما هى الدروس المستفادة من التجربة الكورية التى يمكن الاستفادة منها فى الحالة المصرية؟
- موضوع الحوكمة هو موضوع هام جداً ومن الضرورى أيضا أن نعرف بعض الدروس المستفادة وكيف يمكن أن نطبقهاعلى المعهد ؟

أ.د. إبراهيم العيسوى

- هناك ملاحظة على عرض التجربة الكورية أن الباحثان إلتزما بما تم تقديمه لهما فى كوريا ، دون أن يقوما بإضافة أرائهما فى هذا الشأن ، بينما أحيي د. داليا لإضافة بعض النقاط فيما يخص عرضها.
- قام مركز التخطيط العام (مركز دراسات السياسات الكلية) منذ 25 عاماً بإعداد دراسة عن التجارب التنموية ومنها تجربة النمور الآسيوية الأربعة (كوريا ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة) وكان لدينا تقييمات وملاحظات .
- كان هناك حاجة إلى تقييم التجربة ولماذا سبقتنا هذه الدول على الرغم من انطلاقنا فى هذا الفترة فهم واصلوا الانظلاق ونحن توقفت بنا مسيرة التنمية ، لذا لا يجب فصل هذه التجربة عن سياقها التاريخى والمؤسسى ، فهذه التجارب قامت من فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الراسمالى وأن التجربة الكورية كانت محتضنة من الجانب الأمريكى وتم دعمها من خلاله بمعنى اعتماد كلى من هذه الدول على الخارج . ولكن هى أيضاً بذلت جهداً كبيراً جداً وهذا واضح فى معدلات الإدخار المرتفعة .

- هناك جانب آخر من الاحتضان الأمريكى المتمثل فى حصول 360 باحث من المعهد الكورى على درجة الدكتوراة من أمريكا وغيرهم الآلاف من الكوريين .
- هذه التجارب ظهرت فى ظل نظم ديكتاتورية باطشة ولم يكن هناك للديمقراطية أو للحكومة كما عرفته د. داليا إبراهيم ، فقد كان هناك كبت للحريات وضغط على الأجور لفترة محددة . وقد كان للدولة دور أساسى فى إحداث التنمية من خلال الصناعات الرئيسية التى أسهمت فيها ومنها السفن.
- بالنسبة للنصيحة التى قدمها إلينا الخبراء الكوريين بعدم تقليد التجربة الكورية فهذا منطقى لأننا فى مرحلة تطور غير المرحلة التى هم فيها الآن وغير تلك التى تتوافر فى أوروبا الآن ، لذا يجب أن نعمل فكرنا ومجهودنا . ولا ننسخ أى تجربة نراها وأن نأخذ المفيد منها ونتعلمة ويبقى فى ذهننا دائماً أن هناك سياق مؤسسى مختلف .
- لا يمكن محاكاة المعهد الكورى وتخصصاته خاصة دراسة الجدوى فى معهد التخطيط فالسياق المؤسسى مختلف ، وقد كانت هناك هيئات فى الستينات مثل الهيئة العامة للتصنيع والتى أصبح مسماها هيئة التنمية الصناعية مع اختلاف التخصص والهدف والتى كانت مختصة ببحث المشروعات الصناعية، وفى وزارة الزراعة كانت هناك هيئة لدراسة المشروعات الزراعية .
- قد لا نتخيل أن من يقوم بالتخطيط القومى يستطيع أن يقوم بدراسات الجدوى للدولة المصرية ككل . ولكن فى إطار التطوير المعمول به من الممكن أن يكون هناك مراكز أو بعض وحدات الاستشارات تقوم بتلك المهمة وخاصة تقييم وذلك المشروعات وذلك لنقص الكوادر البشرية بالمعهد ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع جهات أخرى بما ينعكس إيجاباً على عملية تقييم مشروعات دراسات الجدوى .
- يجب أن يتم تأهيل الكوادر العلمية على مختلف أعمارها واستغلال الفرص المتاحة الاستغلال الأمثل والاستفادة منها على الوجه الأمثل .

أ.د. عبد الحميد القصاص

- نظرا لأهمية موضوع الحوكمة ، وفى اطار تعاون المعهد مع الجمعيات الأهليه ، فان المعهد بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع المركز المصرى للحوكمة العالمية والتنمية ، يتم فى اطارها عمل دراسة مشتركة عن تطبيق الحوكمة فى المعهد .

أ.د. سهير أبو العينين

- مؤشرات الحوكمة سواء اتفقنا عليها أولم نتفق هو اتجاه سائد في العالم كله ولكن لايجب أن تعامل كسيف علي رقابنا . بخصوص العلاقة بين حوكمة الشركات و المسؤلية الاجتماعيه ، فان مؤشرات حوكمة الشركات هى موشرات مرتبطة بأداء الشركة الداخلى خاصة بالإدارة وعلاقة العمال والمسئولية الاجتماعية للشركات مرتبطة بالعلاقة بين الشركة والمجتمع المحيط وهى نقطة جديرة بالبحث والسؤال المترتب على ذلك هو : من هو المسؤل عن متابعة الحوكمة ؟ هل متابعة مؤشرات الحوكمة مجرد نشر فى تقرير للعلم أم يترتب عليها إجراء معين ؟
- أما بالنسبة للحوكمة على مستوى الدولة ، إذا كانت هى الديمقراطية فى المجال السياسى أو الاقتصادى، إذن أين دور البرلمان ؟ فدور البرلمان هو أن يتابع أداء الحكومة في الماضي والحاضر والمستقبل ومتابعة السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادى سواء .
- تجربة كوريا ينصحون بعدم تكرار تجربتهم كما هى ، وطبعا يجب عدم تكرار التجربة أو أى تجربة آخرى ، ولكن هم عندما يعرضون تجربتهم فإنهم يعرضوها كما هى ونحن علينا ان نستفيد منها ، فما علينا أن نبحث عنه هو آليات التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص بحيث تتولى الدولة توفير الفرص للقطاعات والأولويات ، وأى مرحلة للتخطيط ووضع هدف معين لكل خطة والحوافز اللازمة لذلك ، وهى نقطة هامة لأنها تمثل مشكلة فى مصر وليست فقط تقديم حوافز وعمل جلسات حوار في وزارة التخطيط مع القطاع الخاص لأن هناك مشاكل وصراعات مصالح وأحيانا يكون هناك ضغط على الدولة ، لذا فإن التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص من النقاط المهمة التى تحتاج الى دراسة .
- وعلينا أن نعرض الجوانب الأخرى للتجارب فى هذه الدول وكيف تطورت وتم التغلب عليها ، مثل وضع الفساد وتوزيع الدخل ومشكلة الفقر . فتجربة الصين مازال فيه تفاوت كبير فى توزيع الدخل ومشكلة الفقر بينما تجربة البرازيل اهتمت بالنمو والعدالة فى وقت واحد .

أ.د. خالد عطيه

- موضوع الهيكل البشرى داخل المعهد الكورى من الأشياء المهمة ، فهم لديهم 360 باحث إلى 60 إدارى ، وهذا الوضع للأسف معكوس عندنا فى المعهد ، وهذا يؤكد على شئ هام ألا وهو موضوع outsourcing ، إلا أنه فى الفترة الأخيرة توجد تعقيدات إدارية ومالية تجعل هناك صعوبة فى الاستعانة بخبراء خارجيين في التدريب والبحوث ، وهو أمر هام يجب مناقشته .

- المعهد الكورى كان من المعاهد التى تم دراستها بعناية عند وضع الخطة الاستراتيجية لمعهد التخطيط وتم الاسترشاد بالمؤشرات الخاصة به باعتباره Think Tank هام على مستوى العالم لمتابعة وتقييم أداء المعهد خلال 5 سنوات ، حتى إبداء الرأى فى القوانين كان مستوحى من المعهد الكورى ، وهى النقطة التى لم تفعل بعد .

أ.د. محمد نصر فريد

- لدى اقتراح بعمل دراسة عن تجربة التخطيط فى مصر ، لأنه لفت نظرى فى عرض تجربة كوريا أن جهاز التخطيط والمعهد الكورى أجهزة قوية لديها طاقات قوية مع أجهزة الدولة بدعم من رئيس الدولة مما يجعل قرارته ملزمة .
- المشروعات المرشحة للقطاع الخاص يتم عمل دراسة جدوى مبدئية prefeasibility study حتى لو من صفحة واحدة تجاوب على أهم الاسئلة ونطرحها على القطاع الخاص ، كما تفعل غرفة التجارة والصناعة فى الإمارات وتنشرها فى مجلة تبيعها للمستثمرين وتأخذ عائداتها لتنفقها على عمل دراسات الجدوى الأولية .
- مشاركة المعاهد البحثية التكنولوجية هام جدا فى الدراسة الفنية لجدوى المشروعات حتى يكون هناك نوع من التكامل ، وهذا يستلزم حوافز وتبقى العملية واضحة للجميع .

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

- لا أؤمن بنظرية المؤامرة حيث أن المؤامرة الحقيقة هى أن يتم مصادرة عقلك وتفكيرك . هناك تقارير كثيرة جداً على مستوى دولى يتم إصدارها من منظمات ومؤسسات محترمة ومن بلاد متقدمة لا تأخذ فى الاعتبار إرادة الحياة والتقدم والتحدى مع الثقافات الأخرى . تحتوى هذه التقارير على مبدأ لا يمكن فهمه بسهولة وهو "swallow shallow and swallow once more" وهو مايعنى "اصدار مادة ضحلة ليتم ابتلاعها مرة أخرى" ، وعلينا أن نفهم قصة هذه الكلمات .
- السياق السياسى والتاريخى لتقدم دول جنوب شرق آسيا هى أن تصبح فى إطار الحوكمة الدولية التى ينادى بها الآن ونبقى Expert lead industrialization of growth and exports ، منصة دولية للنمو من خلا ل التصنيع أو الصناعة والتغيير والتقدم . ونبقى export platform .
- نقرأ التاريخ حتى نتعلم ، فبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت منطقة شرق آسيا منطقة صراع وكان هناك حرب فيتنام والهند الصينية ، وكان مخطط لتقدم هذه المنطقة من أجل النموذج الغربى الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتاريخ يكرر نفسه ولكن النماذج هى التى تتغير .

- ففى أجيال الستينيات ، سمعنا عن نماذج عن ، new international economic order ، green revolution ، basic human needs ، appropriate technology . ثم ظهرت موجة ثانية عن النوع الاجتماعى وحقوق الانسان وتمكين المرأة والشفافية والفساد .
- نحن فى حاجة إلى تطبيق هذه النماذج من التنمية وهو ما يتطلب دراسة السياق التاريخى والمؤسسى لها ، ويكون فيه مشاركة بين المؤسسات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية .
- كلمة الاستدامة "Sustainability" ظهرت في مجال البيئة الطبيعية ، ولكن أصبحت الآن متواجدة في البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعي والبعد البيئى وتم إصدار استراتيجية للتنمية المستدامة بمحاور مختلفة .

رد المتحدثين :

د. أحمد عاشور و د. أمل زكريا عن تجربة كوريا

شكرا جزيلا لكل هذه المداخلات والتعليقات وهى ذات أهمية كبيرة جدا ، ولكن عرض اليوم كان بسيط للغاية اعتماداً على برنامج تدريبى استمر لمدة 5 أيام فقط ولم يكن هناك وقت كافى للتعرف على تفاصيل التجربة الكورية فى الإصلاح المالى ، ولكننا حاولنا قدر الإمكان الإطلاع على مزيد من الدراسات . وكما أوضحت المداخلات فإن تجربة الإصلاح المالى كبير جدا وتحتاج إلى مزيد من الدراسات ولا يمكن فصلها الإصلاح عن سياقها التاريخى والمؤسسى والظروف التى دعمتها . وبالفعل فإن معهد التخطيط القومى له بروتكول تعاون مع المعهد الكورى للتنمية ومن خلال هذا البروتكول تم عقد هذا البرنامج التدريبى فى موازنات الأداء كما أنه تم تقديم مقترح لدراسة مشتركة من خلال برنامج التبادل المعرفى مع المعهد الكورى حول موازنات الأداء والموازنة المتوسطة الأجل .

وهناك حاجة ماسة إلى الاستفادة الفعلية من كافة التعقيبات والتعليقات التى وردت من السادة الأساتذة فى المعهد وذلك للاستفادة منها فى تطوير العمل المؤسسى داخل المعهد وكذا البناء عليها فى تطوير المنظومة التخطيطية تطويرا شاملا وبناء الكوادر والمؤسسات الفاعلة فى هذا الشأن .

د. داليا أحمد عن موضوع الحوكمة

- أشكر حضراتكم علي كل هذه المداخلات والتعليقات التى تمثل حافزاً لنا نحو مزيد من التقدم وتقديم عمل أفضل في المستقبل باذن الله .

- موضوع الحوكمة المستدامة يمكن أن نصفه بانه "Old wine in new bottle" بمعنى أن مبدأ الحوكمة متواجد منذ عقود كثيرة ولكن يقوم العالم بتعديله وإضافة عليه بعض المؤشرات والأبعاد مع حدوث الأزمات المالية والاقتصادية الجديدة التى تلقى الضوء على بعض نقاط الضعف فى منظومة الحوكمة ووفقاً للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية .
- تقوم هيئة الرقابة المالية بمطالبة مراقبى حسابات الشركات المسجلة فى البورصة المصرية بتقديم تقريراً عن الحوكمة يعتمد على مبدأ " comply or explain " حيث يتما لشرح والتوضيح لماذا لا تقوم الشركة بتطبيق مبدأ معين من مبادىء حوكمة الشركات وهو مايعد حافزاً للشركات نحو تطبيق أفضل للحوكمة .
- تهتم البورصة المصرية بالمسئولية الاجتماعية للشركات من خلال مؤشر ESG Index ، وهناك مصطلحات ومفاهيم مستحدثة مثل " Sustainability Reporting " والـ integrated " Reporting" وهي تدعوا لشركات ليس فقط للالتزام باصدار تقارير مالية ولكن باصدار تقارير توضح دورها نحو الاقتصاد والبيئة والمجتمع ودورها في خلق قيمة مضافة لجميع الأطراف .

فريق العمل للمتابعات العلمية

1. أ.د. عزيزة على عبد الرزاق المشرف على النشاط والإعداد والتحرير

المساهمة فى التحرير

أ.د. مجدى خليفه

د. أحمد عاشور

د. أمل زكريا

د. داليا إبراهيم

أ. محمد حسنين

المساهمة فى الإعداد والتنسيق

د. على فتحى البجلاتى

تصميم الغلاف

م . محمد فتحى عفيفى

سكرتارية

أ. محمد سيد النجار

معهد التخطيط القومي

عنوان: تقاطع صلاح سالم مع الطيران مدينة نصر

بريد اليكتروني: inplanning@idsc.net.eg

تليفون : ٠٢٢٢٦٢٧٨٤٠-٠٢٢٢٦٢٩٢٢٥